وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكرة *

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنـــوان المـــذكـــرة:

إسهامات الحركة العمالية في الثورة التونسية

(1924 – 1956)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب(ة):

عمراوي فطيمة الزهرة

إشراف الأستاذ:

فريح لخميسي

السنة الجامعية: 2016 – 2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا
في يوم، إلا وقال في غده:

لوغير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا
لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان
أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل،
وهذا أعظم العبر، ودليل على
استيلاء النقص على جملة البشر.

عماد الدين الأصفهاني

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الغالي على قلبي أبي الأستاذ عمراوي العربي، الذي سهل لي سبل النجاح بعد الله عز وجل.

إلى من حملتني وهنا على وهن، التي ضحَت لأجل سعادتي وراحتي حبيبتي أمي. إلى من قال فيهم خير الراحمين:

«واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا» والدي حفظهما الله و رعاهما.

إلى أجنحتي الثلاث إخوتي محمد، خالد، أحمد .

إلى أنوار عيوني أخواتي عائشة، سمية، أسماء.

إلى كل العائلة الكريمة .

إلى الأخت والصديقة مخلوفي حميدة حرم مبارك عبد العالي الشكر الجزيل.

إلى الأستاذة قايدي زوليخة حرم صوان عبد الوهاب.

إلى صديقات دربي كنزة، سعاد، سارة،نور، قمير،ليلى، إيمان،ديدة، أسماء،سماح،مباركة، ابتسام، سناء، مباركة،ايناس، دلال، صفاء، إيمان، سهام، حبيبة، إيمان، أسمهان، فطيمة، نجاة، فوزية، سمية، هاجر، إيمان، أمينة، نادية، ياسمين، سارة، فطيمة، لويزة، أم هاني، عبلة، فاطمة، دلال.

إلى الزملاء الأساتذة تيجاني، حاتم، عامر.

إلى كل من كان مخلصا لـ **عمراوي فطيمة الزهرة.**

شكر وعرفان

ما كنت لأرى النور بدربـــــــي لو لم يرأف بحالي ربـــــــي

وما كنت لأنسى عظيم المنن كلا علم الله قد كان هو حسبـــي

فحمدًا مباركا لازلت أحمـــــده إذا سُرَ قلبي حتى في الكربِ

فأحسن الظن بربك وكُن لـــــه عبدا مخلصا فاشكره وتقـــرَبِ

الحمد والشكر كله لربي على أنه هداني لهذا .

الشكر الموصول للأستاذ المشرف **الدكتور فريح خميسي** على رحابة صدره ، كما أتوجه بالشكر الجزيل **للأستاذ تور بشير** الذي ساندني في انجاز هذا العمل المتواضع . ولا يفوتني أن أشكر **الأستاذ مغزي لحسن**.

لكل من أسعد قلبي ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة.

قائـــــــــــمة المختصرات :

ج	الجزء
ع	عدد
ص	الصفحة
د ، ن	دون دار نشر
د ، ب	دون بلد نشر
د ، س	دون سنة نشر
إش	إشراف
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم

مقـــدمـــــة

تميزت الفترة المعاصرة بوجود موجات استعمارية عديدة شهدها العالم العربي، والتي قامت بها الدول الغربية عندما سعت لإقامة سرح بنموذجها في قلب الدول المستعمرَة بهدف تسخير كل الإمكانيات التي تخدم مصالحها، ففي 1881 قامت فرنسا بفرض الحماية على دولة تونس مستخدمة الوسائل القمعية ضد الشعب التونسي الذي صمد في وضع ميَزه الذل والهوان. من هنا ظهرت المقاومات الشعبية ضد المستعمر الفرنسي، إلا أن مآلها كان الفشل نظرا لعدم توازن القوى بين الطرفين، بعدها كان الانتقال إلى المقاومة السياسية من خلال الحركة الوطنية.

في تلك الأثناء، كان المستعمر وبنظامه الاستبدادي يحتقر العمال العرب ويعتبرهم بشرا أجراء من الدرجة الرابعة، فكانت السلطة المحتلة تدمجهم في منظماتها النقابية، تبتز منهم إمكانياتهم وتخرج بالربح ثمنا للجهد والكدح الذي يقوم به العمال العرب في تونس، من هذا المنطلق تعرَف التونسيون على العمل النقابي سنة 1924، فكان لا بد لذلك العمل أن يقف إلى جانب الكفاح الوطني التونسي لمقاومة المحتل أين كان الدفاع عن الحقوق المهنية والنقابية يصب ويتناغم مع الدفاع عن الحقوق الوطنية العامة. وعليه فقد شكَلت الحركة العمالية (1924. 1956) وواجهتها النقابية أي الاتحاد العام التونسي للشغل، تيَارا اجتماعيا ذا أبعاد وطنية، سياسية، اقتصادية، وثقافية أدَت دورا فاعلا في الدفاع عن الحريات واستقلال البلاد، أيضا في النضال الإقليمي المغاربي، العربي والدولي.

ومن هنا جاء موضوعنا الموسوم بـ " **إسهامات الحركة العمالية في الثورة التونسية (1924. 1956)**" التي سنحاول من خلالها إبراز دور العمل النقابي في احتواء مطالب العمال التونسيين فترة الاحتلال الفرنسي، كما سنوضح جهود الحركة في تحرير المواطن التونسي من الهيمنة الاستعمارية.

أهمية وأهداف الدراسة:

عند اختياري لهذا الموضوع، كانت هناك جملة من الأهداف التي شجَعتني لدراسته ليكون موضوع رسالة تخرج، كان من أهمها الوقوف على أهم الإجراءات التي طبقتها فرنسا من خلال سياستها الاستعمارية منذ احتلالها لتونس سنة 1881، وما ميَز الأوضاع في البلاد آنذاك، أيضا محاولة إبراز الدور الفعال الذي لعبته الشخصيات النقابية في تشكيل تنظيمات عمالية تعبر عن مطالب الشغَالين وحقهم في تحسين ظروف العمل بالدرجة الأولى في تلك الفترة، هدف آخر تمثل في التعرف على أهم السبل التي انتهجها قادة الحركة في إيصال الصدى العمالي سواء إقليميا أو دوليا.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من الدواعي وقفت وراء اختياري لموضوع هذه الدراسة تنوعت بين أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

الأسباب الموضوعية:

. التعرف على أهم ما ميَز العمل النقابي في البلاد التونسية، وكيف تصدَى للاستعمار الفرنسي والسبل التي انتهجها في ذلك.

. إبراز إسهامات النشاط النقابي في الحركة الوطنية التونسية.

الأسباب الذاتية:

. الرغبة الشخصية في دراسة موضوع يخص البلاد التونسية.

. الوقوف على أهم المحطَات البارزة في مسار النضال الوطني والنقابي التونسي.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكال التالي: إلى أي مدى ساهمت الحركة العمالية التونسية في مواجهة الاستعمار الفرنسي؟

اندرجت تحته أسئلة فرعية:

. ما هي الأساليب التي اتبعتها فرنسا في تطبق سياستها بالبلاد التونسية، وما هي الميادين التي شملتها هذه السياسة؟

. ما هي البدايات للعمل النقابي التونسي؟

. ماهي أهم النشاطات التي مارستها الحركة العمالية على الصعيدين الداخلي والخارجي؟

المنهج المتبع:

. بغية معالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على مجموعة من المناهج:

المنهج الوصفي: قمنا باستخدامه لتسليط الضوء على السياسة التي انتهجتها فرنسا بهدف إحكام السيطرة على الأوضاع في تونس، أيضا لوصف مختلف المراحل التي مرَ بها النشاط العمالي والجهود التي قام بها قادة هذا النشاط في إطار الكفاح الوطني ضد المستعمر.

. **المنهج التاريخي التحليلي:** وذلك لتتبع الأحداث والمراحل التي من خلالها قامت فرنسا باحتلال البلاد التونسية، وترتيبها كرونولوجيا مع الوقوف عند أهم المراحل التي مرَ عليها العمل النقابي منذ بداياته في تونس، أيضا تحليل أهم المعطيات التي تضمنتها السياسة الفرنسية، مع التعرض للواقع الذي عايشته الشخصيات السياسية والنقابية التي قادت الحركة العمالية منذ 1924.

خطة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع قمت بتقسيم هذا العمل إلى مقدمة، فصل تمهيدي، فصل أول، فصل ثاني، وخاتمة قدمنا فيها النتائج المتوصَل إليها.

. جاء الفصل التمهيدي بعنوان الاحتلال الفرنسي لتونس 1881، تطرقنا من خلاله للسياسة الاستعمارية في البلاد التونسية، السياسة الإدارية، التعليمية، سياسة التجنيس، ثم سياسة الاستيلاء على الأوقاف، كما تضمن هذا الفصل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس خلال الاستعمار الفرنسي.

. وفي الفصل الأول الذي جاء بعنوان العمل النقابي في تونس(1924. 1938)، والذي تضمن الحركة الوطنية في تونس كعنصر أول، لنتطرق بعدها للعمل النقابي وبداياته في تونس، اندرج تحته عنصران مفهومه وبداياته، أما في النقطة الثانية فقد تناولنا بالدراسة جامعة عموم عملة تونس الأولى(1924. 1925)، تحدثنا في هذا العنصر عن الإرهاصات الأولى لظهور الجامعة، تأسيس الجامعة، ثم حل الجامعة، كما تطرقنا لعنصر ثالث وهو جامعة عموم عملة تونس الثانية(1937. 1938)، تضمن هذا العنوان الإرهاصات الأولى لظهور الجامعة، تأسيس الجامعة ثم حل الجامعة.

. أما فيما يخص الفصل الثاني الذي جاء بعنوان الحركة العمالية التونسية(1946. 1956)، استهلَينا هذا الجزء بتمهيد قدمنا فيه لمحة عن ظهور الاتحاد العام التونسي للشغل، بعدها تطرقنا للاتحاد العام التونسي للشغل، اندرجت تحته مجموعة من العناصر هي كالتالي تأسيس الاتحاد، هيكله التنظيمي، مبادئ وأهداف الاتحاد، ثم علاقة الاتحاد بالأحزاب السياسية الأخرى. بعدها أتينا على ذكر دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الداخل أين أبرزنا دوره السياسي والثوري، ثم دوره الاقتصادي والاجتماعي، وكعنصر أخير تطرَقنا لدور

الاتحاد العام على المستوى الخارجي أين تطرقنا لدوره في دول المغرب، دوره في الدول العربية، ثم دوره العالمي.

وأخيرا قمنا بتذييل هذه الفصول بخاتمة جاء فيها استخلاص لأهم النقاط التي تم استنتاجها من هذه الدراسة.

المصادر والمراجع:

بخصوص مراجع ومصادر الموضوع اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع، كان من أهمها:

. كتاب الطاهر عبد الله بعنوان الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة(1830. 1956)، أيضا كتاب الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي(1924. 1956) لسعد توفيق البزاز، إضافة لكتاب هذه تونس للحبيب ثامر، كتاب تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال لنور الدين الدقي، كتاب الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس لعبد السلام بن حميدة، كما اعتمدت على كتابي المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، وإفريقيا الشمالية تسير، للمؤرخ شارل روبير أجيرون.

كما اعتمدت على مرجع باللغة الأجنبية:

- KRAIEM Mustapha,'' aluGTT et le Moavement syndical maghrebin avant Iassassinat de Farhat Hached "Revule de Histoire Maghrebine 7eme annee (17-18)ianvier, Tunis 1980.

الفصل التمهيدي:

الاحتلال الفرنسي لتونس 1881

أولا: الاحتلال الفرنسي لتونس.

تمهيد:

كان الاستعمار[1] كما وصفه الدكتور جمال حمدان بوضوح صناعة أوروبية مسجلة و لكنها للتصدير الخارج، غير قابل للاستهلاك المحلي داخل أوربا[2]، فقد كان موجها للعالم العربي مشكلا بذلك العديد من الموجات[3]، كما كانت القارة الإفريقية بوجه عام الهدف المقصود، أين قامت الدول الأوروبية بالتغلغل فيها كل حسب أطماعها والمرامي التي أرادت تحقيقها[4]، فنجد فرنسا التي قد مكثت في الجزائر أكثر من نصف قرن، قد وجهت أنظارها لتونس وصارت مصدر حقيقي بالنسبة لها[5] . ليس هذا فحسب فقد كانت ايطاليا أيضا تطمح لكسب تلك الجوهرة تونس فيذكر لنا الدكتور . آدو بواهن . أن التونسيون كانوا يحاربون الايطاليين منذ قرون في الجزء الشرقي من المغرب العربي، تماما كما كان المغاربة يحاربون الأسبان، فقامت ايطاليا آنذاك ببعث المهاجرين إلى تونس وقامت باستثمار رؤوس الأموال فيها عاملة على نشر ثقافتها هناك.[6]

وعلى إثر قيام فرنسا بطرح فكرة الاستيلاء على تونس نجد أنها لقيت معارضة من بريطانيا . بادئ الأمر. رافضة للتوسع فيها، لكن رغبتها في الاستيلاء على قبرص دفعها للقبول بذلك كثمن لسكوتها على استيلاء و توسع فرنسا في تونس، كما كانت تخشى من هيمنة ايطاليا على جانبي مضيق صقلية، وأبدت معارضتها بوضوح في حالة سيطرة ايطاليا

---

[1]. لفظة محدثة مشتقة من عمَر واستعمر في المكان أي جعله يعمره / أنظر: منقذ بن محمود السقار الاستعمار في العصر الحديث ودوافعه الدينية، [د. ن]، مكة المكرمة، محرم، 1428هـ، ص04. أيضا يعرفه الشهابي بأنه: استيلاء دولة أو شعب على دولة أخرى وشعب آخر لنهب ثرواته / أنظر: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، المعجم الوسيط، أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها (التبشير. الاستشراق . الاستعمار)، ط8، دار القلم للنشر، دمشق، 2000، ص54.

[2]. جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرر، دار الشروق، بيروت، 1983، ص119.

[3]. فيصل موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مر: ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997، ص129.

[4]. جمال حمدان، المرجع نفسه.

[5]. بواهن آدو، تاريخ إفريقيا العام، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية، مج:07، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990، ص81 .

[6]. المرجع نفسه، ص108.

على تونس مؤيدة بذلك الجانب الفرنسي لتحقيق جملة الأطماع التي ذكرناها سابقا[1]، أما ألمانيا فقد قامت بتشجيعها في ذلك لتصرف أنظار فرنسا عن الألزاس و اللورين[2]، ليقوم المستشار الألماني[3] "بسمارك"[4] بالتدخل في هذه القضية مشجعا فرنسا بالانصراف إلى إفريقيا مؤيدا مطالبها فيها وحمَل بريطانيا على تأييدها عام 1878م مصرَحا أوائل عام 1292هـ للسفير الفرنسي " **أن الكمثري التونسية قد نضجت وحان وقت قطافها وستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذا تركتموها على الشجر لمدة طويلة**[5] ". وفي إطار تأييد بريطانيا لأطماع فرنسا في تونس، فقد أعلن وزير خارجية بريطانيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين عام 1878م[6]، أن تونس " ...امتداد لمنطقة النفوذ الفرنسي، وأقر مبدأ ترك حرية التصرف لفرنسا فيها مقابل موافقة فرنسا على احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص، و تردد الوزير البريطاني في إبداء موافقته كتابيا، ثم عاد فأعلن بصورة سريعة أن " **افعلوا في تونس ما ترونه ملائما ... فمن المستحيل بقاء النظام الحالي في تونس ... وعلى فرنسا أن تقوم بإصلاح هذه البلاد**" في هاته الأثناء قامت بريطانيا بتحذير فرنسا عام 1878م وحملها على أن تقوم بتحمل المسؤولية، في حالة ما إذا رفضت ايطاليا فكرة استيلاء فرنسا على تونس، كما

---

[1]- سالم محمد السيد، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2002، ص178.

[2]. هي مناطق على الحدود الفرنسية الألمانية، وعلى إثر انعقاد مؤتمر الصلح عام 1919 طلب من ألمانيا تسليمها لفرنسا، لكنها رفضت ذلك، وفي 28 جوان 1919، أين قامت ألمانيا بالتوقيع على معاهدة فرساي، اضطرت من خلاله أن تتنازل عن هذه المناطق لفرنسا كتعويض لها عما أصاب مناجم الحديد في شمالها من خراب / أنظر: شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للتوزيع، القاهرة، 2000، ص125.

[3]. عزيز عبد الله مظلوم ، سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في إفريقيا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الساسية، جامعة سان كليمنتس، بغداد، 2011، ص10.

[4]. (1815. 1898) سياسي بروسي كبير، ومن أهم العاملين على توحيد ألمانيا، تولى منصب المستشارية من (1871. 1890)، عمل على تحقيق الحلف الداخلي وإقامة الإمبراطورية الألمانية الثانية ثم وضع بعض التشريعات الاشتراكية، أما خارجيا فأهم ما أنجزه هو تأمين مكانة كبرى لألمانيا الموحدة / أنظر: عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1899، ص543. 544.

[5]. إسماعيل أحمد ياغي، شاكر محمود، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص97 . 98.

[6]. عقد المؤتمر في 15 جوان 1878 بالعاصمة الألمانية برلين، أهم ما جاء فيه موافقة ألمانيا على احتلال فرنسا لتونس، كما تضمن تولي النمسا إدارة البوسنة والهرسك، واستقلال رومانيا والجبل الأسود / أنظر: شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المصدر نفسه، ص221.

أظهرت لها في الوقت نفسه سرورها العظيم بنجاح التجربة التي قامت بها فرنسا في الجزائر، وأنها تقوم بإيصال ونشر رسالة حضارية عظيمة.كما أقرت بريطانيا بإعطاء نفوذ عظيم في تونس لفرنسا،لأنها ليست لها مصالح خاصة في البلاد غير أن هدفها كان كسب فرنسا كحليف يؤيدها في محاولاتها القادمة في السيطرة على بعض المناطق العربية[1].هنا رأت فرنسا ضرورة في أن تكسب رضا ايطاليا إزاء ذلك المشروع في البلاد التونسية، محاولة طمأنتها مقابل أنها ستعترف لها بحق الاستيلاء على مناطق أخرى[2]، لأنها وفي هذا الصدد قامت بإرسال إشارات تعد بتسهيل حصول ايطاليا على مناطق نفوذ في ليبيا[3]، و حذرتها في الوقت نفسه أنها مستعدة لمواجهة أي اعتداء ايطالي على تونس بالقوة، لكن ايطاليا قامت بإرسال ممثل بارع إلى تونس ليقنع الباي بقبول الحماية الايطالية أين واجه الباي ذلك بالرفض.

في محاولة أخرى لايطاليا وفي عام 1878م أرسلت قنصلا قديرا للباي وللتأثير عليه أرفقته بمظاهرة عسكرية، تمكن القنصل في الأخير من إقناع الباي بأن يرفض مشروع الحلف الدفاعي الذي كانت فرنسا قد عرضته عليه في صيف عام 1879 .هنا بدأت ايطاليا تقوم بحملات دعائية قوية ضد فرنسا في شمالي إفريقيا، وعلى اثر هذه الأخبار والشائعات انتشر الخوف والذعر في الأوساط التونسية، ففيما يذكر أن بعض الصحف الأجنبية أشارت إلى أن بريطانيا قدمت لفرنسا هدية وهي تونس[4].في هاته الأثناء أراد باي تونس أن يستفسر من القناصل، فالقنصل البريطاني حاول أن يؤكد للباي بأن بلاده (بريطانيا) حريصة على صيانة الاستقلال التونسي كما قام إلى جانب القنصل الايطالي بتشجيع الباي كي يقف في وجه المطامع الفرنسية مدَعين بأن فرنسا تريد إرهابه فقط، وهي لن تستطيع الخوض في المغامرات لأن وضعها الداخلي المتدهور لا يسمح لها بذلك، غير أن سياسة القنصل البريطاني لم تنل إعجاب الحكومة البريطانية ولم تكسبها رضا فرنسا، فقامت بإنهاء خدماته

---

[1]. إسماعيل أحمد ياغي، شاكر محمود، مصدر سابق، ص98.

[2]. المصدر نفسه، ص99.

[3]. عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس الجزائر، Edeps Creps International ، بيروت، 1998، ص65.

[4]. إسماعيل أحمد ياغي، شاكر محمود، المصدر نفسه.

بعد عام من ذلك، ومن هنا رأت فرنسا أن الإسراع بالعمل هو أضمن طريقة قبل ازدياد المصاعب[1]، فبدأت باتخاذ إجراءات كان أهمها إعداد الرأي العام الفرنسي لتبرير ما ستقوم به على اثر تدخلها في تونس[2]، التي كانت آنذاك تعاني تدهورا كبيرا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وذلك بسبب التدخلات الأجنبية فيها فالأوروبيون قد قدموا وبأعداد كبيرة واستقروا بتونس خاصة منهم الفرنسيون والايطاليون، الذين قاموا بالاستحواذ على المرافق الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد[3]. أين استطاع هؤلاء استثمار أموالهم في تونس مثلا: الميدان الفلاحي الذي يوفر لهم أرباحا مذهلة فثمن الأراضي كان بخسا للغاية، أو في ميدان التجهيز كمد السكك الحديدية والموانئ وغيرها من التجهيزات التي تكاد تنعدم في البلاد التونسية[4]، ومن الاستثمار كبر طموح الأوروبيين وحاولوا جاهدين لتحقيق نفوذ من خلال المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تونس، فقد حصلت فرنسا على العديد من الامتيازات[5]، نذكر من بينها حق احتكار صيد المرجان في المياه الإقليمية لإيالة تونس[6]، ليس هذا فحسب بل تجاوزت الامتيازات إلى احتكار واستغلال ثروات المناطق التونسية[7]، ليقول أحد المسؤولين عن واحدة من الشركات الاحتكارية الفرنسية **بول ماصو:** " **إن المؤسسات المرسيلية في الجزائر وتونس أجنة لمستعمرات حقيقية** "[8] أي أن فرنسا كانت تهدف من خلال هاته السياسة إلى امتصاص ثروات البلاد وجعلها سوقا لتصريف المنتجات[9]، كما

---

[1]. اسماعيل أحمد ياغي، شاكر محمود، مصدر سابق، ص99.

[2]. محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع : الشاوش محمد ومجينة محمد، ط3، سراس للنشر، تونس، 1993، ص96.

[3]. محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب للنشر، دمشق، 2004، ص41.

[4]. علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع : بن ضو عمر وقرقوري حليمة، سراس للنشر، تونس، 1986، ص29.

[5]. محمد علي داهش، المرجع نفسه.

[6]. مليكة الشيخ، العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا خلال القرن الثامن عشر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012، ص144.

[7]. المرجع نفسه، ص146.

[8]. المرجع نفسه، ص147.

[9]. جمال حمدان، مرجع سابق، ص117.

تميز الوضع آنذاك في تونس بنشوب بعض الحوادث على الحدود التونسية الجزائرية[1]، فقد تذرعت الحكومة الفرنسية بضرورة حماية الحدود الجزائرية وواجب عليها التدخل لفرض الاستقرار و الأمن الداخلي للتونسيين والذريعة كانت ادعاءها بأن الحدود الجزائرية تتعرض باستمرار لهجمات القبائل التونسية[2]، خاصة قبائل "بني خمير"[3]، كما ادعت بأن الحالة أصبحت لا تحتمل والجرائم والاعتداءات ترتكب كل يوم[4].وفي هذا الصدد وفيما يخص تلك الحوادث على الحدود التونسية الجزائرية، ذلك الحدث الذي اتخذته السلطات الفرنسية كذريعة للتدخل، هو اغتيال مواطن من "أولاد سدرة" من قبيلة "خمير" السالفة الذكر، كان قد وجد صحبة فتاة من قبيلة " ناهد" الجزائرية، هنا جرت مناوشات بين قبيلتي "ناهد" و"خمير" أدت إلى تدخل السلطة الجزائرية بهدف الحفاظ على الأمن في الحدود، ليتحول الأمر بعد ذلك إلى مواجهة بين الجيوش الفرنسية والقبائل التونسية يومي 30 و31 مارس 1881[5].

وفي هذا الصدد يذكر لنا الدكتور علي المحجوبي أن المناوشات على الحدود بين القبائل التونسية والجزائرية لم تكن وليدة شهر مارس 1881، بل تعود إلى زمن بعيد، فقد سجلت مالا يقل عن 2380 حادثة فيما بين 1870و1881، أي بمعدل 200 حادثة في السنة، هذا ما يؤكد لنا بأن حكومة الجمهورية الفرنسية لم تهتم لهذا الأمر إلا عندما أقرت العزم على بسط حمايتها على البلاد التونسية[6]، غير أن الأمر الذي لا يمكن نفيه هو تلك الضجة واللااستقرار الذي أحدثته المعارضة إزاء السياسة الإصلاحية التي جاء بها الوزير التونسي "خير الدين"[7] والتي تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر. كان لهذه السياسة الدور

---

[1]. سالم محمد السيد، مرجع سابق، ص179.

[2]. علي المحجوبي، مصدر سابق، ص40.

[3]. هو عنصر من سكان تونس، سميت باسمه السلسلة الممتدة على ساحل البحر بالشمال الغربي من البلاد التونسية، شهدت توغل الرومان ونفوذهم، احتلت في 1881، أثناء الحملة الفرنسية على تونس / أنظر: محمد الطالبي، دائرة المعارف التونسية، بيت الحكمة، تونس، 1994، ص91. 92.

[4]. محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر، الأردن، 1979، ص81.

[5]. علي المحجوبي، المصدر نفسه.

[6]. المصدر نفسه، ص41.

[7]. (1810. 1879) سياسي ورجل إصلاح، تقلد عدة مناصب إلى أن صار وزيرا سنة 1973، شملت سياسته الإصلاحية كل الميادين من تعليم، زراعة وصناعة. يعتبر أول رجل إصلاح في تونس / أنظر: سمير أبو حمدان، خير الدين التونسي، دار الكتاب العالمي، بيروت، 1993، ص09.

الفعّال في إخراج قضية الإصلاح من الإطار النظري إلى المجال التطبيقي والممارسة الفعلية[1]، غير أن هذا لم يدم طويلا لأن الوضع ازداد سوءا سنة 1864 عندما قامت" ثورة علي ابن غذاهم "[2] التي زادت الطين بلة وأعطت لفرنسا الفرصة كي تنقض على تونس.

وفي خضم تسارع الأحداث داخل البلاد ومن تلك الذرائع والحجج الغير مبررة التي قدمتها فرنسا فيما يخص مسألة تدخلها في تونس، قامت بتجهيز قوة عسكرية لاحتلال هذه الأخيرة تحت غطاء الحماية ! ففي شهر ماي من سنة 1881، قامت القوات الفرنسية بالدخول إلى تونس من ثلاث مناطق عن طريق البر والبحر، واحتلّت القوات الفرنسية البلاد متوجهة نحو العاصمة التونسية وذلك بقيادة الجنرال" **بربار**"[3]. كما احتلت منطقة "بنزرت"، وفي 12ماي،عسكر الجنود الفرنسيون بالقرب من "باردو"[4] وطوّقوا قصر الباي "سعيد" الواقع هناك، بعدها توجه الجنرال بربار ومعه القنصل الفرنسي لمقابلة الباي عند الساعة الرابعة مساءا، قدم له نسختين من معاهدة فرنسية معدّة سلفا، وأمهله خمس ساعات . وهناك مصادر تذكر أنه أمهله أربع ساعات ليقبل المعاهدة أو يرفضها، لكن المعاهدة وقعت من طرف الباي بعد ساعتين، عرفت باسم "**معاهدة باردو**". وعند الساعة الثامنة من مساء 12 ماي 1881 كانت فرنسا قد قضت على استقلال تونس[5]، لأن المعاهدة الموقعة من طرف الباي تضمنت اعترافه باحتلال فرنسا لبلاده[6]. كما نصت المعاهدة أيضا على تعهد الباي بعدم إبرامه أو عقده لأي معاهدة مع أية دولة أخرى إلا بوافقة من فرنسا، زيادة على ذلك فقد تضمنت موافقة تونس على أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التي تراها صالحة كي تضفي

---

[1]. عاطف عيد، مرجع سابق، ص65.

[2]. ثورة شنتها القبائل التونسية في ربيع 1864م، كان سببها المباشر الزيادة في الضرائب التي فرضت على الشعب، إضافة إلى التغييرات التي أحدثت في الإدارة والقضاء، والتي رفضها الشعب بالكامل / أنظر: جون غانياج، ثورة ابن غذاهم 1864، تر: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965، ص11.

[3]. الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قوية جديدة (1830. 1956)، ط2، دار المعارف، تونس،[دس]، ص25.

[4]. هي ضاحية من ضواحي مدينة تونس، يوجد فيها مقر الباي / أنظر: سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924. 1956)، زهران للنشر، الأردن، 2015، ص17.

[5]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه.

[6]. رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، دار روتابرينت للطباعة، مصر، 1996، ص141.

الأمن على الحدود والسواحل على أن يزول الاحتلال عندما يتفق الطرفان على عدم وجود ضرورة لبقاءه[1]، فتعهد الباي من خلال تلك الاتفاقية بالتزام حكومته بعدم إدخال الأسلحة للبلاد[2]، في المقابل تشرف فرنسا على وضع نظام مالي يساعد على وفاء تونس لديونها بالاتفاق مع الباي! مع تكليف ممثلي فرنسا الدبلوماسيين بحماية رعايا تونس ومصالحها في الخارج[3]، كما أعلنت فرنسا في هذا الصدد أنها ستلتزم بحماية شخص الباي وأسرته[4].

وعلى اثر هذا الاحتلال وتوقيع المعاهدة، ثار الشعب التونسي الذي قابلته فرنسا بشدة، وشنَت حربا ضروسا انتهت بسيطرة فرنسا بشكل تام على هذا القطر العربي المسلم[5]، في البداية كانت فرنسا تبرر تواجدها بهدف الحماية وأنه سيكون بصفة مؤقتة[6]، فقد قامت بوضع نائب عنها وهو وزير يقيم في البلاد التونسية يقوم بمراقبة تنفيذ ما تضمنته معاهدة باردو[7]، لكن سرعان ما بدأت تتدخل في تسيير شؤون البلاد التونسية الإدارية منها وحتى السياسية بصفة مباشرة عندما أخذت في إجبار الباي على أن يوقع معاهدة جديدة عرفت باسم "**معاهدة المرسى الكبير**" في 8 جوان 1883، والتي سعت فرنسا من خلالها إلى بسط نفوذها على تونس بشكل مطلق.[8]

ثانيا:السيَاسة الاستعمارية في تونس.

لقد استطاعت فرنسا أن تخلق العديد من الفجوات، نستطيع وصفها بالعميقة في هوية الشعب التونسي من خلال سياستها الاستعمارية، والتي ظلَت تنخر في الأسس التي أقيم عليها كيان الفرد التونسي بمقوماته وعراقته.

---

[1]. محمد عبد الله عودة، الخطيب إبراهيم ياسين، مرجع سابق، ص81.

[2] . يحيى أبو زكرياء، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي، دار الفكر للنشر، تونس، 2003، ص16.

[3] . محمد عبد الله عودة، الخطيب إبراهيم ياسين، المرجع نفسه.

[4] . الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص25.

[5] . جمال عبد الهادي وآخرون، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ، دار الوفاء للنشر، أم القرى، [د. س]، ص74.

[6] . راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط2، دار أقلام للنشر، القاهرة، 2011، ص22.

[7] . يحيى أبو زكرياء، المرجع نفسه.

[8]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه.

شملت هذه السياسة العديد من الميادين من إدارة وتعليم واقتصاد وثقافة وحتى المعتقد، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء من خلال التعرض إلى أهم ما تضمنته السياسة الإدارية التي سنوردها كعنصر أول، كيف طبقت فرنسا هاته السياسة في البلاد التونسية؟ وقبل ذلك و الأهم كيف حوَلت فرنسا مهمتها من طرف مراقب كما تعهَدت إلى مسيَر مباشر للشؤون الإدارية، كما سنقوم من هذا الجزء بتناول جانب آخر وهو السياسة التعليمية، ما مدى تأثير هذه الأخيرة على التعليم، وما هي ردة فعل التونسيين في ذلك، أيضا سنعرِّج على سياسة من نوع آخر، انتهجتها فرنسا وبطرق اغرائية لاحتقان غضب الشعب وكسب رضاه وهي سياسة التجنيس، وهل استجاب الشعب لمحاولات الحكومة الفرنسية في جعله يحمل جنسيتها؟ و كعنصر أخير في هذا الجزء سنقف عند استيلاء فرنسا على الأوقاف، وما كان مصير الأملاك الموقوفة وما هي الإجراءات المتخذة في هذا الجانب.

أ. السياسة الإدارية:

لم تقتنع فرنسا بما اغتصبته من حقوق فأرغمت الوالي الشرعي وهو الباي في سنة 1883 أي بعد سنتين من احتلالها البلاد على إمضاء اتفاقية أخرى[1]، وكانت في 08 جوان حملت فيها المادة الأولى نص الباي على الحماية الفرنسية للمصالح التونسية وخاصة المحافظة على الأمن الداخلي والتمثيل الخارجي[2]، فكان القصد من وراء ذلك تسهيل إتمام الحماية للحكومة الفرنسية، بأن تجري تلك الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى هي فائدة في إدخالها[3] أي أنه وبمقتضى معاهدة المرسى[4] قامت فرنسا بأخذ التفويض الغير مشروط كي تعيد بناء النظم الإدارية التونسية[5]. كما هدفت المعاهدة إلى توسيع سلطات فرنسا في تونس بشل يد الباي وموظفيه الوطنيين عن التصرف في الأمور الإدارية والمالية

---

[1]. محمد حسن جوهر، تونس، دار المعارف، مصر، 1961، ص51.

[2]. رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص142.

[3]. محمد حسن جوهر، المصدر نفسه.

[4]. والتي تعهد الباي بموجبها بقبول الإصلاحات الإدارية، والقضائية والمالية التي جاءت بها فرنسا / أنظر : إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، مصدر سابق، ص99.

[5]. نور الدين الدقي، تونس عبرالتاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، اش: الشاطر خليفة، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص32.

والقضاء وغيرها من الأمور الداخلية[1]، فجعلت جميع الوظائف ذات الأهمية في الإدارة بين الفرنسيين وشجعت الفرنسيين على قبول ذلك عن طريق منحهم علاوات مختلفة سكنية وتعليمية وصحية وتعويضات سفر فمثلا كان الموظف الفرنسي العامل في تونس كان له ثلاثة وأربعون صنفا من العلاوات وكانت مرتبات الموظفين تبلغ 75% من موازنة الدولة التونسية عام 1951م[2].

وبمرور الزمن أصبحت الحكومة التونسية أي الباي ورجال السلطة العليا، مجرد واجهة شكلية للحكم الوطني[3]، فسلطة الباي نستطيع أصبحت اسمية أما السلطة الفعلية فهي للمقيم الفرنسي العام[4]، وفي الحقيقة كانت الحكومة الفرنسية تحكم البلاد باسم الباي من أعلى مستوى إلى أدناه[5]، لأنه تم رسم الخطوط العريضة التي تحدد مجالات تدخل الحكومة الفرنسية في شؤون البلاد[6]، في حين أبقت على دولة البايات وإدارتها إلى جانب الباي[7]، الذي اقتصر دوره على ختم الأوامر دون أن يستشار حتى في صياغتها وفي أحيان كثيرة كان لا يعرف مضمونها واكتفى بالحرص على قبض راتبه ومخصصاته التي يصرفها له الفرنسيون[8]، ومن هنا قامت فرنسا بتوزيع السلطة بين طرفين غير متكافئين طرف حديث وفاعل يمثله المقيم العام[9]، ومساعدوه الذين قادوا الحكم الفعلي في البلاد وكان من اختصاصاته التوجيه والإرشاد في إدارة البلاد الداخلية، غير أن الحكومة الفرنسية لم تكتف بذلك بل أصدرت مرسوما في عام 1884 يوسع من اختصاصات المقيم العام، ويعين مدراء

---

[1]. رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص142.

[2]. راغب السرجاني، مرجع سابق، ص24.

[3]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص18.

[4]. مفيد الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة للنشر، الأردن، 2010، ص232.

[5]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص29.

[6]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص32.

[7]. محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص110.

[8]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه.

[9]. نور الدين الدقي، المصدر نفسه.

في الوزارات التونسية كخبراء أو مستشارين، لكن معظم الوزارات ألغيت ولم يبق سوى منصب رئيس الوزراء ووزير القلم[1]، أما الطرف الثاني فهو عتيق يمثله الباي وأعضاءه[2].

أما الملفت للنظر أن الفرنسيين قاموا باحتكار ثلاث مهام محورية، تلخصت في الوظيفة الأمنية، التمثيل الدبلوماسي الخارجي، وحق الوقاية على الإدارة المحلية، فاقتضت هذه المهام إشراف عدد من الأجهزة الإدارية والأمنية الخصوصية منها الجيش والبحرية العسكرية والمحاكم والخزينة العامة، وكلها أجهزة ترجع بالنظر إلى السيادة الفرنسية أي أن دور الحكومة قد تراجع كأداة تقوم بالتسيير والتأطير، ليقوم المقيم العام بإعادة هيكلتها وتحويل اختصاصاتها وقد كان أبرز التحويلات في هذا الصدد، انتقال المقرات الإدارية والوزارية من باردو إلى تونس، وإسناد مهام وزارتي الخارجية والحربية للمقيم العام وإلى قائد جيش الاحتلال وبهذا لم يبقى في حكومة الباي إلا الوزير الأكبر ووزير القلم[3].

وفيما يخص الوضع الداخلي للمجتمع أي الإدارة المحلية فقد قسمت إلى ثلاث اتجاهات، كان أولها "القياد" وهم العمال الذين يديرون الشؤون المحلية للإيالة وكانوا يتمتعون بنفوذ واسع في الجهات التي يديرونها، مهمتهم جمع الضرائب كما كانوا لا يخضعون لأي رقابة يقوم مشايخ بمساعدتهم في تلك المهام، أما عن إدارة السكان المستقرين فقد كانت قيادات المدن تتميز بالسهولة، لأن السكان هناك تميزوا بالهدوء النسبي و لذلك أسندت مهام الإشراف على هذه المناطق إلى وجهاء البلاط[4].

أما عن القسم الثالث الذي يتمثل في إدارة السكان الرحل فيصفه الدكتور علي المحجوبي في كتابه "انتصاب الحماية الفرنسية بتونس" أنه كان يتميز بالصعوبة أي أن مهمة الإشراف على هؤلاء السكان عسيرة والسبب كان ترحال السكان الدائم وتنقلهم في أراضي تمتد على طول البلاد، ما خلق مشاكل عديدة قامت الحكومة باستغلال ذلك الوضع اثر خلافات القبائل، لتقوم بإشعال الفتنة ويتسنى لها فرض إدارتها وهو ما كانت تصبو

---

[1]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص18.

[2]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص32.

[3]. المصدر نفسه، ص33.

[4]. علي المحجوبي، مصدر سابق، ص15.

لتحقيقه، في هذا الصدد يؤكد لنا المؤرخ نور الدين الدقي في كتابه" تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال" أن كل تلك المحاولات التي كانت السلطات الفرنسية تقوم بها بمثابة إستراتيجية عامة تهدف إلى تبرير التغلغل الاستعماري وتسكيت مشاعر العداء لفرنسا[1]، ويضيف بأن أهم سبب جعل من فرنسا تتدخل من طرف مراقب إلى متحكم مباشر في شؤون الإدارة هو رضوخ الإدارة المحاسبة لتلك الضغوطات الفرنسية، إضافة إلى أن فرنسا قامت بجلب موظفين فرنسيين كانوا قد عملوا في الجزائر بعدما تعودوا على نظام الإدارة المباشرة أي أنهم اكتسبوا الخبرة في تسيير الأمور الإدارية[2].

وإذا نظرنا إلى الوضع السياسي نجد بأن باي تونس وبموجب اتفاقية "باردو" بالتخلي عن سيادته في الشؤون لفرنسا[3]، هنا قامت فرنسا بانتزاع السلطات منه ووضعتها في أيدي المقيم العام، كما سيطرت على الحكومة التونسية[4]. فأصبح المقيم العام يتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة، وأصبحت أوامر الباي غير نافذة إذا لم يصادق عليها المقيم.

فقامت فرنسا بالقضاء على النظام البرلماني[5]، وأنشأت مجلسا للشورى سنة 1896 الذي ضم 32 عضوا فرنسيا و16 عضوا تونسيا يقوم بمساعدتهم المقيم العام[6]. من هنا يتوضَح لدينا بأن السلطات المحتلة كانت تحكم البلاد حكما غير مباشر عن طريق السلطة التقليدية[7]، التي أبقتها في وظائفها ولكن كانت تراقبها عن كثب. أما شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية فهي وحدها التي انتقلت بتمامها وكمالها إلى سلطات الحماية بمقتضى ما أبرم من معاهدات ذكرناها سالفا، لأن المقيم العام كان قد كلف بمهام وزير الشؤون الخارجية للحكومة

---

[1]. علي المحجوبي، مصدر سابق، ص16.

[2]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص32.

[3]. إسماعيل ياغي، شاكر محمود، مصدر سابق، ص100.

[4]. المصدر نفسه، ص101.

[5]. مجمد عبد الله عودة، الخطيب إبراهيم ياسين، مرجع سابق، ص82.

[6]. محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص91.

[7]. المرجع نفسه، ص100.

التونسية، فهو الواسطة الوحيدة بين الباي وبين الدول الأخرى، زيادة على ذلك فقد كان يمثل جميع المصالح للبلاد، ويمكنه الاتصال بالوزراء الفرنسيين ليتلقى منهم تعليماتهم[1].

كما تدخل المقيم العام في السلطة التشريعية، يعمل على إحضار المراسيم بمساعدة معاونيه في مختلف الإدارات، ثم يقدمها للباي لإمضائها، وفي أحيان كثيرة لا يدع المجال لدراستها أو مناقشتها، فسلطة الباي التشريعية إنما هي سلطة ظاهرية لا تتعدى توقيعه عليها

و فيما يخص السلطة التنفيذية فبعدما كانت السلطة بيد الوزارات الوطنية قبل الاحتلال فإن السلطات الفرنسية ألغت تلك الوزارات ولم تبق إلا على وزارتين كانت شكلية فقط. إذ وضعت السلطات المحتلة بجانب كل وزير تونسي مدير فرنسي بيده السلطة الحقيقية[2].

وإذا أتينا على الجانب القضائي، فرغم أن فرنسا كانت قد تعهدت باحترام مظاهر السلطة الداخلية، إلا أنه جرى توسيع في اختصاصات المحاكم الفرنسية التي كانت تنظر في قضايا الأوروبيين بصفة تامة فيما كان القضاء التونسي لا ينظر إلا في القضايا التي تهم التونسيين

فنتج عن اقتحام الفرنسيين للميدان القضائي تضخم ملحوظ للأنظمة القضائية بحيث أصبحت لتونس خمسة أصناف من المؤسسات العدلية[3].

ب . السياسة التعليمية:

حاولت فرنسا محو الثقافة العربية الإسلامية في تونس[4]، فنجد أن العديد من المؤرخين قد تطرقوا للوضع الثقافي والتعليمي على وجه الخصوص، فيذكرون بأن الهوية التونسية العربية قد تعرضت إلى كثير من المسخ وذلك بسبب تلك الهيمنة الاستعمارية الفرنسية[5]، وهذا ما أشار إليه أيضا الدكتور الحبيب ثامر في كتابه "هذه تونس" عندما قال أن سياسة فرنسا التعليمية قد اتجهت منذ فرض الحماية على تونس إلى محو الروح القومية، لأنها سعت

---

[1]. أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881. 1956)، تع : الساحلي حمادي، الشركة التونسية للنشر، تونس، 1986، ص378.

[2]. الحبيب ثامر، هذه تونس، مكتب المغرب العربي للنشر، تونس، [د. س]، ص35.

[3]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص41.

[4]. محمد عبد الله عودة، الخطيب ابراهيم ياسين، مرجع سابق، ص82.

[5]. يحيى أبو زكرياء، مرجع سابق، ص05.

لمحاربة اللغة العربية وتعويضها باللغة الفرنسية وحاولت أن تطبق برامج خاصة كي تفصل الجيل الناشئ عن كل عناصر قوميته العربية بهدف قطع تلك الرابطة التي تصل بينه وبين ماضيه وتاريخه ومنه يسهل عليها دمجه في العنصر الفرنسي[1]. فقامت السلطات بإخضاع التعليم لنظم فرنسية ليضيف الدكتور يحيى أبو زكرياء، بأن الطالب التونسي في فترة الاحتلال الفرنسي لتونس أصبح يتقن اللغة الفرنسية ويفقه أسرارها، يتذوق أدبها[2]، والسبب أن فرنسا جعلت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية المستخدمة في المعاملات الرسمية وفي التعليم[3] وهو المشروع نفسه التغريبي الذي نفذته فرنسا في الجزائر، قامت باستنساخه في تونس[4] ففي سنة 1883، قام الفرنسيون بتأسيس إدارة العلوم والمعارف وقاموا بوضع برنامج يفضي بإنشاء، مدارس ابتدائية فرنسية للأوروبيين والعرب أيضا، عكس ما كان سائدا قبل الاحتلال عندما كانت اللغة العربية هي لغة التعليم وكانت جامعة الزيتونة وغيرها من الكتاتيب والزوايا تحتضن فئة كبيرة من التلاميذ تلقنهم الثقافة العربية على الطريقة القديمة[5]، وهنا لعبت الجامعة دورا فاعلا لأنها خاضت صراعا مريرا ضد الاستعمار في صقل الشخصية الوطنية وإخراجها من حيز الاندماج مع الثقافة الفرنسية[6].

كما يذكر لنا الدكتور الحبيب ثامر أنه كانت هناك مدرسة حديثة كبرى إلى جانب جامعة الزيتونة، كانت هذه الأخيرة تتكفل بتلقين العلوم العصرية للطلاب إضافة إلى اللغات الأجنبية[7]، وهي "المدرسة الصادقية"[8]، وفي إطار قيام السلطات الفرنسية لترسيخ مشروعها عملت على القضاء على المعاهد الأصلية التي كانت تخرج علماء اللغة والشريعة، وأبقت

---

[1]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص56.

[2]. يحيى أبو زكرياء، مرجع سابق، ص16.

[3]. محمد عبد الله عودة، ابراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص82.

[4]يحيى أبو زكرياء، المرجع نفسه.

[5]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه

[6]. يحيى أبو زكرياء، المرجع نفسه، ص05.

[7]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه.

[8]. أسسها المصلح والوزير التونسي خير الدين في 1905، بهدف تحقيق المبادئ الإصلاحية خاصة في التعليم بجامع الزيتونة، حيث تأثر الشباب العربي بتونس بالمبادئ التي جاهدت من أجلها الحركة الإصلاحية أربعين عاما /أنظر:الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص23.

جزءا يسيرا منها[1]، أي أنه لم يكن هناك حظ للغة العربية على الإطلاق[2]، لأن عدد المدارس العربية قد تناقص آنذاك، وقامت فرنسا بوضع المناهج التي تنافي الثقافة العربية من لغة وتاريخ وقيم واتجاهات[3]، والملاحظ أن فرنسا كانت تعمل جاهدة إلى محاربة انتشار التعليم في تونس، لأنها عملت على توسيع نطاقه مرغمة وتحت ضغط الرأي العام، كما أن عدد المدارس لم يكن في ازدياد يتلاءم وعدد الأطفال البالغين سن التعليم، والدليل أن الأمية كانت تزداد انتشارا سنة بعد سنة في البلاد آنذاك، وبالموازاة قد أعطت فرصة كي تلقن مبادئها بإنشاء شبكة من المدارس في كل المدن للأطفال سواء كانوا تونسيين أو من الجاليات الأجنبية الأخرى كي ينشأووا نشأة فرنسية بحتة[4]. إلا أن التونسيين لم يرضوا بتلك السياسة[5]، فالسلطة المحتلة كانت تحارب كل مظاهر التدين لدى الشعب[6]، إلا أن أهل البلاد تصدوا لهذه السياسة الجائرة، وعملوا على مطالبة السلطات الفرنسية بإدخال اللغة العربية في برامج المدارس الابتدائية الخاصة بالعرب.

هنا فرنسا اضطرت إلى تعميم التعليم كاستجابة لرغبة الشعب، وعندما اشتدت حركة المطالبة بتعميم التعليم سنة 1992 تم وضع مشروع "التعليم البدوي"[7] الذي ألغي فيما بعد أن قاومه الشعب مقاومة عنيفة، كما عزز تلك المقاومة بالاعتماد على النفس في تأسيس مدارس حرة من أمواله الخاصة كي يشبع رغبته الملحة في الثقافة والعلم، غير أن السلطات الفرنسية كانت تمنعه من ذلك طيلة ثلث قرن، ووضعت العراقيل المختلفة في وجه من يطلب فتح مدرسة حرة، و لم تسمح فيما بعد بفتحها إلا بمقدار ضئيل[8].

---

[1]. يحيى أبو زكرياء، مرجع سابق، ص16.

[2]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص56.

[3]. محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص82.

[4]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه.

[5]. المصدر نفسه، ص57.

[6]. يحيى أبو زكرياء، المرجع نفسه.

[7]. وهو مشروع وضعته السلطات الفرنسية، يشمل تعليما بسيطا لا تزيد مدة الدراسة فيه على الثلاث سنوات، يتلقى فيه الأطفال مبادئ اللغة العربية والفرنسية، ثم يتلقون تعليما زراعيا بسيطا، يجعلهم صالحين لأن يكونوا عمالا مزراعين / أنظر: الحبيب ثامر، المصدر نفسه.

[8]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص56.

وبعد ثلاث سنوات قامت فرنسا بوضع مشروع آخر وهو إنشاء مراكز التعليم الصناعي الابتدائي، بحجة أن البلاد تحتاج إلى اليد العاملة أكثر من احتياجها إلى المثقفين! لكن ذلك كان ظاهريا لأن الهدف المقصود من هذا البرنامج كان إبعاد التونسيين عن الثقافة الحقيقية ومحو معالم الشخصية العربية التونسية[1]، كما اتخذت وسيلة أخرى تمثلت في التجاءها لتعطيل حركة انتشار التعليم في البلاد، فقد جعلت مدة التعليم في الابتدائي طويلة مما يتعذر عليهم الالتحاق بالتعليم الثانوي وهذا القرار جاء كردة فعل عندما رفض الشعب التونسي قرار وضع المشروع القاضي باتخاذ اللغة العربية أساسية ولابد من تلقينها في السنتين الأوليتين في المدارس الابتدائية، إلا أنه وفي سنة 1932 تحسنت الأوضاع أين استطاع الشعب تذليل تلك الصعوبات وتخطي العقبات التي وضعتها السلطات الفرنسية، ليبلغ عدد المدارس الحرة 47 مدرسة بها 14271 تلميذا[2]، وتسمى هذه المدارس "بالمدارس القرآنية الأهلية"[3] كما لا ننسى الدور الفعال الذي لعبته جامعة الزيتونة التي ضمت التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وهو تعليم عتيق يشبه التعليم بالجامع الأزهر، الذي لم يسلم هو أيضا من مقاومة السلطات الفرنسية له ولم تكن تنظر إليه بعين الرضى فحاولت إدخال الإصلاحات عليه، ليقوم طلبة الجامعة والشعب بالإضراب والاحتجاج على إهمال السلطة لشؤون الجامعة[4]، ضف إلى ذلك الكتاتيب[5] التي كان لها أثر كبير في المحافظة على الثقافة العربية الإسلامية[6]، إلى جانب معهد ابن خلدون[7].

---

[1] الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص57.

[2]. المصدر نفسه، ص58.

[3]. مدارس يتلقى فيها التلاميذ ثقافة قومية عصرية تؤهلهم للحصول على الشهادة الابتدائية الحكومية أو شهادة الأهلية بجامع الزيتونة / أنظر : المصدر نفسه.

[4]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه، ص59.

[5]. وهي مدارس عتيقة مُعدَة لتحفيظ القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة، وهي منتشرة في البوادي والقرى، عددها 1800 مدرسة، وعدد تلاميذها ستة و ثلاثون ألفا / أنظر: المصدر نفسه، ص58.

[6]. محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص82.

[7]. هو معهد حر، به قسم ابتدائي وقسم ثانوي يتلقى فيه طلبة جامعة الزيتونة العلوم الحديثة / أنظر: الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص59.

والملاحظ للإحصائيات بالنسبة للأطفال الملتحقين بالمدارس يجد بأن العرب الذين يمثلون 10% لا يمثلون إلا نسبة 2 مقارنة بالفرنسيين الذين يمثلون 85% وإذا اعتبرنا أن عدد السكان العرب مثلوا 2,66% أما الفرنسيون فمثلوا 1,202%، من هنا تتضح لنا السياسة التعليمية في فرنسا جلية والسبب لا يرجع لقلة إقبال التونسيين على التعليم ولا لوجود عدد كبير من السكان في البوادي كما يزعم الفرنسيين، لكن السبب هو أن فرنسا حرمت العرب من التعليم، وحرصت كل الحرص على أن يبقى العرب أميون يجهلون من هم لأنهم وقتها سيكونون أكثر عرضة لأن يندمجوا في ثقافتها بسبب الجهل وهذا ما أرادت تحقيقه وهو النفوذ الواسع، أي أنها بتلك السياسة التي انتهجتها كانت تهدف إلى محاربة اللغة العربية من جهة والوقوف بصفة عامة في سبيل انتشار التعليم من جهة أخرى[1] إضافة إلى أنها أقامت مدارس مسيحية تبشيرية في تونس وأصبح عدد هذه المعاهد سنة 1880 عشرون منها ثانوية واحدة وأنشأت ثلاث مدارس إسرائيلية وكلية تونسية لتعليم اللغات[2].

ج . سياسة التجنيس:

كانت مسألة فرنسة البلاد التونسية أمرا في غاية الأهمية بالنسبة لفرنسا، لأنها هدفت في جوهرها إلى إزالة الآثار العربية الإسلامية على وجه الخصوص، فعند اتجاهها لهاته السياسة سلكت سبلا عديدة كما يذكر لنا المؤرخ الحبيب ثامر جعلت في مقدمتها تحقيق هدف ضروري وهو تفوق العنصر الفرنسي في البلاد[3]. بإعطاء تسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية، ففي عام 1865، قامت فرنسا بإصدار قانون يبيح لكل تونسي مسلم أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي إذا رغب بذلك وبهذا سيصبح خاضعا للقانون المدني الفرنسي في جميع أحكامه[4]، وهذا يعني تخليه عن كل القواعد والحقوق التي جاء بها الدين الإسلامي والشرع والعرف بين المسلمين على اختلاف العصور[5]، لذلك عمدت السلطة الفرنسية إلى تجنيس العناصر غير الفرنسية من إيطاليين واليهود ...الخ، وفي عام 1881 كان يوجد

---

[1]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص61.

[2]. عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر، تقد: الجندي سامي، دار القدس، لبنان، 1975، ص197.

[3]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه، ص79.

[4]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص23

[5]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه، ص79.

بتونس اثنا عشر ألف أوروبي، منهم سبعمائة فرنسي، أما في 1931 كان بها مائة وأربع وثمانون ألف أوروبي، ليزداد العدد إلى مائتي وخمسين ألف أوروبي منهم مائة وثمانون ألف يحملون الجنسية الفرنسية[1].

ومنذ عام 1887 أعطت فرنسا تسهيلات كبيرة لمنح جنسيتها[2]، حيث تسمح للإقامة في تونس للأجانب مدة (03) سنوات، بعدها يمنح حق التجنيس بالجنسية الفرنسية، لكن الحكومة حاولت أن تصلح هذا القانون فيما بعد، فاشترطت مقابل التمتع بالجنسية الفرنسية، أن يكون التونسي عازبا أو متزوجا من واحدة فقط، كما اشترطت أن لا يقل العمر عن (25) سنة وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة باللغة الفرنسية، أو موظفا عاملا في الحكومة[3].

ليس هذا فحسب، فقد عملت فرنسا على جعل الحصول على الجنسية التونسية أمرا مستحيلا وبالموازاة سهلت أسباب الخروج منها هنا أصدرت قانون في 1889، القاضي بأن الفرنسية التي تتزوج أجنبيا لا تتبع جنسية زوجها[4]، إلا إذا كانت قوانين الدولة التي ينتمي إليها الزوج تنسب إليها جنسيته، مع العلم أن تونس ليس بوسعها إصدار قانون سحب جنسية الزوجة الفرنسية المتزوجة من تونسي[5]، ثم ازدادت التسهيلات توسعا لتطلب السلطة الفرنسية من الباي نفسه أن يصدر الأمر المؤرخ في 28 فيفري 1899 بهدف جعل القوانين التي صدرت في فرنسا نفسها صالحة لأن تطبق في تونس فيما يخص الأجانب المقيمين في تونس، وكذلك بالنسبة للفرنسيين الذين تخلوا عن جنسيتهم ثم رغبوا في الرجوع إليها، ما يجعل الإقامة في تونس تشبه إلى حد بعيد الإقامة في فرنسا نفسها وهذا ما يخالف القانون الدولي، كما فيه اعتداء على السيادة التونسية[6].

---

[1]. محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص101.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص24.

[3]. المصدر نفسه، ص25.

[4]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص80.

[5]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه.

[6]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه، ص80.

إضافة إلى أن فرنسا وضمن جملة الاعتداءات التي كانت تقوم بها على حقوق الجنسية التونسية، ما جاء به التشريع الذي استصدرته فرنسا في 08 نوفمبر 1921، الذي يقضي بإخراج الأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس من الجنسية التونسية، وإلحاقهم بالجنسية الفرنسية، ماعدا الإيطاليين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة[1]. بهدف تغريب المجتمع التونسي عن انتماءه وسلبه مقوماته.

وفي العشرين من ديسمبر 1923 صدر في تونس قانون بفتح التجنيس لكل من يبعث طلبا يظهر فيه عواطف فرنسية، كما يعد هذا القانون بإعطاء التونسيين امتيازات مثل الفرنسيين، وكان الهدف من وراء هذا القانون هو القضاء على الوطنية والشخصية العربية الإسلامية لتونس ويشكل قانوني لإتمام عملية الدمج والالتحاق المفروض بالقوة[2].

كما يشير في هذا الصدد المؤرخ يحي أبو زكرياء أن يهود تونس كانوا قد لعبوا دورا كبيرا في تمكين الغازي الفرنسي من تطبيق مخططه، حيث كان اليهود التونسيين والذين يكثر وجودهم في معظم المناطق التونسية، وقد كافأتهم السلطات الفرنسية بمنحهم الجنسية الفرنسية[3]، وبالعودة إلى قانون العشرين من ديسمبر 1923 وإذا أمعنا النظر في مضمونه جيدا نجد أنه إضافة إلى من يرغب بالجنسية الفرنسية قد وجه أيضا للرعايا الذين حصلوا على شهادة الليسانس في الأدب، أو في العلوم أو في الحقوق، وشهادة الدكتوراه في الطب أو الصيدلة من الرتبة الأولى...نجد بأن التجنيس كان يتجه من الدرجة الأولى إلى النخبة المثقفة هذا ما يؤكده أيضا الدكتور" التليلي العجيلي"، والهدف من التركيز على الطبقة المثقفة هو كون هذه الأخيرة لديها القدرة على استقطاب وكسب عناصر ممتازة تساعد على إنجاح سياسة الاندماج هذا من جهة، كما يسهل ذلك لفرنسا بأن تقطع هذه الفئة الواعية عن مجتمعها الأصلي لتحول دون قيامها بالدَور التوعوي والنضالي الوطني المرتقب منها[4].

---

[1]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص81.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص25.

[3]. يحيى أبو زكرياء، مرجع سابق، ص17.

[4]. التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881. 1939)، مج:02، منشورات كلية الآداب، تونس، 1992، ص220.

أما فيما يخص الأسباب التي دفعت بالسلطات الفرنسية إلى تطبيق هذه السياسة، فقد نشرت جريدة "إفريقيا الفرنسية" في جوان 1927 مقالا تورد فيه دوافعها في ذلك، فجاء في المقال ما يلي:" يعد تجنيس غير الفرنسيين ضرورة مطلقة، بغرض تحقيق نوع من المساواة إزاء الإيطاليين، أو قصد إسعاف مجموعتنا الوطنية بأن تقوم بدورها التمديني.."[1]

من خلال هاته العبارة نستنتج أن فرنسا قامت باتخاذ التجنيس كأداة تمكنها من كسب الطوائف التونسية على اختلافها كي تتجنب بذلك أي نوع من أنواع المعارضة من ناحية ومن ناحية الأخرى تعتبر سياسة التجنيس أداة لضرب معنويات وهوية الشعب التونسي، كما كان الاستعمار الفرنسي مُصرا في اعتماد هذه الأداة ليوظف جزءا من قناعاته ضمن إستراتيجيته بالمغرب العربي[2]، فراح يبحث عن أطر ترعى مصالح المتجنسين التونسيين بهدف صيانة حقوقهم، فأسس "عصبة المسلمين الفرنسيين"[3] بالإضافة إلى ذلك فقد كانت فرنسا ترصد الأوضاع بالبلاد التونسية مستغلة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي آنذاك، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وعملت على تجنيس التونسيين بصورة جماعية بدلا من تجنيس الجالية الأوروبية كما أشرنا سابقا[4].

و بسبب تلك المسألة التي ألهبت حماس الجماهير التونسية كونها مست بهوية تونس العربية ، عبر التونسيين عن رفضهم لهاته السياسة فقاموا بمظاهرات في الشوارع تندد بهذا المشروع، كما أفتى شيوخ تونس في ذلك بإدانة من يأخذ الجنسية الفرنسية، وأن قبولها يعني الكفر والخروج عن الإسلام وأن من يحملها لا يدفن في مقابر المسلمين[5]، كما ساعد هذا في جعل الكثير ممن أقدموا على التجنس أن يتخلوا عن الجنسية الفرنسية. ويعودون

---

[1]. أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 184.

[2]. المصدر نفسه، ص186.

[3]. هي عبارة عن جهاز استحدثته فرنسا بغرض تجنيس التونسيين والقضاء على هويتهم العربية الإسلامية، كما يهدف إلى إقامة تضامن وثيق بين المسلمين من ذوي الجنسية الفرنسية و القيام بحملات واسعة لزيادة عدد المنخرطين بالعصبة./ أنظر: المصدر نفسه.

[4]. علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2003، ص50.

[5]. فيصل موسى، مرجع سابق، ص286.

لأصولهم، فاغتاظ الفرنسيون بشدة من ذلك وقام المستوطنون بأعمال استفزازية ضد مسلمي تونس[1].

د. سياسة الاستيلاء على الأوقاف :

يذكر لنا المؤرخ **علي المحجوبي** أنه مثلما عمدت السلطات الفرنسية إلى نزع الأراضي ومصادرة الأحباس[2] أي الأملاك الموقوفة في الجزائر، كانت تطمح أيضا لتطبيق ذلك في البلاد التونسية إبان الاحتلال رغم أن تلك السياسة كلفتها النفقات الباهظة إلا أنها لم تكترث لذلك[3]، فنجد أن السلطات الفرنسية ضمت الأراضي البور إلى ملكية الدولة لتمنح للأوروبيين فيما بعد[4]، الذين قاموا بالاستيلاء على الامتيازات والأراضي بغير وجه حق، كما استولوا على الديَار التي هي من حق التونسيين[5]، من هنا سعت السلطات لإيجاد شكل قانوني يخوَل لها الاستحواذ على تلك الأملاك الموقوفة، بمعنى الصيغة الشرعية التي تسمح للمعمرين بأن يشتروا الأراضي من كبار الملاَك التونسيين بأثمان بخسة دون أي اعتبارات لحقوق صغار الفلاَحين في تلك الأراضي، بما فيها الأراضي الموقوفة بنوعيها العمومية والخاصة، فالأولى كانت تديرها " جمعية الأحباس" التي أسسها خير الدين باشا سنة 1874م.

كانت كل تلك الأحباس محظورة على الأوروبيين باعتبارها لا تباع ولا تشترى بالإضافة إلى صبغتها الدينية، في البداية رفضت السلطة الفرنسية مصادرة تلك الأحباس نظرا لما قد يحدث من بلبلة في البلاد[6]، إلا أنه وبمرور الزمن وجدت السلطات الفرنسية مخرجا لإباحة

---

[1]. راغب السرجاني، مرجع سابق، ص23.

[2]. هي عبارة عن أملاك ذات طابع ديني تنقسم إلى عمومية وخاصة ، الأولى تتمثل في المنشآت العمومية كالمساجد والمدارس، أما الثانية فهي الموقوفة لفائدة الأعمال الخيرية ولا يمكن استثمارها إلا في حالة انعدام الورثة./ أنظر: علي المحجوبي، مصدر سابق، ص131.

[3]. المصدر نفسه.

[4]. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 199.

[5]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص15.

[6]. علي المحجوبي، المصدر نفسه.

هذه الأراضي[1] فيما تجنَبت بشكل مؤقت الاستيلاء على الأهلية منها، حتى تخفف من وقع الصدمة على السكان الذين يعيشون من هذه الأوقاف، ولما كانت هذه الأخيرة غير قابلة للبيع كما أسلفنا الذكر، بحث الفرنسيون في الفقه الإسلامي عن حل يجيز للمستوطنين الاستيلاء على تلك الأراضي بالأساليب الملتوية[2]، فتمسَكوا برأي ضعيف في المذهب المالكي يبيح الإجارة المستديمة للأراضي الموقوفة، وبرأي آخر في المذهب الحنفي يبيح جواز استبدال العقار الموقوف بآخر إذا كان ذلك في مصلحة الواقف[3].

كما قامت السلطات في هذا الصدد بتأويل القوانين حسبما تقتضيه حاجتها وأخذت في تمليك الأراضي لمواطنيها لتدخل هذه الأملاك حيز التجارة العامة، ليس ذلك فحسب بل ومنحت الأراضي الفلاحية التي سلبتها من المواطنين التونسيين وأعطتها للمعمرين بهدف استغلالها وهكذا صارت الأحباس "بورصة أراضي مفتوحة للاستعمار" مع العلم أن السلطات الفرنسية كانت تدرك تماما تلك المخاطر التي يخفيها هذا الإجراء لما قد ينتج عنه من عمليات مضاربة، إلا أنها اعتبرت المضاربة شرًا لا مفرَ منه كونه لا يخلو من الفوائد[4]. و بفضل تلك الامتيازات الواسعة التي أغدقت بها فرنسا على مستوطنيها فقد تحصل هؤلاء على ألف هكتار سنويا من الأراضي الشاسعة التي تغطي الأراضي المزروعة في شمال تونس وذلك نظير إيجار سنوي ضئيل، لكن المستوطنين لم يكتفوا بذلك إذ قدَموا اقتراحا عام 1904م بانتزاع الأوقاف الأهلية وكفُوا عن الإيجار سنة 1905م[5].

وفي إطار سيطرة السلطات الفرنسية على الأملاك الموقوفة قام السكان بردَة فعل عنيفة تجسدت في" **انتفاضة الجلاَز**"، والتي تعود تسميتها إلى مقبرة (الجلاَز)[6]، أين أعتبِرت هذه الأرض من الأملاك الموقوفة، لكن جمعية الأوقاف أوكلت أمر القيام بشؤونها إلى البلدية

---

[1]. علي المحجوبي، مصدر سابق، ص132.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص34.

[3]. صلاح العقاد، مصدر سابق، ص199.

[4]. علي المحجوبي، المصدر نفسه، ص132.

[5]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه، ص35.

[6]. هي مقبرة إسلامية تقع في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسية، لها مكانة خاصة عند التونسيين نظرا لاحتوائها على "جبل التوبة" المعروف "بجبل سيدي أبي الحسن" ومغارة أبي الحسن الشاذلي الصوفي المشهور صاحب الطريقة الشاذلية، وقبور عدد كبير من العلماء. / أنظر: الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص44.

بحجة أنها لا تتمتع بأي مركز يضمن لها ثابتا يكفي للقيام بشؤونها. والسبب في هذه الانتفاضة هو أن بعض المواطنين قاموا باقتطاع الحجارة من جبل التوبة المتواجد بالمقبرة[1]، فقام نائب رئيس البلدية ومدير الأشغال وهما فرنسيَا الأصل باتَخاذ ذلك كذريعة[2]، كما تقدَموا بطلب إلى المحكمة العقارية في 26 سبتمبر 1911 لتسجيل المقبرة، فتم الحصول على إذن بذلك، وعلى اثر سماع المواطنين بذلك الخبر ثارت ثائرتهم، لأن عملية التسجيل تعني إضفاء صبغة الجنسية الفرنسية على الأرض والنظر فيها يصبح من اختصاص المحاكم الفرنسية، كما تذرعت السلطات أيضا باقتطاع جزء من الأرض لمد خط حديدي للترام، عندها قام الشعب التونسي باحتجاجات واسعة سقط فيها شباب هتف باسم الجهاد في سبيل تحرير الوطن[3]، فكان من نتائج هذه الانتفاضة إعلان حالة الحصار بالعاصمة التونسية وتعطيل كل الصحف الناطقة بالعربية[4].

ثالثا:الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس خلال الاحتلال .

بعدما تحقق لفرنسا إحكام قبضتها على البلاد التونسية، وكان ذلك بموجب اتفاقيتي باردو والمرسى السالفتين الذكر، جعلت من خلالهما السياسة الداخلية للبلاد أنموذجا مطابقا لسياستها، لم تقف عند هذا الحد بل ذهبت تتدخل في شؤون البلاد الأخرى هذا ما أردنا إبرازه وهو أهم ما شهدته البلاد من متغيرات في كل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

أ. الأوضاع الاقتصادية:

إذا كانت فترة العشرينيات في أوروبا قد تميزت بالركود الاقتصادي جراء الحرب العالمية الأولى[5]، فقد تميزت في تونس بتمام سيطرة السلطات الفرنسية المحتلة على كل مظاهر

---

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص45.

[2]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص76.

[3]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه، ص46.

[4]. صلاح العقاد، مصدر سابق، ص 199.

[4]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه، ص15.

[4]. نور الدين الدقي، المصدر نفسه، ص77.

[5]. فرحات عثمان، حفريات حول دور الحركة النقابية في النضال السياسي بتونس ، مجلة نواة، [د. ع]، 23. 07. 2013، ص04.

الحياة، خاصة القطاعات الحيوية عندما جعلت الاستغلال الزراعي في طليعة قائمة أهدافها المسطَرة، كما عملت على تثبيت أقدامها في تونس حتى تبقي على معالم المجتمع القديم وتقضي على إمكانيات الشعب، في حين تقوم بتطوير اقتصادها لبناء قاعدة صناعية مستقلة[1]، ولن يتحقق ذلك إلا بعدما تقوم بسن قوانين ملتوية لتنفيذ أغراضها، بدأت فرنسا تسيطر على مصادر الاقتصاد التونسي[2]، ولأنها تدرك تماما بأن النشاط الفلاحي بمثابة العمود الفقري لاقتصاد البلاد، راحت تستولي على الأراضي الزراعية[3] متخذة في ذلك كل الوسائل الممكنة وفي مقدمتها إصدار التشريعات المختلفة، نذكر منها قانون التسجيل العقاري سنة 1885[4]، كما مكّنت الإدارة الفرنسية للمعمرين الفرنسيين أيضا الحصول على مساحات شاسعة من الأراضي والغابات[5]، إذ بيعت لهم بأسعار زهيدة ويكون الدفع طويل الأمد على أقساط، فضلا عن ذلك أصدرت مرسوما عام 1892 الذي يقضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة، وقد أدى ذلك إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي في جنوب البلاد، حيث استطاع الأوروبيون أن يشاركوا في إنتاج الزيتون الذي يعتبر أهم مورد للسكان الأصليين قبل الاحتلال[6] .

أما في الجانب الصناعي، فقد عملت فرنسا على عرقلة تطور البلاد الطبيعي[7]، فلم تنشأ فيها صناعة مهمة آنذاك، بل حرصت السلطات على إبقاءها على حالها[8]، كما لم تبذل في

---

[1]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص26.

[2]. محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص82.

[3]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص41.

[4]. من جملة القوانين التي أصدرتها سلطة الحماية كوسيلة لانتزاع الأراضي من يد العرب سنة 1885، كان هذا القانون يشبه " نظام تورنز Act Torrens " المطبق منذ سنة 1885 بأستراليا، الذي يقتضي إعادة تسجيل ملكية الأرض وانتزاعها من ملاكها الحقيقيين بعد أن تنظر في أمرها محكمة مختلطة تتكون من ثلاثة قضاة فرنسيين واثنين تونسيين، مع العلم أن الحكم الصادر منها نهائي لا يقبل المراجعة أو الاستئناف وغالبا ما تتم هذه الإجراءات دون علم مالك الأرض./ أنظر: المصدر نفسه، ص42.

[5]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه، ص28.

[6]. المصدر نفسه، ص29.

[7]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه، ص49.

[8]. محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، المرجع نفسه.

هذا الصدد أي تشجيع بهدف القضاء عليها أمام منافسات البضائع الفرنسية الواردة[1]، إضافة إلى أنها فتحت السوق التونسي على مصراعيه أمام الصناعة الأجنبية وتحويل تونس بأكملها إلى فضاء لتصريف إنتاجها[2] واكتساحها للأسواق الداخلية بالبضاعة الميكانيكية الرخيصة الثمن، لدرجة أن الصنَاع التونسيون الذين يمثلون الطبقة الوسطى أصبحوا يعانون من الفقر. علاوة على ذلك فقد سلكت فرنسا سياسة أخرى فيما يخص الجمارك، عملت من خلالها على تسهيل دخول الواردات الفرنسية إلى تونس[3]، هذا من جهة و تصدير المواد الخام التونسية من جهة أخرى[4]. و بما أن السلطات الفرنسية قد جعلت جل موارد الاقتصاد بيد الفرنسيين[5]، فقد خصصت قطاعا مستقلا للصناعات الاستخراجية لوحدها[6] عل سبيل المثال الفوسفات، حيث بلغ متوسط ما تصدره تونس من هذا المعدن ثلاثة ملايين من الأطنان سنويا[7]، و بهذا تأتي تونس في الدرجة الثانية للدول المنتجة له في العالم . كما قام المستعمرون بتطوير بعض المرافق الضرورية كالموانئ و السكك الحديدية مع الحرص على استبعاد أهل البلاد في أن يمتلكوا أي مشروعات لها قيمة في هذا المجال[8]، أما إذا نظرنا م إلى القطاع التجاري فقد سيطر عليه النظام الجمركي الذي سنته فرنسا في البلاد بغية إيجاد سوق لترويج بضاعتها[9]، في حين شهدت التجارة الداخلية تطورا لم يعقه معيق[10]، إذ كان ينمَيها الأوروبيون أو الوسطاء اليهود الذين سرعان ما تفرنسوا، أيضا بفضل امتداد شبكة الطرق والمواصلات التي دعَمتها الاعتمادات والقروض، لنجد أن خطوط السكك الحديدية قد مُدَت عبر أنحاء البلاد. وفيما يخص التجارة الخارجية، قامت فرنسا بإدخال تحسينات على

---

[1]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص50.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص32.

[3]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه.

[4]. فقد كانت المواد الخام التونسية تصدر خارج البلاد مقابل أثمان بخسة لتعود إلى تونس على شكل بضائع تكلف معظم مالية البلاد، وهذا يحول دون إنشاء صناعة آلية فيها ./ أنظر: المصدر نفسه.

[5]. راغب السرجاني، مرجع سابق، ص25.

[6]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه.

[7]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه.

[8]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه.

[9]. الحبيب ثامر، المصدر نفسه، ص51.

[10]. محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص103.

النظام الجمركي . لخدمة مصالحها طبعا. فكانت تصدِر المواد الأولية من تونس، بالمقابل تستورد مواد مصنعة مما أدى إلى عجز اقتصادي أخذ بالانتشار[1] خاصة مع تزايد عدد سكان البلاد التونسية منذ الحرب العالمية الثانية[2]، أين صارت التجارة الخارجية بيد الفرنسيين شركات كانوا أو أفراد وذلك بنسبة 61[3]% .

ب . الأوضاع الاجتماعية:

رغم ادَعاء فرنسا بأنها موطن الحرية والإخاء والمساواة، إلا أنها حدَت من حريات التونسيين فكمَمت أفواههم، وحدَدت مجاري أقلامهم، كما فرَقت بينهم وبين المستعمرين الفرنسيين لا بل لم تسوِ بينهم وبين الجاليات الأوروبية الأخرى في الحقوق والواجبات[4]. فلم تقم في ذلك وزنا للمبادئ والقيم الإنسانية، عندما سعت وبخطوات حثيثة لنشر الفقر و الجهل بين السكان العرب، كما نشرت العادات السيئة من شرب للخمر واستخفَت بالقيم والتقاليد العربية الإسلامية[5]. وفي إطار فرض تواجدها قامت السلطات الفرنسية بتشجيع مواطنيها منذ بداية الاحتلال على الهجرة إلى تونس، بعد أن وضعت أمام أعينهم كل المغريات المادية، وبحكم قرب ايطاليا من البلاد التونسية فقد تهاطل عليها المهاجرون إضافة إلى القادمين من فرنسا، في تلك الأثناء هاجرت أعداد كبيرة من المالطيين[6]، أين قامت السلطات بجعلهم يحتلون الوظائف العليا، ذات المرتبات الكبيرة، في حين خصَت التونسيين أصحاب البلاد بالوظائف الصغيرة ذات المرتبات الضئيلة لتصبح نسبة ما يتقاضاه الموظفون الفرنسيون نحو 96% من مجموع ميزانية موظفي الحكومة التونسية[7]، والجدول الآتي يوضح لنا تزايد أعداد المهاجرين من فرنسا، ايطاليا ومالطا نحو تونس منذ الاحتلال.

---

[1]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص31.

[2]. محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص103.

[3]. راغب السرجاني، مرجع سابق، ص25.

[4]. حسن محمد جوهر، مصدر سابق، ص53.

[5]. محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص65.

[6]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه، ص22.

[7]. حسن محمد جوهر، المصدر نفسه.

السنـــــة	فرنسيـــون	ايطاليـــون	مالطيـــون
1881	700	11200	7000
1886	3500	16750	9000
1891	10000	31000	11700
1896	16000	55000	10200
1901	24000	71000	12000
1906	34600	81156	10000
1911	46000	88082	11300
1921	54447	84819	/
1926	71020	89215	8395

تطور أعداد المهاجرين من فرنسا،ايطاليا ومالطا

كان العنصر الأوروبي قد انتشر في كل ناحية من نواحي البلاد و أصبح يزاحم المواطن التونسي، ما سبَب تناقضا في مواطن التغلغل كما تضاءلت المساحات الصالحة للاستغلال في الأرياف[1]، وبما أن السلطات الفرنسية صادرت الأملاك والأراضي التي كانت مصدرا يسترزق منه أهل البلاد[2]، قام هؤلاء بالنزوح من المناطق الريفية إلى المدن وخاصة العاصمة، لتتسارع حركة النزوح فيما بين 1921 و1936[3]، فنجد أن عدد السكان المسلمين بالمدن قد ازداد بأكثر من 123000 نسمة ، فيما بين 1931 و 1936 وبحوالي 240000 نسمة فيما بين 1946 و1956، بسبب استيلاء السلطات على الأراضي الزراعية، والأكثر من ذلك مواجهة هؤلاء السكان لعائق آخر وهو بروز العنصر الأجنبي سواء الفرنسيين أو الايطاليين واليهود أيضا كمنافس على الساحة، لأن جماعات الحرفيين

[1]. محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص105.

[2]. أحمد القصاب، مصدر سابق، ص269.

[3]. المصدر نفسه، ص271.

وصغار التجار والمالكين الذين عجزوا عن التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية المتدهورة كانوا يفلسون نتيجة لمنافسة هياكل الإنتاج الاستعمارية[1] .

أما إذا تحدَثنا عن الميدان الصحي وأهم ما ميزه آنذاك، فنجد بأنه لم يحظ بالاهتمام اللازم من طرف السلطات الفرنسية، التي لم تخصص في الميزانية التونسية ما يكفي للقيم بشؤون الصحة، ويتضح هذا الإهمال في ضآلة عدد المستشفيات على سبيل المثال، وليس الأمر نفسه بالنسبة الأوروبيين الذين أنشأت لهم السلطات مستشفى كبير في العاصمة وكان مجهزا بأحدث الأجهزة، في حين خصص للعرب مستشفى كان من قبل ثكنة تركية قديمة أعدَت لإيواء المرضى، تنعدم فيه الشروط الصحية المطلوبة، كما لا يوجد به جناح للأطفال ولا مثله للولادة ، والأكثر من ذلك أنه لا يملك وسائل الإنقاذ السريعة لنقل الجرحى[2].

إضافة إلى ذلك فقد كانت الأمراض المُعدية تفتك بالشباب التونسي، مثلا مرض "السل" لكن السلطات لم تسعفهم ولم تعِرهم أي اهتمام وتعود أسباب انتشار هذا الدَاء إلى قلة غذاء الطبقات الفقيرة وإهمال السلطة الفرنسية للشؤون الصحية بصفة عامة[3]. رغم ذلك فقد تميَز النمو الديمغرافي بالارتفاع، ولا توجد أسباب لذلك ... فتونس قطر من الأقطار الكثيرة المواليد والأمر نفسه بالنسبة للوفيات التي سجلت بنسبة مرتفعة لوجود أسباب ذكرناها سالفا، والمتمثلة في تدهور الحالة الصحية بسبب إهمال السلطة خاصة ما تعلَق بمقاومة الأمراض الوبائية و العناية بالطفولة، ويتضح ذلك من خلال نسبة وفيات الأطفال التونسيين التي بلغت 33%، بينما لم تتعدَ النسبة عند الأطفال الأوروبيين 15%[4] ، وهذا يدل عل أن العنصر الأوروبي بمختلف شرائحه كان يحظى بقسط كبير من الاهتمام حتى فئة العجزة والشيوخ.

---

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص47.

[2]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص62.

[3]. المصدر نفسه، ص63.

[4]. المصدر نفسه، ص65.

الفصل الأول :

العمل النقابي في تونس (1924 – 1938)

بالرغم من سيطرة الاستعمار الفرنسي على كل الأوضاع، فإن الشعب التونسي لم يرضخ ولم يقبل بالمذلة والهوان بل قاوم الاحتلال الغاشم، ورغم بدائية السلاح الذي كان في أيدي المجاهدين إلا أنه لم يبخل عن تقديم آلاف الشهداء. لقد كان الشعب التونسي يفضل أن يموت حُرا دفاعا عن شرفه وشرف وطنه بدل حياة العبودية، فبدأ بالمقاومة الشعبية العنيفة، التي لم تقم على أسس تنظيمية واضحة، فعلى سبيل المثال نجد بأن قبائل "خُمير" على الحدود الجزائرية الشمالية ، قد قدمت كل ما تملك في سبيل الثورة[1] ، لكن هذا لم يكن ليكفي لأن الوسائل المادية كانت تثقل كاهل الشعب التونسي ، الذي لم يجد سبيلا إلا اللجوء إلى الكفاح السياسي بمختلف وسائله[2] و من النفسية الثائرة من الخضم الشعبي الزاخر بالإمكانيات والنقمة على المستعمر الغاصب، بنيت في تونس الحركة الوطنية[3] .

أولا: الحركة الوطنية في تونس.

منذ بدايات القرن العشرين، أخذ التونسيون بتنظيم أنفسهم وقِواهم لمجابهة الاستعمار الفرنسي من خلال التكتلات السياسية والحزبية[4]، وكان أول من بادر إلى مقاومة سلطات الاحتلال الاستعماري هو الشيخ" محمد السنوسي"[5] الذي قاد الحركة الوطنية عندما طالب

---

1. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص30.

2. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص83.

3. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه.

4. غيلان سمير طه التكريني، الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين (1918. 1939)، مجلة آداب الفراهيدي، ع: 13، ديسمبر، 2012، ص186.

5. من مواليد تونس 1871، عُين كاتب أول لجمعية الأوقاف في حكومة خير الدين، شغل وظائف محررة بالوزارة أثناء الاحتلال وكاتب ثم قاض بالنيابة في المحكمة العقارية، توفي سنة 1900 / أنظر: علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904. 1954)، تع: عبد الحميد الشابَي، بيت الحكمة للنشر، تونس، 1999، ص132.

بإيقاف الفرنسيين عند حدِّهم، فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن نفت الشيخ السنوسي إلى خارج البلاد[1].

بعدها قام الشيخ" المكي بن عزوز"[2] أحد شيوخ الزيتونة الثوريين بقيادة الحركة الوطنية وكوَن مجموعة من الشباب التونسي الثوري[3]، وبدأ الوعي الوطني يبرز شيئا فشيئا بين الأهالي التونسيين، عندما امتزجت الأوضاع الناجمة عن النظام الاستعماري بظروف أخرى سابقة للحماية، أين كانت التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تسيطر على الوضع، تلك التناقضات إضافة إلى الخطر المشترك جعلت فئات الشعب التونسي تتجاوزها ومنه الشعور بالتلاحم والتكافل لتأسيس الوعي الوطني، وبالعودة إلى عبارة الظروف السابقة للحماية، فنقصد بها وحدة التراب، اللغة، الحضارة والعقيدة أيضا التي ميزت البلاد التونسية منذ زمن بعيد قبل سنة 1881م[4].

لقد اعتبرت سنة 1907 تاريخ ميلاد حركة الشباب التونسي[5]، التي تأت من عدم، بل هي وليدة نشاط ثقافي وتوعوي نتيجة إدخال ذلك النمط العصري من التعليم الذي بدأ ينتشر منذ 1875, بفضل المدرسة الصادقية في 1905،

---

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص30.

[2]. (1854. 1915)، من أصول جزائرية، ولد بنفطة وتولى الافتاء بها، كان كثير التنقل بين الجزائر وتونس، دعا إلى مقاطعة فرنسا اقتصاديا في الجزائر، لعب دورا كبيرا في النضال الفكري، من آثاره:" السيف الرباني" / أنظر: خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900. 1939)، دار البصائر، 2009، ص 338.

[3]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص30.

[4]. علي المحجوبي، جذور الحركة، مصدر سابق، ص111.

[5]. هي حركة نخبوية ظهرت في 1907، مثَّلها شباب تونسيون زاولوا تعليمهم في فرنسا، قدموا في المرحلة الأولى مطالب ذات صبغة ثقافية واجتماعية ثم سرعان ما أخذ نشاطها بعدا سياسيا عندما هدفت إلى الدفاع عن مصالح التونسيين = =وتحسينها. أنظر: نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص 65. أيضا: شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص88.

التي لعبت دورا مهـما في تـوعية المجـتمع التونسي[1] .

ويعتبر صدور جريدة الحاضرة[2] أولى بوادر ظهور تلك الحركة، عندما قام فريقها بالدفاع عن مصالح الأهالي، وكان من أبرزهم "علي بوشوشة"[3] وهو من خريجي المدرسة الصادقية[4]، فيما أسندت رئاسة تلك الجريدة إلى " خير الله بن مصطفى"[5] الذي حظي بتقدير واسع كونه من خيرة الوطنيين، يذكر لنا المؤرخ الكبير " شارل أندري جوليان" في دراسته القيمة والتي تم نشرها سنة 1967م بالمجلة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار، أن تلك النخبة من الشبَان الذين امتازوا بحظ أوفر من الجرأة، والمتأثرين بالثقافة الفرنسية، لم يتأثروا فقط بتعاليم الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني[6] فحسب، بل أيضا بالكفاح الوطني الذي كان يتزعمه المناضل المصري مصطفى كامل، أي أن حركة الشباب التونسي كانت تتغذَى بالروح التي ترد عليها من مصر آنذاك[7]. وبالمقابل فقد كان ذلك الشباب يُشهر بركود

---

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص65.

[2]. تولى إدارتها ونشرها علي بوشوشة في 20 نوفمبر 1894، من خلال المقال الجريء الموجه للسلطات الاستعمارية الفرنسية بعنوان " مطالبنا" والذي أكد فيه على ضرورة حماية أراضي الوقف وإدخال مواد عصرية على التعليم. أنظر: علي المحجوبي، جذور الحركة ، مصدر سابق، ص124.

[3]. من مواليد 1859، بدأ تعليمه في الكُتَاب، ثم بجامع الزيتونة والمدرسة الصادقية، بعثته الحكومة سنة 1878 إلى انجلترا لمواصلة دراسته، بعد عودته اتجه نحو الصحافة، توفي عام 1917.أنظر: المصدر نفسه، ص125.

[4]. المصدر نفسه.

[5]. (1867. 1965)، ينحدر من عائلة مماليك، دعا لتدريس الفرنسية بالمعهد الصادقي، انضم إلى هيئة تحرير جريدة التونسي وشارك سنة 1908 في مؤتمر إفريقيا الشمالية، كان مدير جمعية الأوقاف / أنظر: المصدر نفسه، ص132.

[6]. (1849. 1905)، (1839. 1897)، مصلحان إسلاميان نشرا في الثمانينات أراء قريبة من أراء التي ساندتها من قبل المدرسة الإصلاحية التونسية /أنظر: المصدر نفسه، ص133.

[7]. شارل أندري جوليان، المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تع : بن سلامة البشير ومزالي محمد، ط2، الشركة التونسية للنشر، تونس، 1985، ص76.

التونسيين وبإعجابهم السَلبي بماضيهم وعدم اكتراثهم بالمشاكل الاجتماعية والسياسية المتولدة عن الحماية[1]، كما أرادوا إثبات وضعيتهم وتضامنهم مع الأقطار الإسلامية قاطبة[2].

لقد قامت تلك الفئة ببعث الثقافة الحديثة بغرض تزويد المسلمين في تونس بالعلوم العصرية مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للهوية العربية المسلمة وتمجيد الحضارة العربية القديمة، عندما قام " البشير صفر"[3]، رئيس جمعية الأوقاف وأحد مؤسسي الحركة الوطنية الأجلَاء بإخراج المبادئ التي نادت بها كل من المدرستين الصادقية والخلدونية من الطابع الثقافي إلى السياسي التوعوي[4]، خاصة عندما ألقى ذلك الخطاب الذي نبَه من خلاله إلى تردي الأوضاع في البلاد التونسية، وكان حينها المقيم العام" روني ميي" الذي تولَى شؤون البلاد من ديسمبر 1894 إلى نوفمبر 1900، قد سانده مساندة ثابتة، كما لقي البشير صفر تجاوبا كبيرا لدى الأوساط اليسارية والليبرالية الفرنسية[5]، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتم "محمد الأصرم"[6] بموضوع التعليم، فاقترح في إحدى مداخلاته العمل على نشر التعليم العصري بما في ذلك التقني والمهني منه بغرض تأهيل الفرد التونسي ليستوعب المعرفة والتقنيَات الحديثة ويساهم في إنماء البلاد طبق ما تستلزمه حاجيات العصر[7].

---

1. المصدر نفسه، ص82.
2. شارل أندري جوليان، إفريقيا، مصدر سابق، ص89.
3. (1856. 1917)، من أصل تركي، عمل كموظف إداري بتونس، أصبح رئيس مكتب محاسبة الحكومة ثم وكيلا فرئيسا لجمعية الأوقاف، كان يؤيد الآراء الإصلاحية في جريدة الحاضرة وجريدة التونسي/ أنظر: علي المحجوبي، جذور الحركة، مصدر سابق، ص135.
4. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص66.
5. شارل أندري جوليان، إفريقيا، مصدر سابق، ص89.
6. (1858. 1925)، الرئيس الأول للجمعية الخلدونية، شارك سنة 1906 في مؤتمر مرسيليا وفي جريدة التونسي سنة 1907، خلال الحرب دُعي للتدريس بالمدرسة العليا العربية / أنظر: علي المحجوبي ، المصدر نفسه، ص130.
7. نور الدين الدقي، المصدر نفسه، ص69.

ما ميَز حركة الشباب التونسي أنها كانت نشيطة ولها برنامجها ووسائل عملها، ففي 1907 قام البشير صفر و"علي باش حامبة"[1] بتنظيم الحزب التقدمي للدفاع عن مصالح الأهالي على صفحات جريدة التونسي " Le Tunisien " [2] والتحق بهما الشيخ "عبد العزيز الثعالبي"[3] الذي تعهَد بإصدار الجريدة نفسها باللسان العربي، وتجلَى نشاط هذا الحزب في الدعاية الواسعة التي قام بها لفائدة الطرابلسيين أيام الزحف الايطالي سنة 1911، في تلك الأثناء بلغت درجة التحمس للدفاع عن الإسلام أقصى حد لها، عندما أقدمت السلطات الفرنسية على تسجيل مقبرة الزلَاج كما أسلفنا الذكر، أين وجد المستعمر مواجهة شرسة من طرف السكان التونسيين لتكون تلك المجابهة الأولى التي تصطدم فيها القوة المسلحة مع الشعب التونسي، فانتصبت حالة الحصار ولم ترفع إلا في 1921، ولم تلبث الحادثة لتظهر حركة معادية للأجانب من طرف التونسيين انقلبت إلى معارك ذات صبغة اجتماعية عندما أقدم سائق ترامواي ايطالي على قتل طفل تونسي يوم 09 فيفري 1912، فقام سكان المدينة بمقاطعة عربات الترامواي، كما عبَروا عن غضبهم بالتنديد على اثر احتلال ايطاليا لطرابلس[4].

---

[1]. (1876. 1918)، من أصل تركي، درس بالمعهد الصادقي، كان عضوا بالخلدونية أسس في 1907 جريدة التونسي وكان قائد لحركة الشباب التونسي، أُبعد عن تونس في مارس 1912، استقر بإسطنبول وتوفي بها في 29 أكتوبر 1918/ أنظر: علي المحجوبي، المصدر نفسه، ص139.

[2]. هي لسان حال حركة الشباب التونسي، صدر عددها الأول في 07 فيفري 1907، وهي صحيفة ناطقة بالفرنسية تدافع عن مصالح التونسيين لدى الدول الحامية، احتوت مطالب منها جعل التعليم إجباري ومجاني وإصلاح القضاء التونسي مع تمكين التونسيين من ممارسة حقوقهم السياسية / أنظر: نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص70.

[3]. (1874. 1944)، عمل من خلال سياسته على فضح مخططات الفرنسيين، كانت له جهودا كبيرة في المشرق العربي وفي تونس، حيث شارك في حزب تونس الفتاة، عمل بجهد لعرض القضية التونسية في المحافل الدولية، مؤسس الحزب الدستوري سنة 1920، له مجموعة من المؤلفات أهمها كتاب " تونس الشهيدة" / أنظر: الشريف محمد بن يونس، عظماء منسيون، ج2، دار الأندلس الخضراء، تونس، 2010، ص ص10. 30.

[4]. شارل أندري جوليان، إفريقيا، مصدر سابق، ص89. 90.

من هنا أعلنت الحكومة الفرنسية أن مقاطعة التراموای تعتبر مؤامرة سياسية ضد الإدارة الفرنسية[1]، فقامت بإصدار حكم النفي في حق علي باش حامبة الذي هاجر إلى تركيا والشيخ الثعالبي الذي التحق بالجزائر ثم إلى مصر[2]. وكان باش حامبة الوحيد الذي لم يعد إلى تونس، كما نفت المحامي "حسن قلَاتي"[3] وبقيت الحركة سريَة طيلة ست سنوات بعد أن قُضيَ على قادتها[4].

في هذا الصدد نجد بأن الدكتور" الحبيب ثامر" قد أثنى على الدولة العثمانية عندما كانت تكرم مثوى هؤلاء القادة الذين نفتهم السلطات الفرنسية إلى تركيا، كما أنها أسندت لبعضهم مناصب عالية فتابعوا عملهم في الخارج، ورفعوا صوت تونس عاليا في المطالبة بالاستقلال إبان الحرب العالمية الأولى، وبعد أن وضعت هذه الأخيرة أوزارها، وأعلن الرئيس" ولسن" مبادئه المشهورة، عمَت الشعوب المستعمَرة موجة من الأمل القوي، فأظهرت رغبتها الملحَة في التحرر من الاستعمار، فكانت الوفود العربية تتجه إلى باريس لإقناع الدول المشاركة في مؤتمر الصلح بوجوب إعطائها حقها في تقرير مصيرها[5]، من بينها تونس، وفعلا تقدَم الثعالبي وزميله" أحمد السَقا"[6] إلى الرئيس ولسن بمذكرة يطالبان فيها باستقلال تونس، لكنهما لقيا إهمالا كاملا، فتوجَه الثعالبي نحو العمل على تنوير الرأي العام الفرنسي عاقدا بعض الأمل على رجال اليسار الذين كانوا شديدين في معارضتهم لحكومة الجبهة

---

1. المصدر نفسه، ص90.

2. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص50.

3. هو محام من أصل جزائري، شارك في حركة الشباب التونسي، وأصبح محررا بصحيفة التونسي التي كان يديرها علي باش حامبة وفي 1912 اثر حادثة التراموای طُرد من الايالة مع علي باش والثعالبي، لكنه رجع إلى البلاد التونسية، حيث رُخص له بالإقامة / أنظر: علي المحجوبي، جذور الحركة، مصدر سابق، ص298.

4. شارل أندري جوليان، مصدر سابق، ص91.

5. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص ص82، 85.

6. ولد بالمنستير في 03 مارس 1892، شغل والده وظائف هامة في الإدارة التونسية، زاول كل دراسته العليا بباريس وأحرز على الدكتوراه في الحقوق / أنظر: علي المحجوبي، المصدر نفسه، ص223.

الوطنية، وأصدر في 1920 كراسته القيمة (تونس الشهيدة) باللغة الفرنسية، شرح فيها جرائم الاستعمار الفرنسي بتونس، التي انتهكت جميع حقوق الشعب التونسي القومية، السياسية والفردية، وخاصة منها ما يتعلق باغتصاب الأراضي ومقاومة التعليم وكبت الحريات العامة والخاصة، وكل الوسائل التي ترمي لفرنسة الشعب التونسي[1]، كما طالبت بتأسيس سلطة عدلية مستقلة ويمنح الحق في تأسيس جمعيات صناعية وبتشريع اجتماعي[2]، والملاحظ أن هذه المطالب كان الهدف منها تقييد سلطة الحماية أمام الصلاحيات التي تخوّل للمجالس المطلوب تأسيسها، ولم تبرز هذه المطالب إلغاء الحماية، بل كانت تريد من السلطات الفرنسية العودة إلى تطبيق نص معاهدة" باردو" كمرحلة أولى، لأن ما يترتب عن ذلك سيخدم مصلحة التونسيين.

ومرَة أخرى لم يجد الوفد أي تجاوب من منظمي المؤتمر! ما جعل الثعالبي يتجه إلى تشكيل حزب وطني في 14 مارس 1920، وهو الحزب الحر الدستوري، الذي أدى دورا مهما في تاريخ تونس المعاصر[3]، فقد لقي هذا التنظيم تأييد كافة طبقات الشعب التي كانت تشعر بحاجتها إلى حركة وطنية منظمة، تنضوي تحت لوائها وتعمل في صفوفها، على أن هذه الحركة وإن كانت ترمي إلى استقلال البلاد التام لم تعلن عن غايتها جهارا، إنما عمل رجالها على التفاهم مع فرنسا وإقناعها بوجوب إرضاء رغبات الشعب التونسي، إذ أن هذه الرغبات وخاصة المطالبة بالدستور، لا تتعارض مع بنود معاهدات الحماية، من هنا انتشرت حركة الحزب انتشارا سريعا في أنحاء القطر التونسي، كما اتجهت الوفود إلى باريس للاتصال برجال الأحزاب السياسية، لتلقى عطفا كبيرا وتأييدا من أحزاب اليسار والصحف التي تصدرها، ما جعل السلطة الفرنسية تلقي القبض على الشيخ الثعالبي يوم 28 جويلية

---

[1]. علال الفاسي، مصدر سابق، ص57.

[2]. شارل أندري جوليان، إفريقيا، مصدر سابق، ص91.

[3]. غيلان سمير طه التكريني، مرجع سابق، ص186.

1920، في باريس وأرجعته لتونس لتودع به في السجن، لكن الشعب تحمَس لقضية زعيمه وواصل ضغطه على السلطة الفرنسية، فأطلقت سراحه وقام بعد ذلك بقيادة الحركة الوطنية في تونس[1].

لقد أعطيت الحركة الوطنية بُعدا جديدا، بفضل تأسيس الحزب الحر الدستوري المعروف باسم " الدستور"، من هنا تجاوزت الحركة صبغتها النخبوية لتنفتح أمام الجماهير الشعبية، وأصبح لها ولأول مرة تنظيم محكم من حيث الهيكلة مع برنامج ووسائل عمل وقانون أساسي يحدد الهياكل التي يجب أن يتطوَر داخلها هذا الحزب، كما ركَز الحزب على مطلبين أساسيَين هما الاستقلال الداخلي وإجراء إصلاحات في نطاق الحماية.[2]

في تلك الأثناء، لقي الحزب دعما واسعا على المستويين الداخلي والخارجي بفضل نشاطه المتمثل في تشكيل الوفود الدستورية لدى الباي أو الحكومة الفرنسية، فاتسعت حظوته وكسب تعاطفا في الأوساط الليبرالية، ما أقلق السلطات الفرنسية ودفعها لمحاولة إضعاف الحزب، وقامت باتهام الشيخ الثعالبي بالتآمر ضد أمن الدولة. بالإضافة إلى الخلافات التي دبَت بين الثعالبي وأعضاء حزب الدستور، بسبب دسائس الإقامة الفرنسية، التي حاولت أن تضرب أعضاء الحزب بعضهم ببعض، كما قامت بتعطيل الصحف وإغلاق النوادي والجمعيات، مما كان سببا في رحيل الثعالبي إلى المشرق العربي حيث عاش متنقلا بين القاهرة وبغداد وفلسطين، وفي غيابه قام المحامي " أحمد الصَافي " بالتصدي لقيادة الحركة الوطنية في تونس ما بين عامي 1922و 1931[3]. لكن وبحلول عام 1933، تحديدا في 31 ماي، أعلنت السلطات الفرنسية عن حل الحزب، الأمر الذي كان سبَب ظهور نوع من

---

[1]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص86.

[2]. علي المحجوبي، جذور الحركة، مصدر سابق، ص ص239، 244.

[3]. منتدى الأوزبكية، اتحاد المغرب العربي الحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية، جوان، 2001، ص86، على الرابط [. http:// twitter.com / sour AlAzbakya]

الانشقاق داخل الحزب الدستوري، ليظهر بعد ذلك تيَاران ، الأول الحزب الدستوري الجديد الذي جرَ خلفه الأغلبية السَاحقة في البلاد، والثاني الحزب الدستوري القديم الذي انكمش وظل يترقب ساعته[1].

تم الإعلان عن الحزب الدستوري الجديد، والذي أصبح رئيسه محمود الماطري[2]، في حين أصبح الحبيب بورقيبة[3] كاتبا عاما له، ثم رئيسا للحزب بعد مدة وجيزة والحقيقة أن الحزب الدستوري الجديد لم يأت ببرنامج عمل يختلف عن مثله لدى الحزب القديم، إلا أنه خالفه في الأسلوب إذ اتَبع أسلوبا أكثر حركة ونشاطا في صفوف الجماهير. وبعد الإفراج عن الشيخ الثعالبي عام 1936 وعودته إلى تونس حاول توحيد شطري الحزب الدستوري القديم والجديد ولكن دون جدوى، إذ لم يجد تجاوبا من قادة الحزب الجديد الذين قامت سياستهم على استمالة الفرنسيين ، و أبدوا استعدادهم للتعاون مع فرنسا عل أساس منح البلاد دستورا وإتباع أسلوب التدرج نحو الاستقلال، كما تقدَموا بجملة من المطالب إلا أن السلطات الفرنسية تنكَرت لها لتبدأ سلسلة من أعمال القمع إزاء أية تحركات سيقوم بها الشعب التونسي في سبيل الاستقلال، فاعتقلت عددا كبيرا من محرري الصحف الوطنية، وسائر زعماء حركة التحرر الوطني، وفي 12 أفريل1938، حلَت الحكومة الحزب الحر الدستوري الجديد[4]. ليتبيَن في الأخير أن الإصلاحات الفرنسية في تونس لم تكن إلا مجرد وعود كاذبة كانت تهدف إلى امتصاص النقمة الشعبية للمواطنين التونسيين جراء القمع الاستعماري وأساليبه

---

[1]. شارل أندري جوليان، إفريقيا، مصدر سابق، ص100.

[2]. (1897. 1972)، طبيب ومناضل ورجل سياسة، ولد بتونس ودرس بالصادقية، انضم للحزب الدستوري الحر، تم تعيينه وزيرا للداخلية في 1943، وبعد الحصول على الاستقلال كلفه الحبيب بورقيبة بوزارة الصحة العمومية / أنظر: الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تق وتع: الساحلي حمادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، [د. س]، ص ص355. 360.

[3]. (1900. 2000)، كان رئيس الحزب الدستوري التونسي الحر، سُجن بعد الحرب العالمية الأولى، انتخب رئيسا للجمهورية التونسية مدى الحياة في مارس 1975 / أنظر: سعيد الصادقي، بورقيبة سيرة شبه محرَفة، رياض الريَس للنشر، لبنان، 2000، ص13.

[4]. غيلان سمير طه التكريني، مرجع سابق، ص192. 193.

التعسفية، كما كانت مجرد إصلاحات بسيطة لا تمس جوهر المطالب العادلة التي ناضل من أجلها التونسيون و زعمائهم في الحركة الوطنية.

ثانيا: العمل النقابي وبداياته في تونس.

لقد ذهب بعض المنظرين الاقتصاديين والسياسيين إلى اعتبار النضال النقابي الطريق الأنسب بهدف الوصول إلى الغايات المنشودة للطبقة العاملة، وسميت هذه النَزعة بالنقابية وهي نظرة خاطئة، تضعف النضال و تجهضه نظرا لضيق أفق طبيعة هذا النضال واقتصاره على مطالب اقتصادية وإصلاحية محدودة ونظرا لأنه يضع فئات ثورية عديدة خارج إطار نضال الطبقة العاملة وهذا ليس في صالحها ولا في صالح الأهداف الوطنية والاجتماعية العاملة[1]. فماذا نقصد بالعمل النقابي، وكيف كانت بداياته في تونس.

أ. مفهومه:

تعرَف النقابة بأنها ذلك التجمع المهني لأعضاء طائفة واحدة في تنظيم رسمي واحد، قد يكون عمَالي وقد يكون مهني، فهو تجمع يدافع عن حقوق أعضائه[2]، كما تعتبر النقابة الأداة الرئيسية التي تتعرف على حاجات ورغبات العمال من جهة وتقوم بالمفاوضات مع أرباب الأعمال من جهة أخرى[3]. فالعمل النقابي يستهدف الدفاع عن الحقوق والمصالح، كما أنه يحمّل صاحب العمل على التفاوض مع ممثلي العمال والوصول معهم إلى اتفاقيات

[1]. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج6، دار الفارس للنشر، عمان، 1995، ص604.

[2]. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، دار الوفاق للنشر، بيروت، 1998، ص 464.

[3]. ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص74.

جماعية[1]. زيادة على ذلك فهو يهدف إلى توفير وسائل لممارسة النشاط المهني بقصد الدفاع عن مصالح أعضاء الجماعة الواحدة وتمكينهم من تمثيل مهنتهم والدفاع عنها[2].

يعود السبب الرئيسي لنشأة النقابات إلى قيام الثورة الصناعية في منتصف القرن 18م نتيجة لظهور الاختراعات واكتشاف الآلات وتطويرها[3]، فمع ظهور النظام الرأسمالي في أوروبا، بدأت جحافل العمال تتكون ضمن المؤسسات الصناعية خاصة، وفي غيرها من المؤسسات الإنتاجية، فكانت ظروف هؤلاء مأساوية، والحقيقة أن النقابات الأولى في العالم قامت في بريطانيا أواخر القرن الثامن عشر. وفي 1924، صدر في هذا البلد قانون يسمح بوجود اتحادات عمالية على الرغم من مقاومة أصحاب المصانع و المنشآت الاقتصادية[4]، ورغم تعرض النشاط النقابي لكثير من الاضطهاد إلا أنه بدأ الاعتراف تدريجيا بحق العمال في التجمع والإضراب، وأصبح مبدأ الحرية النقابية أمرا مقررا في جميع الدول ومنصوصا عليه في صلب دساتيرها[5].

ب . بدايات العمل النقابي في تونس:

في 1924 وسَع الحزب الدستوري من نطاق نشاطه لدى الجماهير التونسية ولا سيما الطبقات الكادحة، والجدير بالملاحظة أن قادة الحزب الذين ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية والبورجوازية بالمدن لم يكونوا يميلون إلى الاختلاط بعامة الشعب، فقد تركوا جانبا الطبقات الكادحة سواء في الأرياف أو المدن، ولم يقوموا بأي عمل لجلب تلك الفئات الاجتماعية إلى

---

[1]. محمود شاهين، الحق في التنظيم النقابي، الدار الفلسطينية للنشر، رام الله، 2004، ص08.

[2]. مصطفى أحمد أبو عمرو، علاقات العمل الجماعية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص46.

[3]. محمد خالد، الحركة النقابية بين الماضي والحاضر، مؤسسة دار التعاون للنشر، القاهرة، 1975، ص15.

[4]. إبراهيم مشورب، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص46. 47.

[5]. حسين منصور محمد، قانون العمل في مصر ولبنان، دار النهضة للنشر، بيروت، 1995، ص82.

صفوفهم، وقد أخذت تميل إلى الاتجاه الشيوعي تحت تأثير زعيم النقابات الشيوعية "فينيدوري"، إذ شعر الحزب الدستوري بهذا الخطر وأيقن أن الوقت قد حان للاتصال بتلك الطبقات الشعبية وذلك بواسطة النقابات العمالية[1]، التي برزت في ميدان النضال في ذلك الوقت[2]، عندها بدأ العمال العرب التونسيون ينظّمون أنفسهم وقد وجدوا من يقودهم في شخص الشاب المناضل الدكتور" محمد علي الحامي القابسي"[3] الذي عاد من ألمانيا في مارس 1924 بعد أن أنهى تخصصه في حقل الاقتصاد السياسي بجامعة برلين.

أُعتبِر محمد علي مناضلا وطنيا عربيا من الطراز الأول، كان يعمل متطوعا في حرب طرابلس ضد الغزاة الايطاليين وقائد سيارة الهلال الأحمر التونسي لنقل المال والمواد الغذائية والأدوية للمجاهدين الليبيَين في كفاحهم ضد الطليان، انتقل بعدها إلى طرابلس وبعد انسحاب الجيش التركي من ليبيا اتجه إلى مصر، ثم سوريا ومنها إلى اسطنبول، ثم سافر إلى ألمانيا ليعمل في أحد المعامل ويدرس، وفي 1924 رجع إلى تونس يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي فكان من أولى الدَعامات الأساسية التي استندت عليها الحركة النقابية بتونس[4].

---

[1]. أحمد القصاب، مصدر سابق، ص523.

[2]. إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر ، مصدر سابق، ص111.

[3]. ولد محمد في قرية الحامة قرب مدينة قابس، عمل متطوعا في حرب طرابلس ضد الغزاة الايطاليين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى استقر في برلين وهناك تحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي. وفي 1924، رجع إلى تونس فكان من أولى الدعامات الأساسية التي استندت عليها الحركة النقابية بتونس حيث يعتبر أب هذه الحركة، لقي مواجهة شديدة من السلطات الفرنسية والأحزاب السياسية وعلى رأسها الحزب الدستوري، وانتهت بالحكم عليه بالنفي وذلك في 05 فيفري 1925، فكان مصيره أن يموت في منفاه بالحجاز اثر حادث سيارة / أنظر: ايفا نوف، ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية (1924. 1925)، تر: عمايرية حفناوي، جريدة الشعب، [د. ع]، 2007، ص04.

[4]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص185. 186.

ثالثا: جامعة عموم عملة تونس الأولى(1924. 1925).

إذا كانت فترة العشرينيات في أوروبا قد تميَزت بالركود الاقتصادي جرَاء الحرب العالمية الأولى، فقد تميَزت في تونس بتمام سيطرة السلطات المحتلة على كل مظاهر الحياة الاقتصادية والقطاعات الحيوية، خاصة الفلاحية منها، إذ تعتبر الفلاحة هي العمود الفقري للبلاد، فحفلت هذه الفترة من ناحية بمظاهر التشجيع من طرف المحتل للتونسيين على الهجرة كيد عاملة نحو فرنسا للإسهام في عودة الحركية الاقتصادية بها، ومن ناحية أخرى، على تصاعد الأزمة الاقتصادية بالبلاد، مما أدى إلى تفاقم البطالة وغلاء الأسعار بصفة فاحشة، وانتشار مجاعات فظيعة، كل ذلك كان سببا في ازدياد موجات الاضطرابات بين صفوف الشغَالين، مثل عمال الرصيف الذين بادروا بالإضراب مطالبين بالزيادة في الأجور. كان العملة التونسيون في تلك الفترة منضوين تحت لواء نقابتين فرنسيتين، التحالف العام للعمال (C.G.T) والتحالف العام الوحدوي للعمال (C.G.T.U)[1]، التي كانت تتجه اتجاها استعماريا رغم نزعتها اليسارية[2]، ونظرا للظروف الاجتماعية المتدهورة وتفاقم حدَة التمييز بين العمال التونسيين وزملائهم الفرنسيين، حتى داخل المنظمات الشغيلة، كبر العزم على توحيد كلمة العملة التونسيين في صلب منظمة تُعنى بمشاغلهم[3].

أ. ارهاصاتها الأولى:

لقد تأثر معظم السكان التونسيين من غلاء المعيشة في تلك الظروف القاسية وانخفاض الأجور مع منافسة الأيدي العاملة الأجنبية، فكانوا بحاجة إلى إطار نقابي وطني يدافع عنهم

[1]. فرحات عثمان، مرجع سابق، ص04.

[2]. الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص108.

[3]. فرحات عثمان، المرجع نفسه.

وعن مصالحهم، وظل هذا الاتجاه ينمو في البلاد إلى حين عودة محمد علي الحامي من برلين[1]، أين قام بأول مبادرة والمتمثلة في إنشاء "جمعيات التعاون الاقتصادي"[2] والشركات الاستهلاكية في صيف 1924، كما قام بمساندة الاضطرابات التي شنَها عمال رصيف تونس وبنزرت في أوت . سبتمبر، إضافة إلى تأسيسه لنقابات مستقلة عن النقابات الفرنسية بتونس وصفاقس، قابس، قفصه وبنزرت[3] بداية من شهر أكتوبر 1924[4]. وكانت غاية محمد علي من هذا العمل هو تكوين مشاريع وطنية، تقوم بحماية الاقتصاد الوطني من خطر التجار اليهود والأجانب الذين كانوا يسيطرون على جميع النشاطات الاقتصادية في تونس. ولم يُتح لمشروع التعاونيات أن يبرز للوجود لأن محمد علي انهمك في هذه الفترة بالذات في حركة الاعتصام التي بدأها العمال التونسيون في ميناء تونس منتصف شهر أوت 1924، ثم انتشرت حتى عمَت قسما كبيرا من العمال التونسيون.

هنا كان على محمد علي الحامي أن ينظّم الصفوف وينبّه العمال إلى المزالق الاستعمارية، وأن يحث الشعب على مساعدة المعتصمين في محنتهم ولمَا انتهت حركة الاعتصام، وبعد أن نال العمال معظم مطالبهم، نشط محمد علي في التنظيم وتأسيس نقابات عمالية نذكر منها " نقابة عمال ميناء تونس" ، كما تبعتها بعد ذلك نقابات عديدة

[1]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص51.

[2]. بعد إعداد مسودة القانون الأساسي انعقدت عدة اجتماعات مع المواطنين لمناقشة فصول القانون، كان الاجتماع الأول في مقر الجمعية الخيرية الإسلامية بنهج الحجامين وكان الاجتماع الثاني يوم 29 جوان 1924 في قاعة الخلدونية وكان الاجتماع الثالث بمسرح كاملة الذي وقعت المصادقة على مسودة القانون وانتخاب هيئة وقتية لمباشرة الأعمال في جويلية برئاسة محمد علي، إلا أن المشروع لم ينجح بسبب الإضرابات التي شملت قطاعات عديدة منها إضراب رصيف العاصمة وبنزرت ولم يكن للعمال التونسيين نقابا ينضوون تحت لوائها فوقعت حوادث دامية ذهب ضحيتها عدد كبير منهم / أنظر: سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص53.

[3]. مدن تونسية تميزت بتمركز النشاط النقابي و العمالي.

[4]. محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص117.

انتشرت في معظم أنحاء القطر التونسي[1]. فكان القابسي ثائرا على ركود الشغالين التونسيين، واستئثار النقابات الفرنسية بالنشاط النقابي بتونس، وعمل على بث روح الحماس في الطبقة الشغيلة حتى تتخلَى عن جمودها، كما كان ينوي قطع العلاقات مع الحركة النقابية الفرنسية وإنشاء حركة نقابية تونسية صرفة. وفي حين وجد المساندة من قبل الشيوعيين(وفي مقدمتهم فينيدوري)، تعرَض إلى مناهضة شديدة من طرف الزعماء النقابيين الفرنسيين بتونس(وعلى رأسهم جواشيم دورال). أما الحزب الدستوري باعتباره حركة سياسية، فإنه لا يهمه إلا بقدر ما يساعده على تحسين حالة الشغالين وتحريك سواكنهم، فكان الدستوريون من جهتهم يحاولون التقدم على الشيوعيين في هذا الميدان، فقاموا بحملة دعائية نشيطة لدى الشغالين، حيث رأوا بأن النضال النقابي والعمل السياسي مرتبطين أشد الارتباط بعضهما ببعض، فعمل الدستوريون لدعوة الشغالين للقيام بعمليات الإضراب بهدف إسماع صوتهم للسلط، مع المطالبة بالانخراط في الحزب الدستوري وبالتالي الانضمام للحركة الوطنية[2].

ب . تأسيسها:

احتلت الحركة النقابية موقعا مميزا في تاريخ تونس المعاصر بين سنوات 1924و 1952 على كل المستويات، إذ اكتسحت المجال الاجتماعي والمجال السياسي واهتمت بالعامل الاقتصادي، كما ساهمت في إثراء الفكر التونسي. وتمثل سنة 1924 مع تأسيس جامعة عموم العملة التونسيين انطلاقة مبكَرة للتنظيم النقابي التونسي المستقل عن التنظيمات النقابية الأجنبية، وهو حدث جد مبكر إذا قارنَاه بأوضاع مجمل البلدان المستولى عليها. في

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص186.

[2]. أحمد القصاب، مصدر سابق، ص523.

هذا الصدد أردنا التعرف عن أولى الخطوات التي مرَت بها الجامعة في تأسيسها، وفيما إذا استمرت أم أنها واجهت عراقيل.

تكونت هذه المنظمة النقابية التونسية في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، مرَت بها البلاد التونسية غداة الحرب العالمية الأولى، إذ شهدت أسوأ سلسلة محاصيل فلاحية منذ 50 سنة ما بين 1920و 1924، وساهم الارتفاع الهائل في الأسعار إلى اندلاع إضرابات كما ذكرنا سابقا كانت بمثابة الشرارة الأولى التي سرَعت من وتيرة العمل النقابي، خاصة إضراب عمال الرصيف[1]، وممَا استدعى انتباه العديد من عمال الرصيف ومحمد علي الحامي والطاهر الحداد[2] إلى القرية نفسها وهي" حامة قابس"، هكذا يبدو أن التضامن المُتأتي من الانتماء لجهة واحدة مثَل قنوات اتصال ساهمت في ربط الصلة بين بعض العناصر المختلفة، والتي ساهمت في هذه التجربة النقابية، ولا شك في أنه مكَن من تقريب محمد علي ذو التكوين العصري من الطاهر الحداد الذي زاول تعليمه في جامع الزيتونة ومن عمال أغلبهم من الأميَين[3].

تم الإعلان عن توحيد تسع نقابات محلية وتكوين جامعة عموم عملة تونس في 1924.10.12 بقاعة الخلدونية، أين تمت المصادقة على النظام الداخلي للجامعة وتكوين هيئتها القيادية، عيَن محمد علي الأمين العام للاتحاد ومختار العيَاري[4] مسؤول الدعاية نظرا

---

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص127.

[2]. ولد بالحامة، يعتبر أحد رموز ورُوَاد الإصلاح والتحديث، كان من مؤسسي الحزب الدستوري الحر1920، كما ساهم في تأسيس جامعة عموم عملة تونس 1924، من شعاراته تحرير المرأة حيث ألف كتاب " امرأتنا في الشريعة " / أنظر: نور الدين بالطيب، الطاهر الحداد في قبضة المتشددين، مجلة الأخبار، ع : 25، الاثنين، 09 فيفري 2010، ص04.

[3]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص127.

[4]. (1889. 1963)، مناضل وطني ونقابي، انضم إلى الحزب الشيوعي وكان له دور كبير من خلال الدعاية، كما ساهم في إنشاء جريدتي حبيب الأمة وحبيب الشعب، وهذا ما أدى إلى تخوف السلطات الاستعمارية منه فحكمت علية بالحبس وبعدها نفي خارج البلاد/ أنظر: عبد الجبار الذهبي، الندوة الوطنية حول المناضل النقابي والوطني المرحوم مختار العياري، جريدة الشعب، [د. ع]، 11. 12. 2010، ص03.

لبراعته في تنظيم الحشود وإلقاء الخطب التحفيزية والمشجعة للشعب[1]، كما حرَر قانون الجامعة النقابية الأساسي المتكون من 30 فصلا، إذ حدَدت أهدافها وضبطت اختصاصاتها، ثم تقرَر وضع شعار للمنظمة فوق بطاقة العضوية يشير إلى إشراق عهد جديد في حياة الطبقة العاملة[2]. وبعد سماع الخطب التي ألقاها الطاهر الحداد، والذي وجد فيه محمد علي خير رفيق في رحلة التأسيس والنضال[3].

وبحضور" الطاهر صفر"[4] أيضا كانت المصادقة على قانون الجمعية في 29 جوان 1924، وبعد أسبوع أي السادس من تموز، أسست لجنة لجمع التبرعات وأخرى للإشراف كان على رأسها محمد علي، ثم انطلق أعضاء الجمعية لبث الدعاية لها وشرح أهدافها ومبادئها، فأقامت اجتماعات ومهرجانات خطابية في جميع أنحاء تونس، نذكر منها الخطاب الذي ألقاه محمد القابسي، حيث يُذكر أن الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستوري الحر الجديد قد وصفه في مقولته " إن خطاباته كانت تؤثر بقوة، لصدق لهجته ووضوح طرحه وعمق نظره "، فقد لقيت الجمعية قبولا من الناس والعمال، كما أدت إلى تغييرات كبيرة في جهود محمد علي وفي تأسيس الحركة النقابية إذ يقول الطاهر الحداد:" منذ اليوم الأول الذي جاء فيه محمد علي ونحن نتفاوض ونبحث عن عمل اقتصادي عام للفائدة يكون مطابقا لاستعداد الأمة في ماليَتها وأفكارها، فلقد جاءنا لأول مرة بأفكار لا تتَسع لها البلاد".[5]

---

[1]. ايفا نوف، مرجع سابق، ص04.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص66.

[3]. خالد الحداد، صفحات من تاريخ العمل النقابي في تونس، جريدة تونس الشروق، [د. ع]، 19. 02. 2017، ص02.

[4]. (1903. 1942)، درس في الصادقية ومعهد كارنو وفي كلية الحقوق بباريس، عمل في المحاماة منذ سنة 1928، ومن مؤسسي الحزب الدستوري الجديد، عمل في الصحافة وترأس تحرير جريدة العمل سنة 1934، ساهم في إدارة وتحرير العديد من الصحف الوطنية باللغة الفرنسية / أنظر: صالح الخرفي، عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ص289.

[5]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص53.

تلك الجامعة التي تعتبر أول بادرة للحركة النقابية التونسية الوطنية، لم تكن تضم في أول عهدها إلا بعض نقابات منطقة بنزرت، ثم التحقت بالحركة فيما بعد نقابات من العاصمة، ومن داخل البلاد وقد بدأت الجامعة نشاطها النقابي بتنظيم إضرابات في ديسمبر 1924 وجانفي 1925 جمعت بين العملة الفلاحيين بالوطن القبلي وعملة المعامل الصناعية بالعاصمة.[1]

لقد أدرك محمد علي ورفاقه من جهة أخرى، ضرورة استقلالية الفئات الزراعية (الفلاحية) وتنظيمها، كما تكونت لجنة دعاية نقابية برئاسة محمد علي ولها حق المراقبة والإرشاد على أعمال النقابات بصفة عامة حرصا على تسيير هذا المشروع إلى النجاح بالتعاون والاشتراك في العمل، كما شرع العمال المضربون في بنزرت في تشكيل نقابات لهم فأسَسوا نقابة إصلاح المراسي ونقابة لعمال السميد وأخرى لعمال فك البواخر. فانتشرت الحركة في العاصمة بسرعة، ليتم تأسيس عدة نقابات لعمال شركة السكك الحديدية ولسوق الحبوب، ومعامل نسيج الحرير، وقد وصفها الحداد قائلا:" إنها كانت على قدر الحال و الممكن حين وجودها لتتدرَج إلى النمو والرقي في تطبيق الأنظمة وترتيب الأعمال النقابية".[2]

إن انتشار الحركة النقابية للعمال التونسيين أيقض مضاجع المستعمر، وربما كان السبب في ذلك الانتشار أن الشيوعيين أعطوا دعمهم لمحمد علي وأتباعه من العمال، والتنظيمات النقابية ، فقاموا بدعاية قوية و نشيطة لصالح المضربين من خلال طرح شعار العداء للإمبريالية، وبمطالبتهم بإعادة الأرض إلى الفلاحين " تونس للفلاحين والعمال وليست للفرنسيين"، ولم يكتف الشيوعيون بذلك بل تحدَوا تخاذل النقابات الفرنسية في أكثر من مناسبة، يشهد بذلك إسهاماتهم الفعلية في حركات الإضرابات، وهناك احتمال آخر هو أن

[1]. أحمد القصاب، مصدر سابق، ص525.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص63.

الكثير من الإضرابات كانت نتيجة مبادراتهم[1]، في تلك الأثناء تكتّل عمال تونس واستطاعوا تشكيل قوة عمالية هائلة، جعلت في طليعة أهدافها النضال ضد المستعمر وسلطاته الاستغلالية من أجل نيل حقوقها المسلوبة، حيث تقدَم العمال التونسيون بمطالب عديدة للسلطات منها ما يخص المساواة مع الأوروبيين في الأجور، عطل الشغل وأيضا ما يخص ساعات العمل، لكن السلطات الفرنسية تجاهلتها وضربت بها عرض الحائط، تلك المطالب لم تكن تخص فقط تحسين ظروف العمال، وإنما تخص أيضا اعتراف الحكومة الفرنسية بالحق النقابي للتونسيين حيث أنه سنة 1905، تقدَموا للحكومة بهذا الطلب، إلا أن هذه الأخيرة بقيت مصرَة على معارضتها الشديدة لمنح التونسيين هذا الحق وحالت دون تحقيقه كما أوصت اللجنة الاستشارية بعدم الاعتراف للعملة بالحق النقابي في المستقبل، فساندت الصحف الفرنسية هذا الاتجاه، أما أوساط أرباب المهن فأخذت تقوم بالضغط على حكومة باريس لمعارضة منح الحق النقابي للتونسيين.[2]

وكنتيجة لتجاهل فرنسا مطالب العمال، قرَر هؤلاء توجيه ضربة واضحة لفرنسا يبيَنوا من خلالها أن العمال التونسيون رافضون لهذا الوضع، ويحتجَون على الممارسة العنصرية والتمييز الذي تقوم به السلطات تجاههم[3]، إذ أعلن العمال الإضراب العام سنة 1924 واتَخذوا لأنفسهم مركزا رئيسيا في مدينة بنزرت، فوقع بعدها صدام عنيف في المدينة بين الفرنسيين والعمال التونسيين، استشهد فيه عدد كبير من التونسيين وحصد البوليس الفرنسي بقسوة لا نظير لها العمال الأبرياء، وامتدَت هذه الأحداث الدامية إلى مناطق من البلاد منها جبل الخروبة، حمام الأنف وتونس العاصمة، كما تعطّلت المواصلات والصناعات في جميع

[1]. المصدر نفسه، ص64.

[2]. مصطفى كريم، قضية الحقوق النقابية بتونس 1881. 1832، المجلة التاريخية المغربية، ع:03، تونس، 1975، ص62.

[3]. المرجع نفسه، ص63.

المرافق التي يسيطر عليها الفرنسيون، وقد أحدثت تلك المواجهة صدمة لدى المستعمر، أذهلته وعلَمته منذ ذلك التاريخ أن أولئك الذين كان يعتبرهم رعايا أجراء أصبحوا اليوم بتكتلهم قوة عظيمة أخذت مكانها في الصف المتقدم لطرده من البلاد.[1]

هنا فرنسا لم تحمَل محمد علي وحده مسؤولية تلك الإضرابات عام 1924، لقد ألقت تبعاتها أيضا على الشيوعيين الذين قدَموا مساندتهم للجامعة وتبنَوا الإضرابات التي شنَتها،[2] فجدير بالذكر أن تقف على كل تلك الإسهامات التي قدَمتها القيادات الواقفة بجانب محمد علي وجامعته العمالية، فالحزب الشيوعي الفرنسي هو الذي دعم تكوين نقابة تونسية، عندما أضرب عمال مرسيليا في" أوت 1924" تضامنا مع عمال تونس، في حين أصدر اتحاد الشيوعيين بيانا احتجَ فيه على إطلاق النار على عمال بنزرت في العاشر من سبتمبر 1924، كذلك عندما صرَح النائب الفرنسي الشيوعي في تونس " برتون" عندما قال: " بمقتضى معاهدتي باردو والمرسى ليس هناك سوى حق واحد لفرنسا بتونس هو حقها في الرحيل" ، وقد أدان برتون محاولات فرنسا ضرب الحركة العمالية التونسية، حتى أن الصحف الفرنسية الاستعمارية أكَدت ذلك.[3]

ج . حل الجامعة:

إن النجاحات والانتصارات التي حققتها جامعة عموم عملة تونس، من خلال انتشارها في كامل القطر الوطني والتفاف العمال حولها، إضافة إلى زيادة شعبية مؤسسها محمد علي، كل هذه العوامل دفعت بالسلطات الفرنسية والمستوطنين الأجانب وكل من يعادي هذه الحركة للإحساس بالخطر على مصالحهم وسياساتهم، كان الاشتراكيون الفرنسيون

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص186.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص64.

[3]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص64.

المسيطرون على الاتحاد النقابي (C.G.T) أول من أحسَ بخطر هذه الحركة، فكانت أول ردة فعل قاموا بها هي بعثهم لكاتبهم العام " دوريل"[1] إلى باريس ليُعلم الهيئة العليا لمنظمة الاتحاد العام هناك بأن الايالة التونسية مهددة بقيام شغب حركة عمالية للأجانب[2]، عندما تم عقد اللجنة التنفيذية لاجتماع في كانون الثاني 1925 للنظر في سير الجامعة وما يلزمها، وقد وقف محمد علي حينها خطيبا، وما إن أتم خطابه حتى اقتحم " جولينو" رئيس الشرطة الفرنسي قاعة الاجتماع وأمر العمال أن يتفرَقوا فرفضوا ذلك، كما قام باتهام محمد علي باستخدامه للدين وآيات من القرآن الكريم لإثارة حماس العمال في منطقة " الملتوي" ليقوم بإعلامه أن أرض تونس تابعة للتراب الفرنسي وأمره بالتخلي عن جامعة عموم العملة التونسية والالتحاق باتحاد النقابات الفرنسية إذ قال صراحة:" من المستحيل أن تسمح فرنسا بوجود مؤسسات هي في الحقيقة مناورات سياسية تتجه لمصادرة النفوذ الفرنسي، وكما قلت لكم، لا يوجد إلا شيء واحد هو انضمامكم للاتحادية الفرنسية"[3]، كما اتَهمت السلطات الفرنسية في هذا الصدد أعضاء الجامعة بأنهم عرَضوا الكادحين لتعسَفات رأس المال، ساعين من وراء ذلك لتأليب الرأي العام الفرنسي ضدهم، إضافة إلى قيام إدارة الاحتلال بخلق ذريعة للتدخل في ذلك الصراع، فسلَطت ضغوطا على مجموعة من المسؤولين النقابيين ليقلعوا عن مساعدة حركة محمد علي ويجهروا بأنها قومية إسلامية تنافي الاتجاه العمالي الوحدوي وتعادي الأجانب[4]، وكان من بين الذين انصاعوا لهذه المكيدة " أحمد بن ميلاد"[5]، فكانت ردة فعل أعضاء الحركة النقابية أن قاموا بإصدار بلاغ رسمي

---

[1]. وهو أستاذ في معهد كارنو وكاتب اتحاد النقابات الفرنسية / أنظر: المصدر نفسه، ص65.

[2]. أحمد خالد، ميلاد جامعة عموم عملة تونس، جريدة الشعب،[د. ع]، 02. 12. 2006، ص03.على الخط المباشر: [http://www.achaab:info.tn]

[3]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص71.

[4]. أحمد خالد، مرجع سابق، ص03.

[5]. كاتب نقابة الطرازين على الجلد، كان عضوا في الحزب الشيوعي وقد سجن زبعد حادثة بنزرت، كان عضوا بارزا في اللجنة الوقتية المكلفة بالإشراف على العمل النقابي قبل تأسيس جامعة عموم العملة التونسيين / أنظر: المرجع نفسه.

في جريدة " لافنير سوسيال" يوم 26 أكتوبر 1924 باسم الهيئة التنفيذية لجامعة عموم العملة، يدحضون فيها ما ادَعاه أحمد بن ميلاد ضدهم، وبالرغم من كل المحاولات إلا أن رئيس الحكومة الفرنسية رفض الاعتراف بمحمد علي وبالحركة النقابية، كما رفض أي تعامل معه، وهكذا وقف كل من قادة الاتحاد الاشتراكي والحكومة موقفا سلبيا ضد هذا العمل النقابي، وطالبوا بتنزيل أشد العقوبات على محمد علي رغم مساندة الحزب الشيوعي، التي اعتُبرت العامل الأساسي الذي دفع بالاشتراكيين إلى القضاء على نشاط الحركة.[1]

في مثل هذه الظروف كان مصير الجامعة النقابية يتوقف إلى حد كبير على دعم حزب الدستور الذي كان يتمتع في سنتي 1924 . 1925 بنفوذ واسع بين جماهير تونس، لكن قيادة الحزب من " الشيوخ المعمَمين "، كانت معادية لمحمد علي ولازمت الصمت مترقبة به أسنح الفرص، أي أن أعضاء القيادة كانوا يريدون استخدام النقابات التونسية كورقة مبادلة أثناء مساومتهم مع السلطات[2]، عندما ذهب الوفد الثالث للدستور في ديسمبر 1924 إلى باريس ثم عاد وقام باتصالات مع المقيم العام " لوسيان سان" وهو سياسي ذكي وعارف بدقائق الأمور، فقرَر هذا المقيم الاستفادة من حذر البورجوازية التونسية تجاه الحركة العمالية مستهدفا فك لُحمة الجماهير بعزل الحركة العمالية عن قيادة حزب الدستور، وبخلق تعارض بينهما حتى يتمكن من إضعاف الحركة الوطنية في مجملها، وفعلا نجح في استدراج قيادة الدستور نحو الفخ الذي نصبه لها، حيث نشرت جريدة " ليبرال" لسان حال الحزب الدستوري بتاريخ 07 فيفري 1925 تقول :" أن الحركة العمالية التي يتزعمها محمد علي لا تربطها أي علاقة بالحركة الدستورية"، وفي 22 فيفري 1925 نشرت جريدة النهضة الناطقة باسم

[1]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه، ص72.

[2]. ايفا نوف، مرجع سابق، ص04.

الحزب الإصلاحي، نداءا مفاده أن محمد علي ليس له أي سلطة مباشرة على العمال، وأنه استغل نفوذه بواسطة الصحافة لدعوة العمال للانضمام لجامعة الاتحاد النقابي التونسي.[1]

وفي يوم 03 فيفري 1925، قُدمت للمقيم العام الفرنسي خمسة تقارير حول التُهم التي أُعدَت لإلقاء القبض على زعماء الحركة العمالية وعلى رأسهم محمد علي الحامي في 05 فيفري 1925، وقد حكمت عليهم المحاكم الفرنسية بالنفي والتشريد وكان من نصيب محمد علي أن يهاجر من البلاد محاولا اللحاق بثورة عبد الكريم الخطابي[2] في الريف المراكشي، إلا أنه عندما وصل إلى جبل طارق اعتُقِل وأُعيد إلى ايطاليا ومنها ذهب إلى مصر، فلم يجد عملا آنذاك إلا سائق سيارة عند أحد الباشوات الذي قام فيما بعد بصرفه من العمل عنده بسبب رفض محمد علي جلب السفير الفرنسي في القاهرة لحفلة عشاء أقامها الباشا على شرفه، وكان من نصيب محمد علي أن يموت في منفاه بالحجاز في حادث سيارة كان يقودها بنفسه حيث قضى بقية عمره وهو يحاول بكل جهده أن يواصل النضال مع إخوانه في تونس.[3]

بهذا انتهى عمل جامعة عموم عملة تونس الأولى ونستطيع إجمال الأسباب التي عجَلت بالقضاء عليها في مجموعة من العناصر، كان أولها السلطات الفرنسية ثم النقابات الفرنسية أما السبب الأهم هو الوطنيون أنفسهم، لأن مصير الجامعة النقابية كان متوقفا على الحزب الدستوري الحر التونسي الذي و كما ذكرنا أنه تمتع خلال سنتي 1924. 1925 بنفوذ كبير، إلا أن قيادة الحزب كانت معادية لمحمد علي لأنهم في الحقيقة من البورجوازيين

---

[1]. أحمد خالد، مرجع سابق، ص03.

[2]. مناضل وطني قاوم الاستعمار الاسباني والفرنسي، قام بثورة الريف 1921. 1926، دعا إلى فكرة تحرير المغرب العربي وتوحيد أقطاره / أنظر: محمد العربي المساوي، محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة إلى الوطن، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2012، ص17.

[3]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص187.

فضلا عن ابتعادهم عن حياة العمال فأراد الدستوريون استخدام العمال كورقة يساومون بها السلطات الفرنسية، ولكن أفكار محمد علي حالت دون ذلك كما رأوا بأن حركة محمد علي قد تسد الطريق أمامهم وتعزلهم عن القضية الوطنية، انطلاقا من هذا الانقسام داخل الحزب والحركة النقابية قام المستعمر باستغلال الوضع وجعل الأرضية مهيأة لاتخاذ موقف وتسديد ضربة مضادة للحركة العمالية، فلم يتسنَى للجامعة تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها، غير أنها أحدثت هزة عنيفة داخل الحكومة الفرنسية جعلتها تتأكد من أن وحدة الشعب التونسي ستؤدي لا محالة إلى زوال الاستعمار الفرنسي و طرده من البلاد، وأنه إذا أرادت أن تحافظ على وجودها فلا بد لها من تفكيك وتشتيت الشعب التونسي.

رابعا: جامعة عموم عملة تونس الثانية(1937. 1938).

يذكر لنا المؤرخ "نور الدين الدقي" بأنه حدث تداخل مجموعة من العناصر، جعلت من الفترة الممتدة بين 1925. 1929 وهي الفترة التي شهدت فيها البلاد التونسية ازدهارا نسبيا على المستوى الاقتصادي تتسم ببعض الركود على المستوى السياسي والنقابي. لكن يبدو جليا أن النضال لم يتوقف تماما خلال هذه السنوات، ورغم السياسة القمعية التي توخَاها المقيم العام منذ أوائل 1926 اتجاه الصحافة باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للتعرف على التحركات العمالية إذ يمكننا متابعة بعض الأحداث ذات الدلالة، مثلا الإضرابات التي اندلعت في شهر جويلية 1925 والتي شارك فيها العديد من العمال التونسيين منهم عمال الرصيف. كما نذكر الإضراب الطويل والذي دام 26 يوما في نوفمبر 1927 عندما ساندته الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) الذي قام به العمال من أجل الزيادة في الأجور وتخفيض عدد ساعات العمل مثل الأوروبيين، كما كثَفت الكنفدرالية الفرنسية جهودها لكسب منخرطين تونسيين عندما أيدت تحركاتهم وقامت بتنظيم إضرابات هامة خلال سنة 1928 نفَذ ها عمال الترامواي وعمال الرصيف، وتدخل هذه الحملة في إطار التنافس الحاد بين

الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) والكنفدرالية العامة للشغل الموحدة (C.G.T.U) ذات النزعة الشيوعية لجلب عمال شمال إفريقيا إلى صفوفها.[1]

أ . إرهاصاتها الأولى:

أدَى استلام الجبهة الشعبية لمقاليد السلطة في فرنسا إلى بروز معطيات جديدة في المستعمرات، مثلا نجد بأن سلطات الحماية في تونس بدأت في اتخاذ نوع من المهادنة والكف عن ممارسة القمع، كما سُنَ تشريع جديد يسمح بممارسة الحق النقابي في تونس منذ 16 نوفمبر 1932[2]، وهذا ما أدى بالحركة النقابية الاجتماعية بالامتداد إلى كامل البلاد التونسية، وذلك من خلال التحاق عدد كبير من التونسيين بالعمل النقابي داخل الكنفدرالية العامة للشغل، وهذا ما هدفت إليه السياسة الحكومية الاستعمارية، أي تأطير الحركة العمالية التونسية وحصرها في منظمة تخضع خضوعا كليا لوصايتها، كما كانت ترجو من وراء ذلك تحييد جماهير العمال التونسيين من الناحية السياسية وإبعادهم عن القيادة الوطنية[3]. ثم إن الظرفية الفرنسية المتميزة بتكوين الجبهة الشعبية كما أسلفنا الذكر وتوحيد المنظمتين الكنفدرالية العامة والكنفدرالية الموحدة في مؤتمر" تولوز" في مارس 1936 كانت قد ساهمت في تدعيم الاتحاد النقابي الذي استفاد من توحيد فرعي النقابتين الفرنسيتين. فقد شهد شهر جوان من سنة 1936 موجة من الإضرابات، معبرة عن الآمال العريضة للأجراء بعد انتصار الجبهة الشعبية في انتخابات شهر ماي 1936 بفرنسا ومطالبة بالتمتع بالمكاسب التي سيتحصل عليها الأجراء الفرنسيون، وقد اندلع أول اصطدام بصفاقس يوم 14 جوان 1936 في معمل الفسفاط الرفيع ثم عمَت الشرارة تونس وبنزرت ومراكز صناعية أخرى ممَا

---

[1]. نور الدين الدقي ، مصدر سابق، ص129.

[2]. نور الدين حشاد، فرحات حشاد وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، مجلة الثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ع: 86، الجزائر، مارس، 1985، ص80.

[3]. المرجع نفسه، ص82.

مكن من الحصول على نتيجة سريعة إذ نشرت المراسيم بالتشريع الاجتماعي يوم 7 أوت 1936 المتضمن : تحديد ساعات العمل الأسبوعية إلى 40 ساعة إضافة إلى العطل الخالصة الأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرة والعقود المشتركة[1].

كما أكدت بعض المعلومات أنه وخلال صيف 1936، الذي مثَّل ربيع التعبئة العمالية في الايالة التونسية بالعمل النقابي المنظم في الكنفدرالية العامة للشغل حيث فاق عدد المحليين عدد الأوروبيين، كما ارتفع أيضا عدد المحليين عدد ممثلي التونسيين في الهياكل القيادية لهذه المنظمة. على الرغم من انضمام العمال التونسيين ضمن الكنفدرالية العامة الفرنسية إلا أنه بقي هناك نوع من التفرقة بين المنخرطين في المنظمة من التونسيين والأوروبيين، وقد برزت هذه التناقضات في بعض المناسبات مثل: الإضرابات التي انجرت عنها حوادث دامية في مارس 1937 في مناجم المتلوي والمضيلة، حيث انفصل العمال الأوروبيون عن المضربين التونسيين، في ظل هذه السياسة العنصرية وانقسام الحزب الدستوري، وبمجرد السماح بالحق النقابي، قرر العمال إعادة بعث جامعة عموم العملة التونسية.[2]

ب . تأسيسها:

تعود أولى المعلومات حول تأسيس هذه المنظمة إلى يوم 14 جوان 1936، حين طلب الكلمة أحد رفاق محمد علي الحامي وهو "علي القروي"[3] خلال اجتماع نظمته بتونس مجموعة من الأحزاب احتفالا بانتصار الجبهة الشعبية ليعلن عن عزم العمال التونسيين على

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص130.

[2]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص131.

[3]. مؤسس جامعة عموم عملة تونس الثانية (1937. 1938)، أعلن من خلال اجتماعه بتاريخ 14 جوان 1936 هو ورفقاء علي الحامي عن ميلاد الجامعة، أسس في 21 جويلية هيئة وقتية عملت على جلب العمال التونسيين، تشبع بالفكر العمالي، متزعما للمظاهرات ضد الوجود الاستعماري / أنظر: سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص76.

إحياء جامعتهم النقابية، ووضح مشروعه في استجواب له صدر في جريدة "Le Petit Matin" ليوم 17 جوان 193، ثم غابت المعلومات بعض الأشهر وتكونت لجنة وقتية في 16 مارس 1937 ولم يعقد المؤتمر التأسيسي إلا يوم 27 أفريل 1937[1]، عملت تلك اللجنة الوقتية على جلب العمال التونسيين خصوصا في القطاعات التقليدية كالفلاحة(الزراعة) والصناعات الحِرفية، البناء، الموانئ والمناجم[2].

أما فيما يخص المنخرطين، فقد ضمت جامعة عموم العملة التونسية الثانية عمالا من المناجم وآخرين من قطاع الفلاحة وتجارا متجولين وباعة من السوق المركزية بتونس، بالإضافة إلى عمال الرصيف ومن الأوساط العمالية الأخرى التي أثر فيها محمد علي الحامي. أما على مستوى التوزيع الجغرافي فنلاحظ أن هذه المنظمة وجدت خاصة في تونس وبنزرت ودخلت المناطق الزراعية، مثل سوق الأربعاء وسوق الخميس، وماطر وقنطرة الفحص، كما تمكنت من الدخول إلى مناجم منطقة قفصة التي لم تتخرط في التجربة النقابية التونسية الأولى، ولكنها لم تنتشر إلا بصعوبة في جهة الساحل كما أنها لم تستطع أن تستوعب عددا كبيرا من العمال في مدينة صفاقس، حيث تمكنت الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) من استقطاب عدد لا بأس به من مناضلي جامعة محمد علي الحامي، ولقد أسندت المنظمة النقابية الفرنسية مراكز قيادية إلى بعض منهم وتبنَت مطالبهم[3]، وإذا كانت القاعدة العمالية نفسها التي تأسست حولها الجامعة الأولى بزعامة علي الحامي، فحتى على صعيد التوزيع الجهوي، فقد نشطت الجامعة الثانية في المناطق التي لقيت فيها الجامعة

[1]. نور الدين الدقي، المصدر نفسه.

[2]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه.

[3]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص132.

الأولى نجاحا، عندما ضمت الجامعة 18 نقابة في تونس، 17 في بنزرت، 8 في مناطق المناجم، و7 نقابات في باجة[1].

كما لم تضم جامعة عموم عملة تونس الثانية جميع عمال المهن التي انضمت إلى محمد علي بما في ذلك عمال الرصيف الذين لعبوا دورا ريَاديَا في التجربة الأولى، كما نلاحظ تواصل تأثير علاقات التضامن التقليدية وأهمية العناصر النازحة من جهة " قابس" إذ ينتمي العديد من العمال إلى الجهة المجاورة لمدينة قابس مثل " بلقاسم القناوي"[2] الكاتب العام لهذه الجامعة، لكنه يبدو أن هذه العلاقات وإن بقيت تلعب دور قنوات اتصال كما هو الحال بالنسبة للتجربة النقابية التونسية الأولى، فإنها ظهرت على الأقل خلال مناسبة واحدة كمصدر تناحر وذلك بسبب المُشادَات التي شهدها ميناء تونس يوم 18 جوان 1937 بين عمال أصيلي حامة قابس المنخرطين في جامعة عموم العملة التونسية وعمال أصيلي منطقة الصوف الجزائرية المنخرطين في الكنفدرالية العامة للشغل الفرنسية (C.G.T).[3] ومع مرور الزمن ظهرت في الجامعة نقاط ضعف سواء داخل الجامعة ذاتها أو في علاقتها بالأحزاب الأخرى ونقصد هنا الحزب الحر الدستوري الذي كان يسعى لتقديم المساعدة من أجل استمرارية هذه الجامعة.

ج . حل الجامعة:

إن أزمة الجامعة الثانية تتمثل في عنصرين متشابكين: أولهما تشتت المناضلين والإطارات النقابية وصعوبة إعادة تنظيمهم وتأطيرهم، ثم غياب نخبة عمالية ومثقفة، تقود المنظمة النقابية عمليا ونظريا، فالبعثرة التنظيمية والسياسية لم تترك للنقابيين مجالا لبلورة

[1]. زهير الذوادي، تطور الحركة الوطنية التونسية (1929. 1939)، دار التقدم للنشر، تونس، 1982، ص238.

[2]. نقابي من بلدة المطوية في الجنوب التونسي، كان عضوا في الحزب الدستوري الجديد، كما تزعم جامعة عموم العملة التونسيين في تجربتها الثانية سنة 1937 / أنظر: سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص76.

[3]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص131.

أفكار وبرامج النشاط النقابي، فبالرغم من وطنية مناضليها وقيادتها، لم تشترك الجامعة مع قيادة الحزب الدستوري الجديد في مفهومه لربط العمل النقابي بالعمل السياسي وإخضاع الأول للثاني ونزعته الهيمنة، وبالرغم من عراقة بعض قادتها المساهمين في تجربة الجامعة الأولى مثل: "علي القروي" فهي لم تتوصل إلى توسيع رقعتها الاجتماعية وافتكاك الزعامة على الصعيد النقابي لمنظمة (C.G.T) وتمثيلها لدى السلط وخبرتها على الميدان[1]، فلم يكن لبلقاسم القناوي كاتبها العام علاقة بالجامعة العامة للموظفين التونسيين التي تأسست خلال شهر ديسمبر 1936، كما لم تستقطب أيضا جامعة عموم العملة التونسية الثانية النواة العمالية المثقفة نسبيا التي التحقت بالكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) في الثلاثينيات، ما انجرَ عنه انعدام برنامج أو حتى خطوط عريضة لتصور المستقبل وبذلك فقد البعد التنموي الذي لمحناه في جامعة عموم العملة التونسية الأولى[2]، إلى جانب المفهوم الخاطئ لدى " القناوي" للعمل النقابي والذي يعزله عن النضال السياسي والوطني[3]، فسرعان ما تدهورت العلاقات بين هذه المنظمة النقابية والحزب الدستوري الحر، عندما امتنع بلقاسم القناوي عن المشاركة في الإضراب العام الذي قرَره هذا الحزب ليوم 20 نوفمبر 1937 احتجاجا على القمع الاستعماري في الجزائر والمغرب الأقصى، بالإضافة إلى ذلك فإن معطيات الصراعات الداخلية والنزاعات الشخصية والجهوية داخل الجامعة من ناحية وداخل الحركة الوطنية زادت في إضعاف العمل النقابي وحيويته، فقد مرَت الجامعة بهزَات داخلية وخارجية منعتها من أن تلعب دورا في تقوية النضال الشعبي النقابي والوطني في الفترة التي وجدت فيها، إلى جانب ضعفها الداخلي لم تتكيف زعامة القناوي للمنظمة النقابية مع المفاهيم البورقيبية (أو الدستورية) للنشاط النقابي وعلاقته بالنشاط السياسي.

---

[1]. زهير الذوادي، مرجع سابق، ص238.

[2]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص131.

[3]. زهير الذوادي، مرجع سابق، ص238.

أما عن مساندة الحزب الدستوري الجديد لجامعة عموم العملة التونسيين فلم تكن مشروطة، بل مطلقة إلى حد اعتبارها تابعة له ومن الطبيعي أن تكون نظرة الدستور الجديد للعمل النقابي مستوحاة من دروس تجربة محمد علي الحامي والحزب الدستوري آنذاك، ولكن المشكل المُنجَر عن تلك النظرة فجَر العلاقة مع النقابيين وألحق ضررا بنشاطهم في تلك الفترة، تقول جريدة العمل التونسي بتاريخ 26. 02. 1937 " لا يوجد تمييز بين العمل السياسي والعمل النقابي، إن الحركتين تلتقيان إذا لم تنحصر الواحدة في الأخرى ". فالمنظمة النقابية تسعى للمحافظة على استقلاليتها، لتفادي انحرافات المنظمات النقابية ذات الأصل الفرنسي والتي لم تنجح في بعث حركة نقابية أصلية في تونس، ولكن هاجس الدستور الجديد هو توسيع رقعة النضالات والضغط المنظم على فرنسا، وبالتالي استغلال النشاط النقابي في ذلك الاتجاه وإخضاعه للعمل السياسي ولقرارات القيادة الدستوري وتلك نظرة ما تنفك تخلق أزمات في علاقة الحزب الدستوري بالنقابيين التونسيين[1]، وقد أضاف الدستور الجديد عنصرا جديدا في إضعاف الجامعة عندما وقع فرض قيادة مغايرة عليها خلال مؤتمرها وقد شكلت القيادة الجديدة برئاسة " الهادي نويرة " وبطرق غير ديمقراطية، الذي لم تنجح قيادته في جمع المناضلين والإطارات النقابية تحت نفوذها باستثناء نقابات منطقة بنزرت التي كانت تحت تأثير الزعيم الوطني والنقابي " حسن النوري " ذو الأصول الجزائرية الذي كان يفوق نويرة خبرة نقابية وقدرات نضالية في الميدان العمالي، فقد ضاعت الإطارات والهياكل النقابية بين جماعة نويرة وجماعة القناوي دون أن تحسم بصفة واعية وواضحة بذلك بدأت الجامعة لعموم العملة التونسيين الثانية تفقد الحياة وتفتر شيئا فشيئا، ويتحمل القناوي مسؤولية كبيرة في عدم جعل الطاقة النضالية المستمدة من الديناميكية العمالية الجديدة والشَابة، التي برزت إبان أحداث وإضرابات 1937 و 1938[2]، وهكذا لم يتمكن التونسيون مجددا من المحافظة

[1]. زهير الذوادي، مرجع سابق، ص240.

[2]. المرجع نفسه، ص242.

على جامعة عموم العملة التونسية التي اندثرت قبل تعليق كل نشاط نقابي في البلاد كما قام الاشتراكيون والشيوعيون الفرنسيون الذين كانوا في الحكم بمحاربتها بشدة وكان مصيرها مثل الأولى، السجن للقيادة والحرب الإيديولوجية والسياسية ضد كل من تسوَل له نفسه الخروج عن مشاريع السلطات الاستعمارية، كما حاول الحزب الدستوري احتواءها ولمَا لم ينجح قام بتدبير انقلاب قاده الهادي نويرة الذي أصبح رئيس حكومة من 1970 إلى 1980، ولم يكن حتى منخرطا نقابيا.[1]

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص132.

الفصل الثاني:

الحركة العمالية التونسية (1946 – 1956)

الفصل الثاني: الحركة العمالية التونسية (1946 . 1956)

لم يكتب لتجربة جامعة عموم عملة تونس الثانية الدوام نتيجة اندلاع الحرب العالمية الثانية وصرامة القوانين المنجرَة عن ذلك، ومنها التحجير للنشاطات السياسية والاجتماعية، يضاف إلى هذا أيضا الإستراتيجية التي اعتمدها الحليف السياسي للمنظمة أي حزب الدستور الجديد، في التصادم مع المستعمر سنة 1938 فاندثرت المنظمة الثانية مع الحرب العالمية[1]، وتم إلغاء النقابات الوطنية سنة 1939 على اثر اندلاع الحرب[2].

وبعد انتهاء الحرب، أصبحت تونس التي كانت ميدانا للمعارك رغما عنها بين قوات المحور وقوات الحلفاء، تحت التأثير المباشر للسياسة الداخلية الفرنسية وللسياسة العالمية، وكان تطور هاتين السياستين ذا عواقب جسيمة على مستقبل تونس العاجل والآجل.

لقد فاز الحزب الشيوعي الفرنسي المدعوم بالكفاح الذي خاضته المقاومة الفرنسية في الانتخابات الأولى التي جرت في شهر أكتوبر من سنة 1945 ونال الصدارة بإحرازه نسبة 26,1% من الأصوات وشارك الشيوعيون في الائتلاف الحكومي، وزاد نفوذهم، وانحازت سياستهم في المستعمرات إلى النظريات الرسمية الفرنسية المتمثلة في المحافظة على الاستعمار، وإعطاء الأولوية المطلقة للقضاء على آخر مخلفات الفاشية، ثم أخذ نفوذهم يتقلص في فرنسا بعد أن طردوا من الحكومة الفرنسية، إلا أن الحزب الشيوعي الفرنسي ظل مع ذلك صاحب المركز الأقوى في الكنفدرالية العامة للشغل التي تكونت من جديد[3].

ومن الأحداث البارزة التي فرضت نفسها على العالم غداة الحرب العالمية الثانية بروز دولتين عظيمتين جديدتين: الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي ولم يكن ذلك في الواقع إلا تأكيدا للوضع الناشئ من الصراع العالمي الأول، وبات ضعف الدول الأوروبية أمرا مأخوذا بالحسبان في تطور المستعمرات مستقبلا، أين أخذت تونس التي تعلمت كيف

---

[1]. عثمان فرحات، مرجع سابق، ص03.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص79.

[3]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص88.

تساير السياسة الدولية هذا الواقع بعين الاعتبار لتعزيز كفاحها الوطني مع محاولة الإفلات من ضرر الحرب الباردة التي ظهرت ملامحها عقب الاقتسام الذي حدث، أما العمال التونسيين، نجدهم قد تعلموا بفضل كفاحهم كيف يعطون للحركة النقابية الوطنية أهمية باعتبارها شرطا ضروريا يمكّن الطبقة العاملة التونسية من المشاركة في الكفاح الوطني وفي صنع المستقبل، والوقوف في الطليعة، على الرغم من أن القادة الشيوعيين التونسيين قد فوتوا على أنفسهم فرصة تاريخية لجعل حزبهم يقف في طليعة كفاح العمال التونسيين وعمال شمال إفريقيا بتجنيدهم في إطار وطني.

ففيما يخص الوضع الداخلي آنذاك في البلاد التونسية فقد كان حزب الدستور الجديد يجتاز مرحلة إعادة التنظيم وقد رأينا كيف أن القمع كان طويلا وشرسا إذا دام من سنة 1938 حتى سنة 1943، فقد تفرق مناضلو حزب الدستور الجديد في أوروبا والشرق الأوسط وعاش كثير منهم عيشة الاستخفاء والتستر في تونس، كانوا معرضين لأقصى الابتزازات في تلك البيئة التي أعقبت انتهاء الحرب الملائمة لكثير من الخلط والاتهام بالتعاون مع المحور[1].

كان حزب الدستور الجديد الذي أخذ نشاط يضيف ويتضاءل، وتنخر في كيانه اختلافات داخلية، يحاول تمالك نفسه والنهوض من كبوته، وقد وزع المهام المرسومة للمستقبل والمتمثلة في مواصلة العمل داخل البلاد واستئناف تكوين التشكيلات والهياكل، والاجتهاد في استدعاء المناضلين من جديد والسعي إلى بعث الثقة في المستقبل، وإثارة الحماس اللازم، كلف الحبيب بورقيبة بمهمة العمل الخارجي، ذلك لأن الدعم الذي يقدمه حلفاء في الشرق الأوسط وفي فرنسا، وآسيا والولايات المتحدة يكون ضروريا في المستقبل لاستكمال دعم الكفاح الداخلي، ولا ريب أن كل شعب مكافح يحتاج إلى مساندة تكلفها له الشعوب الأخرى وجميع القوى التقدمية وكلما كانت هذه الشعوب والقوى المساندة عديدة سهل التغلب على قوى القمع والبطش التي لا تتردد من جهتها في عقد أحلاف بينها، لكن ليس كالعمل

[1]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص90 . 91.

الداخلي المنظم، المتين والقوي الذي يستند إلى الجماهير أقدر على تجنيد مساعدة الحلفاء من الخارج.

أما دوليا، فقد أكدت مجريات الأحداث والخروج التدريجي من الحرب الصعوبات التي واجهتها البلدان الأوروبية وعاشها مكانها، كانت مسألة البناء هي الشغل الشاغل لها، وكانت الحرب الباردة قد استقرت واشتدت بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي بكل ما تنطوي عليه من نتائج التصلب في هذا الجانب أو ذاك، كما شهدت فرنسا ميلاد نظام جديد في الحكم يتمثل في الجمهورية الرابعة كما كرر الدستور الفرنسي بعض الأفكار السخية حول حقوق الإنسان ودعا إلى إقرار حالة جديدة من العلاقات مع المستعمرات لكن دون إظهار أي عزم على قبول تحقيق تطلعاتها في الحرية والاستقلال، وعزز الدستور الفرنسي الجديد في مجال مسيرة المؤسسات نظام " الأحزاب " الموروث عن الجمهورية الثالثة[1].

لمحة عن ظهور الإتحاد العام التونسي للشغل:

بدأت الحركة النقابية تتخذ شكلا قويا واضحا بعد أن تبين للتونسيين أن منظمة الجامعة العامة للعمل الفرنسية لم توف العمال العرب في تونس حقهم، كما أنهم أدركوا بأنه يجب للحركة النقابية أن تكون اجتماعية قومية، وإذا ظلت فرعا لمنظمة فرنسية فذلك مدعاة لخمولها، إذ كيف يمكن للعامل أن يثق بمنظمة لا تربطه بها رابطة إلا رابطة الاستعمار والاستغلال[2].

وكما ذكرنا، فقد أعطت الحرب العالمية كما هو الشأن في فرنسا الأولوية للمعركة السياسية داخل الحركة النقابية، وتماما مثلما هو الشأن في فرنسا لعب المناضلون الشيوعيون بتونس دورا لا يخلو من أهمية في المقاومة السرية ضد قوى المحور التي سيطرت على البلاد التونسية بين نوفمبر 1942 وماي 1943 مما دعم تأثيرهم على الحركة النقابية، فقد كرس مؤتمر الإتحاد الإقليمي للكنفدرالية العامة للشغل المنعقد يومي 18 و19 مارس 1944 هيمنته العناصر الشيوعية على المنظمة النقابية حيث وقع انتخاب 17 مناضلا

[1]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص96 . 97.

[2]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص195.

شيوعيا في الهيئة الإدارية التي تضم 21 عضوا، وقد انجر عن هذا المؤتمر انسلاخ مجموعة من النقابيين التونسيين الذين ينتمون إلى جهة" صفاقس" من الاتحاد النقابي (C.G.T) الذي ناضل البعض منهم فيه منذ1936.[1]

كان الوعي يزداد قوة وشمولا لدى العامل التونسي الذي حنكته 20 سنة من الكفاح والتضحيات التي بذلتها الطبقة العاملة وعلى رأسها محمد علي، وفعلا فإن ما حصل بين العمال في " صفاقس" ثم في تونس العاصمة وبين الإطارات النقابية الذين زاد عددهم وتحسنت نوعيتهم هو تعبئة حقيقية عل الرغم من أن الحركة لم تنطلق إلا بعد وقت، حسب الأهداف التي رسمها لها مؤسسوها، وقد سبق أن أبرزنا الأحداث السياسية والنقابية التي وقعت منذ سنة 1920 والمتمثلة في فكرة إنشاء حركة نقابية قومية بقيام الكونفدرالية العامة التونسية للشغل، وفي حركة وطنية تزداد عدائية وشعبية بتأسيس حزب الدستور الجديد وفي نظام الجهة الشعبية بفرنسا وكونفدرالية عامة للشغل تجنَدت لمد قوانينها الاجتماعية المطبقة في فرنسا على تونس، والمتمثلة أخيرا في الحرب العالمية الثانية التي نالت من أسطورة مناعة فرنسا واستحالة قهرها، لكن لابد لكل مرحلة من رجال يعرفون كيف يفهمون هذه الظواهر، وعازمون بما يتحلون به من إرادة صاعدة على أن يجعلوا من الحدث البسيط حدثا يكون على موعد مع التاريخ[2]، هنا أردنا أن نسلط الأضواء على أهم التغيرات التي حصلت وما هي أهم الشخصيات التي قامت بهذا التغيير، كيف كان تأسيس الاتحاد العام، بوادره الأولى وما هي الأطر التي انتهجها خلال سيرورته أي هيكله التنظيمي، أما النقطة الثالثة فهي مبادئ وأهداف الإتحاد وفي الأخير سنعرض العلاقات التي كانت تربطه بباقي الأحزاب الأخرى في البلاد التونسية.

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص132.

[2]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص94.

أولا: الإتحاد العام التونسي للشغل

كانت البداية عندما أعلن التونسيون قطيعتهم مع الكونفدرالية العامة للشغل على إثر المؤتمر المنعقد في مارس 1944 والذي انعقد فرنسا لم تتحرَر تماما بعد[1]، فقد برز من بين المنشقين فرحات حشاد[2]، الذي يعتبر محرك الحركة النقابية التونسية في عام 1944[3]. وكان مع المبادرين المؤسسين الذين قادوا هذه التجربة الثالثة ينتسبون إلى محمد علي، وإلى الكنفدرالية النقابية التي أسست سنة 1924 ومثيلتها التي أسست سنة 1938[4].

أ . تأسيسه:

لقد سبق تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل محطات كان أولها أن فرحات حشاد والذي يعتبر المؤسس الفعلي له قد بدأ حياته المهنية والنقابية بسوسة سنة 1936 وأصبح يشتغل بعد نجاحه سنة 1940 في مناظرة انتداب بالأشغال العامة بصفاقس كاتبا محتسبا، وتنتمي أغلب العناصر المنشقة إلى صفاقس حيث ما هم بعضهم بعد انتصار جيوش الحلفاء على جيوش المحور في ماي 1943 في إعادة تكوين نقابات (C.G.T) بالجهة.

عمل حشاد على تكوين نقابة الأشغال العامة بينما أعاد "الحبيب عاشور"[5] إلى الوجود نقابة أعوان البلدية وقام أصدقاء له آخرون ببعث نقابة في قطاع البناء وأخرى في معاصر الزيت وفي المستشفى وغير ذلك من القطاعات المهنية ولعل ذلك ليس من باب

---

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص132.

[2]. زعيم نقابي ولد سنة 1914 بصفاقس، تعلم بالمدرسة الفرنسية في المرحلة الابتدائية، بعدما وفي 1930، عمل بشركة نقل فرنسية، انخرط في النقابة التابعة للكنفدرالية العامة للشغل، تقلد عدة مسؤوليات في الإتحاد الولائي كسكرتير سنة 1940، بقي على اتصال بزعماء النقابة أمثال علي الحامي ليؤسس في 1946 الإتحاد العام التونسي للشغل/ أنظر: سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص79.

[3]. المصدر نفسه.

[4]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص92.

[5]. ساهم في تأسيس النقابات المستقلة بالجنوب التونسي، شارك حشاد في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، ثم اعتقاله في أحداث 05 أوت 1947 بصفاقس وحكم عليه بخمس سنوات سجن و10 سنوات حجر إقامة، أطلق سراحه في 1954/ أنظر: محمد المناعي، الحركة النقابية وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، جريدة الشباب النقابي العربي، [د. ع]، نشر بتاريخ: 27 . 11 . 2015 على الخط المباشر [http //manai.over.blog.com]

الصدفة، واتسمت الأوضاع غداة الحرب بمدينة صفاقس التي تضررت كثيرا من جراء القصف الجوي بحيوية غير عادية شملت مختلف الميادين ونشط قطاع البناء وجلب العديد من سكان المناطق الريفية المجاورة ونشطت الحياة الجمعياتية[1]، كما تكونت بـ "صفاقس" و"قفصة" سنة 1943 مع رجل أصيل هو "مسعود علي سعد" مناضل الكنفدرالية العامة للشغل،[2]وهي أول نقابة مستقلة عن النقابات الفرنسية تكونت بعد الحرب، ويبدو أن تكوين هذا التنظيم ذي النزعة الحرفية الضيقة يعود إلى رفض بعض الفرنسيين انضمام التونسيين إلى نقابة شركة صفاقس، قفصة مستعملين حجة التعاطف مع ألمانيا[3].

انتقل حشاد بعد ذلك من صفاقس إلى تونس فوجد فكرته منتشرة هناك، وهكذا استطاع أن يكون في تونس اتحاد النقابات المستقلة في الجنوب المتأسسة في أكتوبر 1944 إلى جانب جامعة عموم عملة تونس التي بقيت بعد نفي محمد علي ورفاقه، بعد ذلك قام بجميع النقابات المستقلة في الشمال والذي تأسس في ماي1945[4]، وانضمام الجامعة العامة للموظفين التونسيين والتي تأسست في ديسمبر 1936، ليسفر تلاحم كل هذه التشكيلات عن ميلاد حركة جديدة والمتمثلة في تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946[5].

بعد دعوة المؤتمر في قاعة الخلدونية بتونس حضره جميع قادة النقابات، وكان لاختيار الخلدونية لتكون مقرا لانعقاد المؤتمر التأسيسي للإتحاد العام التونسي للشغل بزعامة فرحات حشاد، أكثر من مغزى واحد، فلقد سعى المؤتمرون وأغلب عناصرهم القيادية من الزيتونة إلى التركيز على مدى ارتباط " المولود الجديد " بالقيم والمبادئ الروحية والحضارة النابعة من صميم الأمة العربية وصفاء الإسلام، وكان في ذلك تحدي للقوى الاستعمارية والفرنسية وتحذير للنقابات الفرنسية من جانب التمسك بموقفهم المصر على إبقاء العمال التونسيين

---

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص132.

[2]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص92.

[3]. نور الدين الدقي، المصدر نفسه.

[4]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص195.

[5]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص81.

تحت سيطرتها لتستمر في استغلالها البشع لهم، كما كان فيه للشعب وللقوى الوطنية بالبلاد بأن العمال سوف يعملون على تمشين الصلة بأمتهم وتقوية الروابط التي تشدهم إلى قيمها الروحية الخالدة، كما أنهم يلتزمون بالعمل على إحياء مجدها والمساهمة في النضال من أجل حريتها وكرامتها[1].

على إثر المؤتمر المنعقد عن الزعيم فرحات حشاد أمينا عاما للإتحاد العام التونسي للشغل، وأسندت رئاسته للشيخ الفاضل بن عاشور[2].

لقد آمن قادة هذه الحركة العمالية بأن النشاط يجب أن يكون حركة قومية سياسية وكان هذا الإيمان قائما على أبسط قواعد المنطق العقلي السليم، إذ كيف يتم للحركة النقابية في تونس لنيل حقوقها المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية بينما تهدف سياسة الاستعمار هناك إلى تحطيم كل تحسين وكل تقدم يزيد من وعي الشعب[3]، لذا أراد قادة هذه الحركة أن تكون هذه المنظمة النقابية الحديثة العهد، تكتسي طابع الإتحاد والتعاون جامعة تحتها كل أنواع الحركات.

حضر المؤتمر التأسيسي للإتحاد العام التونسي للشغل 55 نقابة منها 26 تنتمي إلى النقابات المستقلة بالجنوب و11 نقابة تنتمي لإتحاد النقابات المستقلة بالشمال بالإضافة إلى الجامعة العامة للموظفين التونسيين وبعض النقابات الأخرى لم تكون قد انضمت بعد إلى هياكل نقابية جامعة، وسرعان ما ارتفع عدد المنخرطين من 12 ألف عند التأسيس إلى 74 ألف سنة 1947 و100 ألف سنة 1950[4]، وكان القانون الأساسي للإتحاد التونسي للشغل ينصَ في ذلك الوقت على عقد المؤتمر الوطني كل سنة، ويمكن القول أن العمل التأسيسي

---

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص224.

[2]. (1879 . 1973) من أهم المناضلين الذين وقفوا في وجه الاستعمار في تونس، كان منشط الخلدونية ومدرس بالجامعة الزيتونية، عين رئيسا للاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946، عرف نشاطه من خلال إلقائه الخطب والمحاضرات التي تحث الشعب على المقاومة، كان مناصر للقضية الفلسطينية، له العديد من المؤلفات والمقالات من بينها: فلسطين الوطن القومي للعرب، أنظر الصادق الزمرلي، مرجع سابق،ص ص361 . 367.

[3]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه، ص196.

[4]. أحمد الكحلاوي، المضامين العروبية الإسلامية في الحركة النقابية التونسية المستقلة ونضال الشيخ بن عاشور الفاضل، جريدة الشعب، [د.ع]، نشر بتاريخ 21 . 03 . 2013 على الخط المباشر:[http://www.echaab.info.tn]، ص04.

للإتحاد قد تم عمليا بعقد المؤتمر الوطني يومي 20 و21 جانفي سنة 1947 أين بدأ النشاط الفعلي للإتحاد عندما جمع بين العمل الاجتماعي والسياسي فكان الإتحاد يشهد تطورا سريعا خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمر التأسيسي له والمؤتمر الأول ما زاد من تخوف الكنفدرالية العامة للشغل عندما تضاءل عدد المنخرطين بها من التونسيين، لتُعزَز صفوف الإتحاد العام بنحو 70,000 عامل[1].

ب . هيكلة التنظيمي:

في فترة الأربعينات تمكن الإتحاد العام التونسي من تحقيق نتائج معتبرة في صفوفه، والفضل يعود للاتصال الدائم مع العديد من الجهات من خلال الجولات النقابية التي كان يقوم بها قادة الاتحاد، وقد أنشأوا فروعا نقابية جديدة، واسترجعوا فروعا نقابية موجودة كانت تابعة للكنفدرالية العامة للشغل، وكان معظم المنخرطين فيها من التونسيين وكونوا اتحادات محلية وجِهوية وأقاموا اتحاديات تضم الفروع النقابية حسب المهن، وكان هذا العمل الخاص بالهيكلة والتنظيم والذي قام به التونسيون لوحدهم "عملا مشهودا" في تاريخ الحركة النقابية التونسية وكان مشفوعا بإقرار تقاليد التسيير المالي ومسك الوثائق، وعقد المهرجانات "الرمزية" والاجتماعات والمؤتمرات التي طبعت المنظمة والتي ما تزال آثارها قائمة حتى أيامنا هذه، وكانت هذه الأعمال الداخلية جميعها تتم بصعوبات ومتاعب سببها:

. نقص الوسائل المالية والمادية، إذ كانت المنظمة تعيش من مواردها الخاصة ومما كان يسهم به المنخرطون فيها، إضافة إلى نقص التجربة لدى الإطارات المحلية والجهوية، فكان مؤسس الإتحاد غالبا ما يتدخل كحكم بين بعض القادة الذين في بعض الأحيان لا يدركون كما ينبغي أهمية العمل الذي يقوم به الإتحاد العام التونسي للشغل والذي يعاني مما يقوم بينهم من صراعات طبيعية، والعامل هو مضاعفة الضغوط التي كان يمارسها اتحاد النقابات التابعة للكنفدرالية العامة للشغل عل الإتحاد الوطني التونسي للشغل بعدما يئس من القدرة

[1]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص98.

عل إزالة المنظمة النقابية التونسية من الوجود كما كان الشأن في سنة 1925 أو سنة 1938.[1]

لقد رأى قادة الإتحاد العام التونسي للشغل بأن العمل المنظم هو الوسيلة الكفيلة لبلوغ الأهداف الوطنية[2]، كما سعوا لأن يكون الهيكل التنظيمي للإتحاد يقوم على أساس بعدين مهمين في مساره، فالأول كان البعد الاجتماعي، أما الثاني فكان يقوم على أساس ثوري هرمي، وكان تنظيمه كالتالي:

1. المؤتمر الوطني للإتحاد:

هو الهيئة المهيمنة على الإتحاد، المقررة لاتجاهاته العامة، الواضعة لنظامه الداخلي، فهو أعلى هيئة في الإتحاد، يتكون من أعضاء ينوبون عنه مباشرة بعد أن يتم انتخابهم في نطاق النقابات[3]، يجتمع هذا المؤتمر كل سنتين يراقب من خلالها جميع أعمال الهيئة الإدارية للإتحاد خلال هذين السنتين، كما يقوم بمحاسبتها عن إدارتها للإتحاد، ومن بين أعماله الإشراف على انتخاب الهيئة الإدارية، كما يضع المخطط المستقبلي الذي سيتبعه الإتحاد فيما يخص حركة العمل والكفاح[4].

2. المجلس القومي للإتحاد:

وهو الهيئة الثانية في الإتحاد في الهيكل التنظيمي للإتحاد وعلى غرار المؤتمر الوطني فالمجلس القومي يقوم بدوره بعقد اجتماعات لكن كل ستة أشهر بشكل مؤتمر وطني من ممثلي الاتحادات الجهوية والمحلية والجامعات القومية، أين تقوم الهيئة الإدارية بتقديم تقارير عن نشاط سير الاتحادات ككل لهذا المجلس ولهذا المجلس العديد من الصلاحيات التي

---

[1]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص98. 99.

[2]. المرجع نفسه، ص100.

[3]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص197.

[4]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص86.

أقرها الوطني منها، أن للمجلس الحق في آرائه واقتراحاته على الهيئة الإدارية، شريطة أن تكون هذه الآراء ضمن الخطوط التي رسمها المؤتمر الوطني ولا تخرج عنها[1].

3 . المكتب التنفيذي:

يتكون هذا المكتب من 11 عضوا، تنتخبهم الهيئة الإدارية وأعضاؤه هم أعضاء في الهيئة الإدارية، عملهم هو تنفيذ قرارات الهيئة الإدارية والقيام بجميع الأعمال الإدارية اليومية للإتحاد وتنظيم جميع حركات الكفاح العمالي، إضافة إلى تنظيم اضطرابات للعمال، يقوم الأمين العام بالتنسيق بين أعمال الإتحاد العامة وقد كان فرحات حشاد هو أول من تقلد هذا المنصب وسيره[2].

4 . الاتحادات الجهوية والجامعات القومية:

تعتبر هاتان الهيئتان الرئيسيتان من بين الهيئات التابعة للمكتب التنفيذي للإتحاد العام التونسي للشغل، التي تتفرغ منها عشرات النقابات والاتحادات المحلية والجامعات الداخلية المرتبطة جميعها بالمكتب التنفيذي الرئيسي، لقد كان الإتحاد يزخر بنظام كامل، ففروعه تعمل بشكل هرمي، تصب جل نشاطاته في خدمة البلاد والصالح العام فكان تنظيمه ينقسم إلى مجموعة من الأقسام وهي[3]:

أ . العضوية:

يقصد بالعضوية هنا، انخراط العمال في الاتحاد، فكان الاتحاد العام التونسي للشغل يعتبر بأن كل عامل تونسي مناضلا في معركة الحرية والاستقلال، واجبه أن يفوض المعركة إلى جانب إخوانه الآخرين وألا يقصر في بذل أي جهد في سبيل دفع الحركة الشعبية في طرق النصر، لقد كان كل عامل تونسي في نظر الإتحاد مسئول وعليه واجباته تجاه شعبه ولذلك يستطيع كل عامل يرتزق بعمله ويعيش بلد يمينه أو يعمل بفكره أن ينضم إلى الإتحاد

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص197.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص87.

[3]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه، ص198.

وأن يصح عضوا عاملا فيه، كعامل البناء وعامل المصنع وعامل سكة الحديد والموظف الصغير والكبير، وفراش المدرسة وأستاذ الكلية كل هؤلاء وغيرهم يحق لهم الانخراط في صفوف الاتحاد، لقد كانوا يعملون جنبا إلى جنب جميعهم يكدحون ويكدون في سبيل النصر جميعهم مكتب واحد يشتغل قوة وإيمانا بقضية الملايين من أبناء الأمة التونسية.

ب . النقابات:

تعتبر أصغر خلية في الإتحاد، والنقابات في الإتحاد العام التونسي للشغل تضم العمال ذوي العمل الواحد والحرفة الواحدة، الذين يعيشون في مدينة واحدة أو في قرية واحدة, ولكل نقابة هيئة ينتخبها الأعضاء تتولى إدارة شؤون النقابة، وتكون الصلة بين أعضائها وبين المرتبات الأخرى في الإتحاد العام، كانت له في جميع المدن التونسية مئات النقابات كنقابة عمال الميناء بتونس ونقابة عمال شركة الترام، ونقابة عمال المقاهي والمطاعم ونقابة المدرسين...الخ كما تشكل هيئات النقابة المشرفة الرباط الذي بواسطته تتصل مرتبة النقابات بالمراتب التي فوقها[1]، فنجد بأن هذا التعدد والتنوع في النقابات التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل دليل على مدى التطور الذي وصلت إله النقابة التونسية، وإلى دقة وحنكة مؤسسيها، مع العلم أنها نقابة مستقلة ولا يكتسب الأعضاء المنخرطين فيها الخبرة الكافية لتكوين اتحاد نقابي بهذا التطور[2].

ج . الجامعات:

وهي التنظيم الثالث للاتحاد العام التونسي للشغل[3]، وسميت كذلك لأنها تجمع النقابات الصغيرة وتشرف على أمورها وتسير شؤونها وهي مكونة من ممثلي النقابات الذين ينتخبهم أعضاء النقابات كما ذكرنا سالفا، وهي نوعان فالنوع الأول وهي الجامعة العامة للموظفين والتي كانت بداية تأسيسها في شهر ديسمبر 1936 وهي أكبر جامعة تضم جميع الجامعات الفرعية، وتعتبر أكبر هيئة تأتي بعد الإتحاد العام التونسي للتشغيل، أما النوع

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص199.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص87.

[3]. المصدر نفسه، ص88 .

الثاني، الجامعات الفرعية، فهي تضم، جامعة التعليم والتي تضم جميع نقابات المعلمين والأساتذة، جامعة الصحة والتي تضم النقابات التابعة لقطاع الصحة، جامعة الأشغال العامة والتي تضم عمال وموظفي وزارة الأشغال العامة وجامعة المالية وتضم النقابات التابعة لقطاع المالية وأخيرا جامعة البريد وتضم نقابات البريديين[1].

د . الاتحادات الجهوية:

أطلقت هذه التسمية على كل اتحاد يعمل في التنظيم النقابي[2]ويسهر على الحياة النقابية في جهته، بلغ عدد الاتحادات التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل 15 اتحادا وهي اتحادات ما بين تونس، بنزرت، قايس، سوسة، صفاقس، الكاف، باجة، سوق الأربعاء، زغوان، نابل القيروان، قبلي، مدنين، قفصة، توزر، الجريد، وكان يطلق على بعض اتحادات هذه المناطق بالاتحاد المحلي كون طبيعة عملها على نطاق محلي[3].

هـ . الهيئة الإدارية:

وهي الهيئة التي تشرف على جميع أعمال الإتحاد وتنتخب أعضاءها من جميع الجامعات العمالية والاتحادات الجهوية[4].

وفيما يخص المجال التنظيمي للاتحاد، نجد بأن مؤسسي الإتحاد سهروا على منحه تقاليد سليمة ومتينة في مجال تنظيم العمل النقابي، إذ كان يرتسم في أذهانهم ومن سنة 1944 حتى سنة 1947 وعند حلول موعد كل مؤتمر الحرص على ضرورة احترام هياكل الإتحاد العام التونسي للشغل مع زيادة استكمال بنائه وتعزيزه.

إن هذا البناء التنظيمي كان في كل مرة نتيجة سلسلة من الاتصالات بالعمل في الميدان، وحيثما وجدوا، سواء في أماكن عملهم، أم أثناء ما يقومون به من إضرابات، وقد

---

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص199.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص88.

[3]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه.

[4]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه.

استعملوا أجهزة الصحافة المتاحة لنقل رسالة الإتحاد مع الإلحاح في المطالبة برخص لإصدار صحيفة "صوت التونسي" تكون ناطقة بلسان الإتحاد العام التونسي للشغل، وما فتئ هذا العمل يمتد ويتسع ابتداء من سنة 1947، بفضل المؤتمرات والمهرجانات والجولات النقابية، وبفضل نشاط صحفي كثيف، وما لبثت المنظمة النقابية القومية التي انطلقت سنة 1944 بعشرين فرعا نقابيا ونحو 4000 منخرط في صفاقس، تعد سنة 1962 ما لا يقل عن 700 فرع نقابي، و20 جامعة مهنية، و10 اتحادات جهوية ومحلية وما يقرب من 10.000 منخرط، كما كانت الممارسة الديمقراطية تشكل قاعدة لهذا العمل التنظيمي، وبفضل هذا الاختيار الأساسي تحققت انتصارات متلاحقة، وليس أول على ذلك من تدفق العمال المنتظمين في صفوف الإتحاد العام التونسي للشغل وتجنيدهم على دعوة الإتحاد والأوامر التي يصدرها لهم[1].

وتتجلى الممارسة الديمقراطية داخل الإتحاد العام التونسي للشغل من خلال عزم مؤسسيه الواعي على إشراك جميع الهياكل المتمثلة في النقابات القاعدية والاتحاديات والاتحادات الجهوية والإقليمية، والأجهزة الجماعية في مستوى القيادة كاللجنة الإدارية، والمجلس الأعلى والمؤتمر، في القرارات، وفي تلك المرحلة من مراحل التكوين، كانت الاختيارات الأساسية التي تهم مستقبل الإتحاد دائما موضوع مناقشة من الممثلين المنتخبين للعمال، فالعامل يستشار ويشارك في اتخاذ القرار بشأن جميع القضايا، سواء أكان الأمر يتعلق بالوحدة النقابية أو بوحدة العمل، أم بالمطالب الاجتماعية، أم بالبرامج، أم بتنظيم أيام التحرك والقيام بالإضراب... وقد شهدت البلاد في الواقع قيام مدرسة حقيقية للحياة الديمقراطية، كما ازدادت هذه الحركة بدورها اتساعا، إذ وفق الإتحاد في سن جدلية حقيقية بين ضرورات احترام القانون الأساسي والنظم الداخلية أي الممارسة الشرعية، والعمل التجنيدي بما يقتضيه من إلزامية إدراج حركة ما تؤدي إلى نتائج، وتكون في البداية من صنع أقلية ولم يعرف الاتحاد العام التونسي للشغل في تلك الحقبة الحصارات والتعطلات.

[1]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص104.

وقد أحلت هذه التقاليد الديمقراطية الاتحاد العام التونسي للشغل مقام الصدارة في الكفاح من أجل الحريات الديمقراطية والضمانات الدستورية، ومنه نستطيع القول بأن الترتيب المحكم لمراحل العمل النقابي كان قد أسهم وبفاعلية في ترسيخه وإستمراريته، خاصة مع توفر قادة خططوا وبرجاحة عمل للأهداف التي وضعوها والتي تجب في نطاق واحد وهو العمل النضالي ثم النقابي[1].

ج . مبادئه وأهدافه:

1. مبادئه:

لقد ركز الإتحاد العام التونسي للشغل على أن يعمل وفق مبادئ وأهداف وقد كانت هذه المبادئ هي مواصفات الحركة النقابية في تونس، تلخصت المبادئ في أربعة مبادئ كالتالي:

أ . مبدأ الثورية:

وكانت من أهم المبادئ التي وجب عدم التخلي أو الحياد عنها، فهي الصفة التي كانت تتمتع بها الحركة النقابية من عهد محمد علي في الجامعة الأولى[2]، لقد حثت العناصر التي نشطت في الإتحاد على ترسيخ فكرة أنه من واجب كل عامل تونسي سواء كان بجهده أو فكره أن يناضل من أجل استقلال بلاده وطرد المستعمر، حتى يتمكن العامل وكل فرد يعيش في هذه الأرض أن ينال حقوقه ويتمتع بها، ولا يجب أن يحدث أي ركود أو خمول في المجتمع مادام المستعمر موجودا، لقد كان هذا شعار كل عضو في الحركة[3].

كما اعتبر الإتحاد بأن تحرر البلاد مرهون بوحدة الشعب فهو كل لا يتجزأ وجميع صفوفه مدعوة للنضال ضد المستعمر، وكل فرد فيه مهما كانت صفته يفرض عليه واجبه الوطني والقومي أن يعمل من أجل طرد الاستعمار، كما جعل من كفاح العمال الاجتماعي ضرورة

---

[1]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص104. 105.

[2]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص197.

[3]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص89.

لابد منها، فالعامل التونسي عندما يناضل من أجل حقوقه وأهدافه، إنما يناضل في الواقع من أجل تغيير نظلم الحكم السائد وعليه فعلى العمال أن يعتبروا أن نضالهم إلى المرحلة الثانية... حيث يبدأوا الكفاح الداخلي من أجل التغيير الاجتماعي ومن أجل اكتساب حقهم[1].

ب . مبدأ التنظيم:

لقد سعى الاتحاد إلى إيجاد وحدة بين جميع هيئات المنظمة لضمان تنفيذ الخطط المرسومة[2] كما كان يقوم بعمل داخلي على صعيد التنظيم والتوعية والتثقيف والهدف بالدرجة الأولى هو خلق القيادات النقابية وتكوينهم تكوينا قوميا[3]، واعتبر الاتحاد التنظيم هو عمود العمل النقابي الأساسي، لان أي عمل لا يقوم على أسس تنظيمية في رأي الاتحاد ومؤسسيه يكون مآله الفشل، وقد يسقط أمام أول مواجهة تعسفية قد تقوم بها القوى الرجعية المسيطرة.

ج . مبدأ العمل:

في هذا الصدد عمل الاتحاد على العمل بشكل واع ومدروس[4] العمل الواقعي البعيد عن كل عاطفة وجميع الأعمال التي قامت بها منظمة الاتحاد تدل دلالة واضحة على أهمية هذه الصفة من ناحية قطعها الطريق على مشغل آثم يحاول استغلال الحركة النقابية، أو استغلال العامل التونسي، لذا حرص الاتحاد على العمل المستمر المتقن والمخلص لان هذا العمل يخدم البلاد التونسية، وهو نضال من أجل نيل حقوق وتحقيق أهداف وهو نضال في الوقت نفسه موجه ضد المستعمر[5].

---

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص202.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص89.

[3]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه، ص200.

[4]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه.

[5]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه، ص197.

د . مبدأ الوطنية:

تجسد ذلك في المستوى الفكري المرتفع لدى قادة هذه المنظمة الوطنية، فقد كانوا يتمتعون بمستوى فكري من الناحية السياسية قلما يوجد مثيله في أي جزء آخر من أجزاء الوطن العربي، فمفهومهم الوطني للحركة النقابية متبلور تماما وكذلك بالنسبة للاستعمار ووسائل التخلص منه، فالحركة النقابية في تونس كانت في نضالها وماضيها المجيد على صعيد الكفاح الوطني والقومي تؤمن بأن العامل، وإن كان يحتاج كنقابي أن يكون على دراية بحقوقه المادية والأساليب الكفيلة بنجاح مساعديه يحتاج كذلك إلى معرفة النظام الاجتماعي العادل الذي يكافح من أجل تحقيقه في البلاد ثم هو يحتاج باعتباره مواطنا أن يشارك سائر مواطنيه في تفهم سائر المشاكل القومية وما تقتضي من حلول.

ولهذا نرى أن الحركة النقابية في تونس تعمل على تكوين العمال نقابيا وقوميا، وهذا يتم بسلسلة من الدروس النقابية تلقى دوريا على العناصر الواعية من العمال وتشمل الدروس صنفين من المواضيع: الدروس العامة والتي تشمل مواضيع واسعة النطاق كالجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية لشمال إفريقيا ومشكلة تزايد السكان، ومشكلة الأجور والأسعار وكل ما يتعلق بالكفاح العمالي كما عنيت بتقديم دروس في مواضيع نقابية تعالج النقابة بحد ذاتها وطرق الكفاح والتنظيم وكل ما يتفرع عنها، وبفضل هذه التوعية والتوجيه تصبح شخصية المكافح النقابي متحررة من كل عوامل الضغط والإكراه وتتقوى بالوعي واليقظة المستمرة، أيضا شملت التوعية في المجال الشعبي المرتبط بسياسة المنظمة أشد الارتباط فالحركة النقابية في تونس أخذت على نفسها أمر توعية الشعب قوميا، ولهذا نرى أن المنظمة النقابية والاتحاد العام التونسي للشغل قد طالبت عدة مرات بجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد ثم تعريب التعليم والثقافة وتحريره بشكل يضمن إيجاد الوعي الوطني في البلاد[1].

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص200.

أما ما يخص مجال الكفاح الوطني فقد أكد الاتحاد العام بأنه يتعلق بتضامن الحركة النقابية مع الحركات الوطنية في سبيل التحرر والوحدة، وهذا يتم بالمشاركة في مؤتمرات الشباب والطلبة ثم بتحضير استعراضات واحتفالات وطنية تثير النزاعات الثورية التحريرية في نفوس أبناء الشعب[1].

2 . أهداف الاتحاد العام التونسي للشغل:

منذ أن تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل، حددت وسطرت أهدافه، وذلك خلال المؤتمر التأسيسي الذي قام على إثره الاتحاد في 20 جانفي 1946 ومن أهم هذه الأهداف نجد:

. ضرورة استقلال البلاد لتحقيق استقلال العمال ومهما قيل عن استقلالهم فإن ذلك يبقى صوريا طالما أنه وجدت في ظل الاستعمار الذي يتحكم بمقدرات البلاد.

. التخلص من الرأسمالية الجشعة للاستعمار والتي تنهك قوى العمال التونسيين وتسلبهم حقوقهم.

. باعتبار أن الوضع السياسي في حياة جميع الأمم ما هو إلا صورة عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي السائد فيها لأن السياسة هي نظام الحكم العام المسيطر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي فقد رأى الاتحاد العام التونسي للشغل ضرورة توحيد وتنظيم جميع المشتغلين بالفكر واليد والمتقاعدين منهم على النطاق الوطني أي أن جميع العمال التونسيين يعملون كيد واحدة تقف في وجه الظلم والاستبداد[2].

. النهوض بأوضاع العمال الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بوعيهم والدفاع عن مصالحهم المعنوية والمادية، وقد تجلى ذلك واضحا من خلال المطالب التي صدرت عن الاتحاد العام التونسي للشغل خلال عقده للمؤتمر التأسيسي، وجاءت على النحو التالي:

- ✓ العقود المشتركة والزيادة العامة في الأجور وأنظمة التقاعد.

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص201.

[2]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص135.

- ✓ النظر في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالمواد الغذائية والمطالبة بتوزيع أزياء الشغل.
- ✓ تحسين وضعية العمال الفلاحين من ناحية الأجور والمنح العائلية والعطل الخالصة الأجر وأسبوع عمل بـ 40 ساعة لكافة عمال القطاع[1].

. هدف آخر سعى الاتحاد لتحقيقه وهو متعلق بإنشاء اقتصاد وطني مستقل متحرر من كل تبعية وتحقيق توزيع عادل للثروات الوطنية، بما يضمن طموحات جميع الشغَالين والفئات العمالية والشعبية، كما رأى الاتحاد أن واجب الطبقة العاملة في بلاد محتلة هو أن تكون في طليعة الكفاح التحريري قبل كل شيء ورأى أنه من الخطأ الفاحش أن ينزوي العمال في نقاباتهم ويعكفوا على أنفسهم يطالبون برفع الأجور وتحسين ظروف العمل في بلاد مهددة بالابتلاع الأجنبي الفرنسي.

. كما سعى الاتحاد إلى ضرورة الوحدة بين أجزاء المغرب العربي من خلال دعم الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب من أجل الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة العربية وبناء التكامل الاقتصادي.

. التعاون مع الحركات النقابية في العالم طبقا لمبادئ الاتحاد العام التونسي للشغل ومساندة جميع الشعوب المضطهدة والمكافحة من أجل استرداد سيادتها وتقرير مصيرها، كما سعى الاتحاد العام إلى الدفاع عن الحريات العامة والفردية وترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[2].

ألح الاتحاد العام التونسي للشغل على ضرورة تثقيف جماهير العامل عبر ترسيخ مفهوم التضامن والتعاون لديهم من خلال المحاضرة التي ألقاها الزعيم فرحات حشاد يوم 20 ديسمبر 1946 أمام طلبة شمال إفريقيا في باريس، عندما مثل مشكل تعديل الأجور المحور الرئيسي للجزء الأول من أشغال المؤتمر القانوني الثاني (21/19 ديسمبر1947) موقع ربطه بطبيعة الحال بمسألة الأسعار التي أولاها الاتحاد اهتماما خاصا، واعتبر حشاد أنها

---

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص135.

[2]. محمد سيف الإسلام بوفلاقة: حشاد فرحات في مرآة المفكر المجاهد مهدي عبد الحميد، مجلة المستقبل العربي، ع17، بيروت، جوان 2012، ص56.

تتحكم في الحياة الاقتصادية لما لها تأثير مباشر على المقدرة الشرائية للشغالين، كما نلاحظ بأنها تكونت العديد من النقاط في البرنامج المنبثق عن المؤتمر الثالث للإتحاد العام التونسي للشغل المنعقد أيام 17.16.15 أفريل 1949 هي كالتالي: ضرورة تأميم المؤسسات الكبرى ذات المصلحة العامة المقاومة الفعلية والناجعة للبطالة، الاعتراف بحق الشغل للجميع، ثم الرفع من المستوى الاجتماعي والفكري للشعب عبر إقرار التعليم الإلزامي[1].

ومجمل القول فقد تلخصت أهداف الإتحاد العام التونسي للشغل في الدفاع عن العامل في نطاق أوسع وهو مطاق الكفاح من أجل بث الوعي في الطبقة العاملة وهو الهدف ذاته الذي كان يسعى لتحقيقه قادة الحركة الأوائل أمثال عي الحامي إذ أن المقصود هو جعل العامل واعيا بدوره في المجتمع، وبحقوقه وواجباته وبالقوة التي يمثلها عندما يكون منظما وبمسؤوليته في السعي إلى التحرير الوطني، وضرورة الكفاح في سبيل التقدم الاجتماعي، فقد رأى الاتحاد العام بأن عبقرية العامل التونسي لا تعوض وأن الطبقة العاملة هي في صميم الحاضر وهي التي تحدد المستقبل وهي العنصر الفاعل في تغيير عالم لا يحتمل[2].

د . علاقة الإتحاد العام بالأحزاب السياسية الأخرى:

لقد كتب الزعيم النقابي فرحات حشاد سنة 1944 " **إن العامل التونسي لا يمكن له أن يتصور كنفدرالية عامة للشغل تابعة لأي حزب سياسي، فهو يرفض أن يقاد بغطاء النقابة إلى اتجاه آخر غير الاتجاه الذي رسمه العمل النقابي المستقل والحر الذي لا يوجد خارجه سوى الفوضى والغموض**"، إن هذا الرفض لتبعية أي حزب سياسي لا يفضي إلى غياب علاقات مع الأحزاب السياسية خاصة وأن النقابة تضم عمالا من بينهم من كان منظما سياسيا، كما صرح حشاد في جوان 1948 في " المؤتمر العالمي ضد الامبريالية "،" **أني لا أمثل هنا أي حزب سياسي، إني أمثل العمال المنتمين لكل الأحزاب أو العمال المستقلين عن أي حزب** "، وهنا نحن نجد رغبة لدى مؤسسي الإتحاد في إرساء علاقات مع الأحزاب

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص135.

[2]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص106 .107 .

دون استثناء فمثلا مع الحزب الشيوعي وإن كانت العلاقات لا تتصف بالاستمرارية، أيضا سنتطرق لطبيعة العلاقة التي ربطت الإتحاد العام التونسي للشغل بحزبي الدستور وكعنصر أخير سنقف عند الحزب الاشتراكي أو الفرع الفرنسي للأممية العمالية وعن طبيعة العلاقة التي ربطته بالإتحاد العام التونسي للشغل[1].

أ . علاقة الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الشيوعي التونسي:

كان الإتحاد يختلف مع الإستراتيجية التي انتهجها الشيوعيون التونسيون فيما يخص تقبل فكرة وجود فرنسا، لأن الحزب الشيوعي صرح بإمكانية تواجد الفرنسيين ومكافحتهم جنبا إلى جنب مع التونسيين على عكس الحزب الدستوري القديم الذي رفض تماما هذه الفكرة ونادى بالاستقلال التام والرفض المطلق لوجود الفرنسيين[2]، وهنا لم تذكر أي عداوة للإتحاد مع الحزب الشيوعي التونسي كمنظومة قيم وأفكار، والدليل أن قادة الإتحاد العام التونسي للشغل كانوا يناضلون في صلب الكنفدرالية العامة للشغل إلى جانب مناضلين شيوعيين من بينهم من كان يشغل مركز القيادة قبل مارس 1944.

كما لا يمكن إنكار تحالف الحزب الشيوعي التونسي إلى جانب فرنسا في عداوتها مع ألمانيا، ففي جوان 1944 صرحت سكرتارية الحزب الشيوعي بتونس في نداء للشعب جاء فيه:" **إن المعركة التي نخوضها يجب أن تتواصل حتى تحرير فرنسا الكلي إلى حد القضاء على الهتلرية عدو الإنسانية، وسيحدد مصير تونس بهذه المعركة وسيبرز إثر نهايتها المنتصرة عالم أفضل، عالم تخلص من الاضطهاد النازي، حيث تكون تونس وفرنسا مشاركتين في مجموعة لأخوية فتسيران إلى الأمام نحو المزيد من الحرية والعيش الكريم** "، وهذا الطرح يأخذ بعين الاعتبار مصالح الحزب قبل كل شيء، وبالتالي مصالح الدولة الأم (فرنسا)[3]، غير أنه كانت هناك روابط والتقاء في وجهات النظر بين الإتحاد العام التونسي للشغل والحزب الشيوعي التونسي، خاصة عندما عرف الحزب الشيوعي تغييرا نسبيا

---

[1]. عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924 . 1956)، تر، رضا بسباس وآخرون، ج2، دار محمد علي الحامي للنشر، تونس، [د.س]، ص27.

[2]. أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص365.

[3]. عبد السلام بن حميدة، المصدر نفسه، ص28.

في أطروحاته الأساسية بشأن ظاهرة الاستعمار والمداخل الفعلية لتجاوزها وبالضرورة نوعية العلاقات التي يجب أن تربط نختلف مكونات الحركة الوطنية، نقابية كانت أم سياسية، وهكذا سيساهم الإتحاد العام جنبا إلى جنب مع الحزب الشيوعي، في لجنة الحرية والسلام التونسية سنة 1948، كما انخرط بالجامعة النقابية العالمية ذات الأكثرية الشيوعية[1]، وفي إطار هذه المساندة قان "النوري البودالي" الكاتب العام المساعد للإتحاد العام التونسي للشغل بإلقاء خطاب بالمؤتمر الدولي "لأنصار السلام"، المنعقد بباريس وببراغ من 20 إلى 25 أفريل 1949 صفق له المناضلون الشيوعيون، وقال في هذا الخطاب:" إننا متيقنون أن الاستعمار الفرنسي لم يكن قادرا على استئناف حرب ضد الشعب الفيتنامي، وكذلك الاستعمار الهولندي لم يكن قادرا على غزو اندونيسيا لولا اعتمادها على قروض مخطط مارشال وعلى مساعدة الولايات المتحدة الفعلية مما مكنها من الطائرات والدبابات والمدافع والرشاشات التي تستعملها الآن كل من فرنسا وهولندا لتحقيق رغبة السيطرة على كل الشعوب التي وقعت تحت هيمنتها وتهديدات الحرب التي يشنها تجار السلاح والرجعيون لم تزد إلا في تدعيم الوضع العالمي لصالح الامبريالية التي كانت وما تزال عدونا الرئيسي"[2].

إن التقاطع بين الإتحاد العام التونسي للشغل والحزب الشيوعي التونسي، لم يحصل على مستوى التصورات فحسب، بل تجاوز ذلك إلى الفعل، فمع بداية 1950، سيتوحدان في الإضرابات التي شنها عمال رصيف بنزرت، والتي اكتست طابعا سياسيا خاصا[3]، فخلال هذه السنة رفض عمال الرصيف ببنزرت إفراغ أسلحة تتمثل في 44 طائرة إعادة تسليح الحلف الأطلسي والمساعدة الأمريكية، مظهر آخر للتقارب بين الحركة النقابية الوطنية التونسية والحزب الشيوعي التونسي على اثر فشل المفاوضات الفرنسية التونسية المجسم في مذكرة 15 ديسمبر 1951، عندما ساند كل من الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي والحزب الدستوري القديم والإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي الإضراب العام الذي شن لمدة ثلاثة أيام 21 . 22 . 23 ديسمبر، ولتدعيم هذا التقارب

1. أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص365.
2. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص30.
3. أمحمد مالكي، المرجع نفسه، ص366.

توجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي لقيادتي الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم يوم 25 ديسمبر مقترحة عليهما إمكانية اتفاق على برنامج عمل أدنى وتحرك موحد يمكن اتخاذه لإنجاح هذا البرنامج، وفي إطار التضامن الوطني للحزب الشيوعي، عندما قام هذا الأخير بمساع في هذا الاتجاه، ففي 27 جانفي 1952 قدم "الخياري" أحد القادة الشيوعيين، مذكرة لا تتناول مطالب التونسيين الوطنية (إنهاء الحماية) فحسب بل ومطالبهم السياسية أيضا (انتخاب مجلس تأسيسي) ومطالبهم الاقتصادية إرجاع خيرات الشعب التي جردت منه، وقد تحققت وحدة نضالية حقيقية، فقد تجمع ممثلو الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي، والإتحاد في لجنة واحدة من جميع النواحي بتونس وبعثوا برقيات للمقيم العام ولمنظمة الأمم المتحدة[1].

ومجمل القول لقد اتسمت العلاقة بتوافق عميق شكل فيه استقلال الفرد التونسي من الهيمنة بصفة عامة المحور الرئيسي، وذلك لا ينفي وجود نوع من الفتور في العلاقة، التي بلغت أحيانا حد الانتقاد والانتقاد المتبادل[2].

ب . علاقة الإتحاد العام التونسي للشغل بحزبي الدستور (الجديد والقديم):

إن الإتحاد العام التونسي للشغل سيجد نفسه مدفوعا إلى التحالف مع شرائح البورجوازية التونسية التي رفعت شعار الاستقلال وجعلته مطلبها الأساسي لأنه اختار وضع هذا المطلب الوطني في الصدارة، فقد شرح أحد أعضاء الحزب قائلا "... **إن العلاقات مع حزب سياسي طبيعية باعتبار أنه يمثل جماهير مدعوة لمقاومة الاستعمار**" فمنذ 1934 أصبح يوجد حزبان دستوريان، الأول الحزب الجديد ويجمع الطبقة الوسطى، والثاني الحزب القديم ويجمع البورجوازية التقليدية، وكان الإتحاد في سنة 1945 يود إرساء علاقات طيبة مع الحزبين وكانوا ممثلو المجموعتين يحضرون بدورهم اجتماعات الإتحاد[3]، فيما أصبح الإتحاد العام

[1]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص33.

[2]. أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص356.

[3]. عبد السلام بن حميدة، المصدر نفسه، ص36.

التونسي للشغل أثبت مساند للحزب الدستوري الجديد دون أن يندمج فيه، وحمل هذا الحزب البرجوازي على الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية[1].

ويبدو أن العلاقات مع الحزب الدستوري الجديد كانت أوطد، فقد كان قادة كثيرين مثل الحبيب عاشور ينتمون لهذا الحزب، وقد أكد مسؤول في الإتحاد أن مساعدات مالية قدمت للحزب عبر جامعة الموظفين، ويرى بعضهم أن الزعيم حشاد شجع بعض أعضاء الهيئة الإدارية بصفاقس على الانخراط في الحزب الدستوري الجديد[2].

كما اهتم حزب الدستور الجديد بالحركة النقابية وشجع مناضليها، ولما كان حزب الدستور الجديد هو الواقف في طليعة الكفاح السياسي، كان مناضلوه هم الذين ينتخبون في غالب الأحيان ضمن الهيئات القيادية للمنظمة النقابية[3]، وحتى تدعم أكثر فكرة العلاقة الوطيدة التي ربطت الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد، فعندما قرر العمال بصفاقس تنظيم إضرابات في أوت 1947، نجد بأن الحزب الدستوري قد لجأ إلى دعوة التجار و الحرفيين للتضامن مع العمال، وكان التجار والحرفيين بحكم انتماءهم لطبقة البورجوازية الصغيرة أكثر علاقة بالحزب، فقد انعقدت اجتماعات قبيل 04 أوت 1947 لتحديد الإضراب بصفاقس فنظم الحزب الدستوري أحدها.

كما توطدت العلاقة بحزبي الدستور بعد أحداث 05 أوت 1947 الدامية، ففي أوت 1948 بعد مؤتمر الاستقلال نظم الإتحاد إضرابا مشتركا مع كل من الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم، إلا أن توطيد العلاقة غداة 05 أوت كان من باب حماية نفسه، حيث أنه كان المستهدف الوحيد لعملية القمع فهو في حاجة ماسة إلى تحالف، وهكذا كانت مساندة حزبي الدستور ضرورية بالنسبة له، وأعلن الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد غداة المجزرة " إننا بصفتنا وطنيين نندد بشدة بمحاولة خنق الطبقة العاملة، وبكل عمل يرمي إلى تركيعها للقوى الإمبريالية، كما نندد بالاستفزازات الرامية لخلق حالة دائمة

---

[1]. شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية، مصدر سابق، ص204 . 205.

[2]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص38.

[3]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص95.

من الاضطرابات يمكن أن توظف لصالح عدو شعبنا الذي كان دوما يلجأ إلى الطرق السلمية للدفاع عن حياته"، وأصدر الديوان السياسي في الوقت نفسه نداءا للهدوء جاء فيه: " **قد قدم الشعب التونسي في مناسبات عديدة الدليل على نضجه وتملكه بأعصابه، وسيحافظ على هذا المسلك لتمكين الطبقة الشغيلة من مواصلة إنجاحها لقضيتها العادلة في كنف الهدوء، وفي ظلال الاستقلالية** ".

أما الحزب الدستوري القديم فقد قدم بيانا ممضى من طرف صالح فرحات وهو الكاتب العام للجنة التنفيذية للحزب، جاء فيه: " **إن إضراب الإتحاد الذي له مبرراته لا ينبغي أن يتخذ تعِلَة لضرب الحركة النقابية التونسية التي يجب أن تتطور في استقلالية تامة عوضا عن أن تذوب في التنظيمات المزدوجة ذات التأثيرات الأجنبية حيث يجد نفسه رهينة بين أيديها، وأن ضرب الإتحاد يعني المس من الشخصية التونسية**"، وقد توطدت العلاقة بين الإتحاد العام والحزب الجديد خلال سنة 1948 وقد حضر محامون ينتمون للحزب الدستوري الجديد محاكمة نقابي الإتحاد في شهر جانفي اثر إيقافهم بعد أحداث 05 أوت 1947، أين كان الرئيس الحبيب عاشور الكاتب العام للإتحاد الجهوي بصفاقس دستوريا أيضا، ومن هنا يمكن أن توافق الرأي القائل بأنه ليس هناك اختلاف بين قادة الإتحاد والقادة الدستوريين الجدد فيما يخص طبيعة التركيبة الاجتماعية وطبيعة المستوى الثقافي مما جعل الاتفاق بين القيادتين يظهر في مستوى التكتيك السياسي والتصورات الاقتصادية والاجتماعية[1]، كما دخلت علاقة الإتحاد بالحزب مرحلة من التوافق والتطابق إلى درجة أصبح الاستفهام عن إياهما تابع للآخر واردا و مشروعا[2].

وفي سنة 1948 كان بورقيبة غائبا عن تونس فاحتل حشاد صدارة الحركة الوطنية وقد اشتهر حشاد رمز الحركة النقابية الوطنية التونسية بالعديد من المقالات الصادرة الأسبوعية "الرسالة" التي كان ينشطها فريق من الدستوريين الجدد إلا أن " لقاء في مستوى القمة "، بين حشاد وبورقيبة لم يبدأ إلا في سنة 1949 فقد مثل رجوع بورقيبة إلى تونس في 08 سبتمبر 1949 فرصة للنظر في العلاقات التي تربط بين المركزية النقابية والحزب الدستوري

[1]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص40. 41.

[2]. أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص365.

الجديد، وكان حشاد حاضرا في المطار رفقة وفد هام، وغداة رجوع بورقيبة كان وفد الإتحاد من بين الوفود الهامة التي استقبلها وفد تضمن هذا الوفد ممثلين عن الاتحادات الجهوية وعن جامعة الموظفين وعن جامعة التعليم، وكان التفاهم تاما أو يكاد بين حزب بورقيبة والإتحاد وقد خصصت صحيفة " الرسالة " الناطقة بالفرنسية " والحرية " الناطقة بالعربية كل أسبوع صفحة نقابية وفتحت المجال لنشر مقالات مناضل الإتحاد[1]، وكان الإتحاد قد قُبل في الجامعة النقابية العالمية وأحدث ذلك تقاربا مع الشيوعيين الذين كانوا وراء بادرة اللجنة التونسية للدفاع عن الحرية والسلام[2].

ورغم وجود اختلافات طفيفة بين الإتحاد العام التونسي للشغل والحزب الدستوري الجديد فقد كانا يبدوان في نظر الجماهير العريضة تنظيمين متكاملين، لذلك لم يفاجأ أحد بقيادة حشاد الكاتب العام للإتحاد العام التونسي للشغل للحركة الوطنية بصورة تكاد تكون جلية عندما كان قادة بارزون من الحزب الدستوري الجديد في السجن، وخلال هذه الفترة القمعية الرهيبة من طرف الاستعمار الفرنسي، عبر مؤتمر الحزب الدستوري الجديد المنعقد في 18 جانفي 1952 عن مواقف جذرية فأعلن أن مواصلة المفاوضات مع فرنسا أمر لا جدوى من ورائه ولا يحسم الخلاف بين البلدين إلا إلغاء الحماية والاعتراف بالسيادة للدولة التونسية، فقد شن الحزب الدستوري والإتحاد معا إضرابا ضد القمع في 19 جانفي 1952 وصرَح مؤسس الإتحاد في فيفري 1952 لمبعوث إثر مظاهرة نظمتها عناصر من الحزب الدستوري الجديد أمام مقر المقيم العام وقذفت خلالها قوات الأمن قنابل جرمت ثمانية أشخاص وتم إيقاف 45 شخصا، " **إننا لا نقدر على التشديد علينا يمثل تلك الأعمال فهي نتيجة مباشرة للقمع الفرنسي، وعندما يستمر التفاوض يلجأ الشعب للسلاح** "[3]، لقد توحدت رؤى الإتحاد العام والحزب الدستوري إذا في مسألة الاستقلال كما كانت العلاقة بين الطرفين قائمة على احترام استقلالية كل منهما هي التي ترسم للحركة الوطنية أهدافا واضحة وأساليب مثالية، تكون منها برنامج الإتحاد العام التونسي للشغل، فحرية العمل بالنسبة إلى الأحزاب السياسية تقي حرية نقابية تضمن استقلالية نقابية مبنية على مسؤولية ورشد الطبقة الشغيلة، والممارسة

[1]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص41.

[2]. أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص366.

[3]. عبد السلام بن حميدة، المصدر نفسه، ص45.

الديمقراطية داخل المنظمة تعني إقرار ممارسة الديمقراطية في البلاد[1]، فالصلة التي كانت تربط الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري كانت وثيقة[2]، كما ظل الإجماع قائما على أن الإتحاد العام بتأسيسه وتطور نضاليته، قد شكل مكونا مركزيا غير من موازين الصراع ضد الاستعمار، وأمد الحركة الوطنية بقدرات نضالية بالغة التأثير والنفاذ[3].

ج . علاقة الإتحاد العام بالحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأممية العمالية):

كان الاشتراكيون بالسلطة في فرنسا طيلة الفترة التي نحن بصدد بدراستها باستثناء فترة ما بين (1952 . 1954) وكان الحزب الاشتراكي الفرنسي بصفته حزبا حاكما وراء كل مظاهر القمع الاستعماري، مدفوعا للعمل ضمن الحلف الأطلسي، يضاف إلى ذلك سوء فهمه للمسألة القومية مما منع كل إمكانية تركيز الجامعة الاشتراكية بتونس في الأوساط التونسية

ومثلت النظريات الاندماجية التي قدمها الاشتراكيون وكذلك مشاركتهم في الحملة الصحفية التي شنت بفرنسا وتونس ضد محمد على الحامي مؤسس الحركة النقابية التونسية العقبة التي يصعب تناسيها بسهولة، و قد عبر المنشط الرئيسي للجامعة الاشتراكية بتونس عن موقفه تجاه الحركة الوطنية في مذكراته التي تمثل أهمية كبرى بالنسبة لمؤرخي تونس فقال: " **إن الاحتجاج ضد القمع أو حتى ضد سياسة التمييز يبدو لي شرعيا ويشير في التعاطف مع التونسيين، أما إن كان ذلك الاحتجاج يعني الرجوع إلى حياة عتيقة تجاوزها التاريخ فلا أرى ذلك مثاليا فحسب بل أمرا خطيرا** ".

أما الإتحاد العام الذي علق أمالا كبيرة بالحزب الاشتراكي نجد بأن ما جرى في تونس كان مخيبا للآمال، فسرعان ما خابت الظنون في "جان مونس" المقيم العام الاشتراكي الجديد الذي حل بتونس سنة 1947، الذي تصرف في البلاد بفردية مطلقة واستبدادية منقطعة النظير، وكان يسانده حينها " الحزب الاشتراكي "، ودعمته صحيفة " تونس الاشتراكية " كما خسرت الجامعة الاشتراكية من جهة أخرى المحامي " دوران " أحد مناضليها والذي كان

[1]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص95.

[2]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص344.

[3]. أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص366.

محبوبا من النقابيين التونسيين، إذ خرج عنها وكشف عن فضحه للاشتراكيين فكتب في ديسمبر 1947 بأعمال فرنسا[1]. ومن منطق احتقار الاشتراكيين للعمال الوطنيين التونسيين وعدم إعطاءهم الحق في نيل حريتهم، لم يكن الاشتراكيون الديمقراطيون مؤهلين لكسب محبة العمال وذلك بإعلانهم: " **أنه من واجبهم التدخل في حياة شعوب المستعمرات، وجعل النقابات مع المدرسة والبلدية أداة لمشاريعهم الاندماجية**"، وقد ساهم التحول الذي حدث في أواخر 1949 . 1950 في إعطاء الاشتراكية الرسمية صورة متميزة دون أن يجلب ذلك دخول الوطنيين التونسيين بجامعة تونس الاشتراكية[2] التي تعلقت همتها إلى سنة 1949 بوضع برنامج للإصلاحات الرئيسية التي يجب إجراؤها بتونس في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد زكاه المجلس القومي للحزب الاشتراكي في مارس 1947 كما لوحظ تحرك في صفوف الجالية الفرنسية بتونس إذ تحركت فروع كثيرة واحتجت، لقد قامت الجامعة الاشتراكية بمواجهة موقفها عندما أعلن مؤتمر ديسمبر 1949: " **إن للبلاد التونسية مكانا مرسوما يتمثل في وضعية دولة مشاركة تسيير بها في مراحل سريعة إلى الاستقلال ضمن مجموعة تتألف حول فرنسا** "، واعترف هذا المؤتمر بأن صيغة تطبيق وضعية الدولة المشاركة: " التي يجب أن تحل محل نظام الحماية البالي " ينبغي أن تضبط في معاهدة تبرم بكامل الحرية بين الطرفين فيتمكن التونسيون بفضلها من مباشرة تسيير شؤونهم بصورة ديمقراطية حقيقية، تدريجيا بسرعة[3]. ولم ير النقابيون التونسيون أية مصلحة في القيام بعمل مشترك مع الاشتراكيين نظرا لضعف قاعدتهم العمالية، كما دعا الحزب الاشتراكي لخلق أسس جديدة للتعاون الفرنسي . التونسي، كما عبر عن احتجاجه ضد الإجراءات الاحتياطية الجديدة التي اتخذتها الإقامة العامة ضد النقابيين[4].

لقد وافق المؤتمر القومي الثاني والأربعون للجامعة الاشتراكية في ماي 1950، بعد أن ضبط بصورة مرضية تعاقب المراحل المفضية إلى إلغاء الحماية وهنا نسجل أجرأ نوقف إيجابي اتخذه الحزب الاشتراكي في المسائل الاستعمارية وغداة اغتيال الزعيم فرحات حشاد،

---

[1]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق،ص ص55 . 57.

[2]. المصدر نفسه، ص57.

[3]. شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية، مصدر سابق، ص214.

[4]. عبد السلام بن حميدة، المصدر نفسه، ص57.

عبرت اللجنة المديرة للحزب الاشتراكي المجتمعة يوم 10 ديسمبر 1952 للعمال التونسيون عن مشاعر الحزن والاستنكار التي أحس بها الاشتراكيون بفرنسا اثر الإعلان عن الاغتيال كما أعلنت مرة أخرى أنه لا يفضي إلى حل المشكل التونسي حلا مرضيا إلا المفاوضات النزيهة بين الحكومة الفرنسية والرجال الممثلين فعلا للرأي العام التونسي لإرساء الاستقلال الداخلي للدولة التونسية وتمتيعها بمؤسسات ديمقراطية واجتماعية عصرية، كما عبرت لائحة صادرة عن ندوة الأحزاب الاشتراكية المنعقدة من 06 إلى 15 جانفي 1953 عن مساندتها لشعوب شمال إفريقيا التي تكافح من أجل التحرر الوطني[1]، من هنا لم يعد الاستقلال يعتبر هدفا خياليا بل خاتمة تطور محدود الأمد من المتحتم تقدير مراحله المتوالية، وهو يرتبط بضروريات ديمقراطية وتحقيق اشتراك تونسي فرنسي لا يمكن أن يقام إلا على التكافل غير أن هذه المعطيات المذكورة كانت قد أثارت احتجاجات عنيفة في الجالية الفرنسية ضد الجامعة الاشتراكية وحتى في بعض عناصر الحزب الاشتراكي، وزادت آمال التونسيين وثوقا، وهكذا احتفظت جامعة تونس الاشتراكية، المتركبة بالخصوص من الإطارات بنفوذ لا يتناسب مع ضآلة عدد منخرطيها[2].

من هنا نستطيع القول أنه وفيما خص العلاقة التي ربطت الإتحاد العام التونسي للشغل بالأحزاب الثلاثة التي ذكرناها نجد أن العلاقة التي ربطت الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الشيوعي التونسي وحزبي الدستور لم تكن عدائية بقدر ما كانت تضارب نوعا ما في الأفكار لا غير وليس العدائية بمعنى الكلمة أما ما يخص الحزب الاشتراكي ففي البداية كانت العدائية واضحة، لوضوح السبب وهو أن الحزب الاشتراكي كان يدعم فكرة تواجد فرنسا في تونس وكان يعارض تماما فكرة حق التونسيين في تقرير مصيرهم أو استقلالهم ومع تغير العديد من المعطيات على الساحة الدولية تغيرت تلك الأطروحات التي كان يقدمها الحزب الاشتراكي فنجده يدعم التونسيين في مسألة حقهم التحرري ويندد الاستعمار الفرنسي بالجرائم التي كان يرتكبها في حق الشعب التونسي عامة والطبقة الشغيلة بصفة خاصة.

---

[1]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص57. 58.

[2]. شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية، مصدر سابق، ص214.

ثانيا: دور الإتحاد العام التونسي للشغل في الداخل

كانت الحركة النقابية هي الناطق الأمين باسم كل الطبقات الكادحة والحية للبلاد، تسهر عليها في الحاضر وتعد لها المستقبل، لذا نجد النقابيين في مقدمة كل حركة تقدمية وفي طليعة كل حركة تهدف لضمان استقلال البلاد والحرية، وهكذا وضع وجود الدولة الاستعمارية في الميزان بصفة صريحة، وبدأت النضالات السياسية التي دفعها الإتحاد العام التونسي للشغل كي تؤثر على الحياة النقابية الوطنية التونسية[1]، عندما قام الإتحاد بدعم مركزه في مطلع 1947 على الصعيد الداخلي وذلك بقيامه بعمل مطلبي واضح ومستمر بهدف الحصول على تمثيل المنظمة، مهما كان الثمن، في جميع الهياكل والهيئات التي تناقش فيها المشاكل المطروحة للعمال، وكان هذا التمثيل في محيط يسوده تعدد الحركات النقابية أمرا حيويا، وقد جعل من قادته القضية الرئيسية، يجب أن يقدر الإتحاد العام التونسي للشغل الطرف الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في أي سياسة تقوم على أساس الحوار أو المواجهة مع الطبقة العاملة[2]، فبعد أن أرسى الإتحاد قواعده، دخل المعركة السياسية والعسكرية ليس ذلك فحسب بل وبرز على المستويين الاقتصادي والاجتماعي أيضا.

أ. دوره السياسي والثوري:

إن الفكرة التي نشأ عليها الاتحاد العام التونسي للشغل هي فكرة الاستقلالية النقابية والعمالية، التي اندمجت فيما بعد بالاستقلالية للوطن التونسي ككل وعليه أصبح الاتحاد قوة فاعلة في الصراع الذي عاشته تونس، وكان في مقدمة القوة الاجتماعية والسياسية الرافضة للجمود والتخلف، والطامح إلى إقامة مجتمع تسوده الحرية والرَفاه الاجتماعي، لذا نجده قد خاض معركته الاستقلالية في الحصول على الحق النقابي، وعارض بشدة المحاولات الرامية إلى تهميشه من سلطات الاحتلال الفرنسي، فشكّل العمال مع الأدباء والمفكرين قوة وطنية

[1]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص07.

[2]. نور الدين حشاد، مرجع سابق، ص102. 103.

واحدة، حيث اجتمعوا ووحَدوا كلمتهم في مؤتمرهم في شباط من عام 1945، وطالبوا بالحكم الذاتي للبلاد التونسية.[1]

لم يكن الاتحاد العام التونسي للشغل ضد أي عمل سياسي، على العكس بل أن هذه المنظمة واكبت تطور الوعي الوطني، وشهدت تسييسا عبر مراحل،[2] ويبدو أن مسار التسييس الذي كان جنينيا في المؤتمر التأسيسي في جانفي 1946، وانطلق واضحا في الإضرابات الاحتجاجية ضد إيقاف السياسيين بعيد مؤتمر الاستقلال في أواخر أوت 1946 قد قوى بعيد أحداث 04 أوت 1947،[3] عندما أعلن عمال معمل الجلد في مدينة صفاقس إضرابهم للمطالبة بحقوقهم النقابية، وقد أدى ذلك إلى حدوث مواجهات دموية مع سلطات الاحتلال، ذهب ضحيتها العديد من العمال، فأثار ذلك حفيظة الفرنسيين الذين بدءوا ينتبهون لهذه الحركة ويخططون لإضعافها والقضاء عليها، والتخلص من قائدها، غير أن السلطات الفرنسية لم تستطع الوقوف في وجه هاته الحركة وإبعادها عن أهدافها بل كانت حافزا لمضاعفة نشاطها وأخذت تعمل على تقوية تنظيماتها وترسيخ أفكارها، إذ تمكن قادة الاتحاد العام من مواكبة تطور الظروف الموضوعية التي تساعد على تبلور الوعي الوطني فكانت لهم قناعة بوجود علاقة جدلية بين النضال النقابي والنشاط الوطني[4]، إن أقل ما يمكن أن يقال عن إضراب أوت 1947 أنه كان إضرابا سياسيا واضحا، فقد عقد الاتحاد العام التونسي للشغل تحالفاته مع تنظيمات ممثلة لكتل اجتماعية أخرى وخاصة مع الأحزاب السياسية وقد كان الاتحاد ضحية القمع الذي تسبب في ثلاثين قتيلا وعدة جرحى وفي محاكمات كثيرة منها محاكمة الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوي" بصفاقس" بخمس سنوات سجنا وعشر سنوات حضر إقامة، ولم تكن هذه التحالفات من أجل الدفاع عن الحريات فقط، بل كانت أيضا من أجل النضال ضد الامبريالية باعتبارها المسؤول الأول عن الاضطهاد السياسي.

---

[1]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص90.

[2]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص04.

[3]. المصدر نفسه، ص11.

[4]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه، ص91. 92.

وغداة تلك الأحداث سنة 1947، لم يكن بوسع الاتحاد وهو في وضعية سيئة إلا أن يعي بأن العمل النقابي في غياب الضمانات الأساسية للحريات يبقى هشا[1]، وقد تجلى ذلك بوضوح عندما صرَح فرحات حشاد في ديسمبر 1948، وقد حمَل الاستعمار الفرنسي مسؤولية كل المصائب التي تعاني منها البلاد فقال:" أنظروا إلى ما حولكم تجدون أيادي الاستعمار وراء أي نكبة من نكباتنا"، و من هنا أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل على يقين بضرورة الربط في عهد الاستعمار بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي، فابتدءا من سنة 1949، يجعل الاتحاد العام المطالب السياسية في المقام الأول بفضل قادته و المتمثلة في: تعويض المجلس الكبير بمجلس أمة منتخب ومسؤول عن أعماله أمام الشعب التونسي إضافة إلى تكوين وزارة تتمتع بكامل الصلاحيات الحكومية الديمقراطية المسؤولة عن أعمالها،[2] وعند حصول الاتحاد العام التونسي للشغل على اعتراف " الاتحاد الدولي للنقابات الحرة" SISL [3] أين ورد في أحد المقالات الصادرة بالفرنسية التابعة للاتحاد،" هل يكون للعمل النقابي معنى بدون الضمانات الأساسية للحريات التي يطمح إليها كل رجال العالم؟ وهل يمكن تحقيق الانجازات الاجتماعية والاقتصادية لدى شعب لا ينعم بخيرات الديمقراطية؟ وكيف يمكن للحركة النقابية أن تتطور في بلد لا يوجد فيه ضمان للحريات الفردية والطبيعية"[4]، كما صرَح فرحات حشاد في مارس 1950 قائلا:" إذا أردنا البحث عن أسباب الفقر الذي نحن فيه، ليس من الصعب التفطن إلى الحقيقة الأليمة من أن سياسة الاستعمار هي المسؤولة الوحيدة عن كل ذلك"[5]، ورغم تأكيد الاتحاد على أنه من العبث المطالبة ببعض التحسينات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية عندما تكون السياسة الحكومية هادفة بالضبط إلى عكس ما تتطلبه المصالح الشعبية وذلك بتنفيذها لمبادئ السيطرة القائمة على قوة السلاح" فلا يعني ذلك بأية حال من الأحوال التراجع في أهمية

---

[1]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص13.

[2]. المصدر نفسه، ص14.

[3]. وهي النقابات التي أنشأها المعسكر الرأسمالي الأمريكي في عام 1951 لمقاومة الاتحاد النقابي العالمي الذي كان يسيطر عليه الماركسيون، أيام الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والشرقي/ أنظر: سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص 92.

[4]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص136.

[5]. عبد السلام بن حميدة، المصدر نفسه.

النضال الاجتماعي إذ يضيف:" إن نضال الاتحاد العام من أجل التحرير ليس إلا مظهرا لكفاحه من أجل التحرير الاجتماعي".

وهنا نجد استمرارية الاتحاد العام التونسي للشغل في تنديده للاستعمار والتصعيد في لهجته فواصل مسيرته ليقوم بإضرابات سياسية، كان من أهمها الإضراب الذي شُنَ يوم 23 نوفمبر 1950، احتجاجا عن القمع الاستعماري[1]، عندما قرَر عمال شركة الفلاحين الفرنسيين بمنطقة" النفيضة" الإضراب العام مطالبين بحقوقهم النقابية كعمال زراعيين، فما كان من هذه الشركة الاستعمارية إلا أن رفضت الاستجابة لمطالبهم، وقامت هذه الأخيرة باستدعاء الشرطة والجيش.[2] لقمع هذا الإضراب الشرعي ووقع صدام عنيف دامٍ، حصدت فيه القوات الاستعماري عشرات العمال في " النفيضة" أعلن الشعب العربي في تونس تضامنه الكامل مع العمال والإضراب العام في كافة القطر التونسي، ولم تكتف السلطات الاستعمارية بحصد العمال في تلك المنطقة بل امتدَت يدها إلى "سوق الخميس" و"زغوان" فواجهت إضرابات العمال هناك بقمع وحشي فسقط شهداء كثيرون تحت ضربات الاستعماريين[3]، أين صرَح قادة المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد في مارس 1951 :" سيصبح النضال النقابي متصلا أكثر فأكثر بالنضال الوطني الذي تخوضه الشعوب ضد كل نزاعات الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية"[4].

من هنا بلغ مسار التسييس أوجَه فصرَح خلال هذا المؤتمر بكل وضوح أن الواجب الوطني هو واجب العمال الأول، كما برهن الاتحاد العام على رغبة قيادة الحركة النقابية في توحيد صفوف الوطنيين وتصعيد النضال ضد المستعمر، كما ساهم حضور ممثلي الوزراء التونسيين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني الرابع للاتحاد لأول مرة في تاريخ المنظمات النقابية التونسية في إبراز البعد السياسي للعمل النقابي، وان لم تهمل المسائل الاجتماعية والاقتصادية خلال أشغال هذا المؤتمر الذي حرص فيه قادة الاتحاد على إحكام الربط بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي، فالعديد من التحركات التي نظمها الاتحاد بُعيد

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص203.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص93.

[3]. الطاهر عبد الله، المصدر نفسه.

[4]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه، ص94.

مارس1951، طغى عليها الجانب السياسي، ومن المبادرات البارزة في هذا المجال ما قام به " حشاد" في ماي1951، على اثر تأسيس لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي التي انبثقت عنها لجان فرعية في كل مناطق البلاد التونسية والتي قامت بتعبئة القوى الحيَة بالبلاد للدفاع عن الحرية والديمقراطية والعدالة، فقد تمكنت هذه اللجان من تجنيد الجماهير العريضة، وأرهفت حس الرأي العام لضرورة الدفاع عن الحريات، كما أخذت الإضرابات التي اندلعت يوم 29 نوفمبر1951، للاحتجاج عن الاضطهاد الاستعماري[1] وذلك في مناجم الجنوب، وفي قطاع البريد والنقل بتونس[2] بعدا سياسيا واضحا[3]، أين كانت مقدمة لموجة الإضرابات العامة السياسية التي افتتحت بإضراب21 ديسمبر 1951، الذي مثَّل ردة فعل العمال إزاء جواب الحكومة الفرنسية السلبي على المطالب الوطنية التونسية.

لقد حدث في هذه الفترة منعرج هام في الحركة الوطنية التونسية[4]، إذ رفضت الحكومة الفرنسية تلك المطالب وذكَرت من جديد بمبدأ " السيادة المزدوجة"، لتحدث مصادمات مع سلط الحماية خاصة بعد مجيء المقيم العام الفرنسي" دي هوتكلوك De Hautechoque " في 13 جانفي 1952 [5]، أي أن الخاصية السياسية كانت هي المسيطرة على النضالات النقابية التي أصبحت تمارس جنبا إلى جنب مع الأحزاب السياسية ومثال ذلك الإضراب العام يوم 19 جانفي 1952 الذي تم تنظيمه مع الحزب الدستوري الجديد للاحتجاج على القمع، ومرة أخرى أُطلق الرصاص على المضربين، واعتقِل عدد من العمال التحقوا بالسجن مع مناضلين دستوريين من بينهم " الحبيب بورقيبة" وكذلك بقادة الحزب الشيوعي، وقادة اللجنة التونسية من أجل الحرية والسلام، فتواصلت النضالات العمالية كما تواصلت الاعتقالات للشخصيات النقابية من بينهم " أحمد التليلي" يوم 14 فيفري 1952، وهو عضو

[1]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص138.

[2]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص16.

[3]. نور الدين الدقي، المصدر نفسه.

[4]. عبد السلام بن حميدة، المصدر نفسه.

[5]. نور الدين الدقي، المصدر نفسه.

الهيئة الإدارية للاتحاد والكاتب العام للاتحاد الجهوي بقفصة،[1] وأُعيد الحبيب عاشور إلى السجن[2]، وهكذا وفي الفترة التي تعمَم فيها القمع إلى درجة أنه مسَ الوزراء التونسيين، ظهر الاتحاد بصفة أكبر منظمة وطنية قانونية ناطقة باسم كل الحركة الوطنية التونسية،[3] وبقي محافظا على هياكله النقابية، مشجعا المبادرات التي تدعم المقاومة المسلحة كما قام بتكثيف اتصالاته بالكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة "SISL " لجلب التأييد العالمي، وعندما أحسَت السلطة الاستعمارية بأن سياسة القمع قد وضعتها في طريق مسدود، عادت إلى المناورة فقدم وزير الخارجية الفرنسي " روبرت شومان" خطة إصلاحية، بادر قادة الاتحاد برفضها[4]، كما قاموا بتسخير إمكانيات الاتحاد إلى حمل السلاح ضد الاحتلال وبذلك اتخذت المقاومة شكل صدام عنيف بين الشعب من جهة والسلطات الاستعمارية من جهة ثانية، فتم تكوين خلايا سرية داخل المدن والقرى لضرب عملاء الاستعمار وتهديد مصالحهم.[5]

في تلك الأثناء بدأ الشعب في المقاومة وتصفية العناصر العميلة والمتعاونة مع الاستعمار[6]، وبالمقابل لم تكن السلطات المحتلة مكتوفة الأيدي بل سلَطت عصابتها(اليد الحمراء)[7]، لاغتيال النقابي فرحات حشاد عندما صرَح " **بأنه لا يمكن أن تنال الجماهير الشعبية حقوقها إلا بالاستقلال الذي لا يأتي إلا بالكفاح المسلح**"، فصحيح أن الحركة العمالية والحركة الوطنية عامة قد فقدت رمزا بارزا من رموزها، لكن ذلك لم يكن نهاية المطاف في النضال الوطني للحركة العمالية والنقابية، بلا زادها إصرارا على المضي قدما في الطريق الذي رسمته عبر مبادئها والأهداف التي عبَرت عنها، وخلال الفترة بين(1952. 1954)، عمَت تونس اضطرابات واسعة، فقد صعَدت عصابة اليد الحمراء عملياتها

---

[1]. عبد السلام بن حميدة، مصدر سابق، ص16.

[2]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص138.

[3]. عبد السلام بن حميدة ، المصدر نفسه.

[4]. نور الدين الدقي، المصدر نفسه، ص139.

[5]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص95.

[6]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص204.

[7]. وهي منظمة إرهابية معظم أعضائها من رجال البوليس الفرنسي والمتعصبين، مهمتها اغتيال واعتقال الوطنيين التونسيين، قام بتشكيلها المقيم العام الفرنسي(دي هوتكلوك) بعد وصوله لتونس مباشرة / أنظر: سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه، ص96.

فارتكبت جريمة أخرى من جرائمها، حيث قامت باغتيال " الهادي شاكر"[1]، كذلك صعَدت عملياتها في القتل الجماعي[2]، والاعتداء على الحرمات، فلم تترك تلك المنظمة الإرهابية وسلطات البوليس والجندرمة والجيش مكانا في القطر التونسي إلا وارتكبت فيه جرائمها الفظيعة ضد شعب أعزل، وكانت تحت حمى مطاردتها للمجاهدين والعناصر الوطنية وبتأثير الغضب، توجه ضرباتها الطائشة فتنال من الأبرياء وتلحق بهم دمارا لا حدَ له، ومع هذا فإن المقاومة الوطنية استمرت بل زادت شدة على مر الأيام، ولم تحُلَ سنة 1954 حتى كانت المقاومة المسلحة في الجبال قد أخذت تدخل في دور حاسم مما أجبر السلطات الاستعمارية على إعادة النظر في سياستها الاستعمارية في بتونس،[3] كما أن قادة الاتحاد العام وبعد اغتيال زعيمهم" حشاد"، جعلوا الكفاح الوطني في مقدمة طموحهم من أجل نيل الاستقلال، فقد صعدوا للجبال ليواصلوا الكفاح، وكان هذا النضال العمالي الشعبي هو أقوى مظاهر النضال الوطني في تونس.[4]

في 1953 وبعد اغتيال " حشاد"، تسلم الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل "أحمد بن صالح"[5] فسار على النهج نفسه الذي سار عليه الزعماء النقابيون الذين سبقوه حتى استقلال البلاد، وجاءت الظروف التي ساعدت التونسيين على نيل استقلالهم وفي مقدمتها كفاح أهل البلاد أنفسهم ضد المحتل بكل الوسائل المتاحة، بعد مناداة قادة الاتحاد بضرورة إخراج المحتل بالقوة، فضلا عن انبثاق ظروف مساعدة فيما بعد مثل قيام الثورة في المغرب عام 1953، وفي الجزائر عام 1954، تضاف إليها هزيمة فرنسا الكبرى في معركة " ديان

---

[1]. وهو أحد أعضاء حركة الفلاحين التونسيين الذين كان لهم دور في حركة التحرير الوطني / أنظر:سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص96.

[2]. المصدر نفسه.

[3]. حيث شعر المقيم العام الفرنسي" الجنرال دي لاتور" بضرورة إيقاف القتال في البلاد وإعطاء تونس والمغرب الاستقلال ليسهل القضاء على الثورة الجزائرية / أنظر: المصدر نفسه، ص97.

[4]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص205.

[5]. ولد عام 1926، درس بالمعهد الصادقي وأكمل دراسته الجامعية في باريس عام 1945، أصبح أمينا عاما للحزب الدستوري الجديد، نفي إلى مدينة(بو) الفرنسية، وفي عام 1948 عاد إلى تونس وواصل نضاله في الحزب الدستوري والاتحاد العام التونسي للشغل، تولى الأمانة العامة في 1954، ثم انتخب نائبا لرئيس الجمعية التأسيسية بعد الاستقلال عام 1956، وفي سنة 1957 أصبح وزيرا للصحة والأشغال العمومية / أنظر: أحمد بن صالح، تونس التنمية والمجتمع حوار مارك نرفان ، دار الكلمة للنشر، تونس، 1890، ص39. 40.

بيان فو" سنة 1954، اثر انسحاب الجيش الفرنسي من فيتنام، كل ذلك أجبر فرنسا على تغيير سياستها في تونس والمغرب حيث قام رئيس الحكومة الفرنسية " منديس فرانس Mendes France" بالسفر إلى تونس أين التقى بالباي " محمد الأمين" في الحادي والثلاثين من جويلية 1954، وقال له " **نحن على استعداد لأن ننقل إلى التونسيين المؤسسات التونسية، الممارسة الداخلية للسيادة**".

هنا بدأت المفاوضات في الرابع من سبتمبر 1954، في أثناءها طلبت فرنسا تسليم رجال المقاومة(جيش التحرير التونسي) للسلاح، وعلى إثرها توقفت المفاوضات، لكنها عادت بسبب تصاعد الثورة المسلحة في المغرب عام، واندلاع الثورة الجزائرية فكان آنذاك " الحبيب بورقيبة" يؤيد إلى حد كبير المفاوضات مع فرنسا، غير أنها لقيت معارضة من " صالح بن يوسف" الأمين العام للحزب الدستوري الجديد والذي أقلق نشاطه السلطات المحتلة، مما أدى إلى فصله في الثالث عشر من أكتوبر 1955، أما ما تعلق بالحركة العمالية وقتها، فقد توحَد نشاط الاتحاد حتى عام 1955 في تيَار الحركة الوطنية، في الوقت نفسه الذي أصاب فيه الخوف" بورقيبة" من الاتحاد الذي تكونت لديه جماهير واسعة على الساحة السياسية، خاصة عندما قام أحمد بن صالح وصرَح قائلا " **إننا سنحدد برنامج عمل في إطار الوحدة القومية، وسنعمل من أجل تحقيق طموحات الشعب**".[1]

حاول بورقيبة أن يضم النقابات العمالية تحت جناحه حيث قال " **إني أريد أن أجلب انتباهكم أنتم أيها العمال حول أهمية الوحدة، لأن الطبقة العاملة لم تزل منذ عشرات السنين عرضة للدعاية الماركسية التي تهدف إلى تجزئة الشعب إلى طبقات متنازعة مع بعضها البعض**"، وبعد تعيين أحمد بن صالح أمينا عاما للاتحاد وهو ليس من الطبقة العاملة بقدر ما هو من المثقفين، فاعتبر أن الحركة النقابية يجب أن تصبح أساس الدولة الديمقراطية، فأراد أن تكون هذه النقابة آلة لتحرير الشعب تحريرا شاملا.[2]

كما تحدث بن صالح بعد استلامه رئاسة الاتحاد عن رؤيته لدور الحركة النقابية في تغيير المجتمع قائلا " **إن الحريات لا تبنى على البؤس والقهر والفوارق الفاحشة، وليس**

[1]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص98.

[2]. المصدر نفسه، ص102.

هناك أي تنظيم هيكلي في المجتمع أحق وأقدر على تغيير ذلك الواقع المستحكم غير الحركة العمالية في أعماقها الشعبية وفي أبعادها الوطنية الشاملة وامتدادها في المحيط والإقليم، وهذا المفهوم يتباين حينئذ مع المفهوم الضيق، لكون الحركة العمالية حركة مهنية بالمعنى القاصر أو الجاف للعبارة، من دون أن يعني ذلك ألا تكون للإنسان مطالب حياتية وحاجات يومية حيوية، إنما ينبغي أن تتنزَل في صميم رؤية واسعة تتجاوز الذات ولكن لا تلغيها أو تعزلها، فمن أبرز الأحلام التي راودتني وراودت الكثير من أبناء جيلي تغيير التركيبة الاجتماعية عندنا فما أشد ما كنا عليه من التَوق إلى إحداث تغيير جذري في المجتمع وما أعنف ما كان يعصف بنا من التَوق إلى أن نمسك بالوسائل النافذة من القدرة على عجن المجتمع ثم نحته من جديد"، إلا أن هذا الرأي لم يمنع "أحمد بن صالح" من أن يدافع عن دمج النقابة بالحزب، غير أن أصحاب الحزب(بورقيبة)، رفضوا هذه الفكرة بل حاربوها، كما سعى الحزب وزعيمه إلى الاعتماد على الطبقة العاملة، وعندما قامت ثورة الفلاحين في 1954، سارع "بورقيبة" إلى تصفيتها، فيما كانت الطبقة العاملة التونسية تعاني الضنك الشديد في ظل السيطرة الأجنبية، فكان الشعب التونسي يخوض المعارك الطاحنة بدعم من الحركة النقابية ومساندتها، كما تحتَم على العمال التونسيين أن يساهموا في معركة التحرر الوطني، وكانت جبهات الكفاح تضم قوى الشعب الخيَرة، فكان للعمال دور بارز ومؤثر فيها لتتوحَد القوى، وكان الاستقلال في 1956 عندما اضطر الاستعمار إلى الخروج من البلاد التونسية[1].

بعد حصول تونس على الاستقلال بدأ " أحمد بن صالح" يتفرغ للعمل الاجتماعي وتطوير البلاد، وبعد سيطرة حزب الدستور الجديد على الحكم الذي لطالما زكّاه الاتحاد العام التونسي للشغل ودعمه، وجَه هذا الحزب ضربته للحركة النقابية الشعبية القومية، فتم إقصاء قادة الحركة الذين بدءوا يطالبون بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي للطبقة العاملة، إلا أن البورجوازية الجديدة التي ورثت الاستعمار في الامتيازات، وجهت ضربتها للاتحاد العام وأمينه العام "أحمد بن صالح" الذي عُزل من منصبه وهو في طريقه إلى المغرب لحضور مؤتمر الحركات النقابية في المغرب العربي، والذي كان مقررا عقده في الدار البيضاء وقد

[1]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص102. 103.

بلغه خبر إقصاءه من منصب الأمين العام بعد نزوله من الطائرة مباشرة، كان ذلك في ربيع 1956، ولم يمر على استقلال تونس شهران واستطاعت بورجوازية حزب الدستور الجديد أن تنهي دور الحركة النقابية في تونس،[1] تلك الحركة التي كرَست مبدأ أن " سعادة الطبقة الشغيلة مقترنة بسعادة الوطن وبراحته ولا يمكن تحقيق الازدهار الاجتماعي تحت نفوذ النظم الاستعمارية".

ب . دور الاتحاد الاقتصادي والاجتماعي:

لقد أصدرت السلطات الفرنسية على امتداد الفترة الممتدة ما بين 1884. 1946، سلسلة من النصوص التشريعية والتنظيمية، مكنت الفرنسيين والأوروبيين العاملين في تونس والجزائر والمغرب من مجموعة من الحقوق الخاصة بأوضاعهم المهنية (الأجور، ساعات العمل، العطل السنوية، الراحة الأسبوعية، الأمراض المهنية، فسخ العقود والمنازعات وحوادث الشغل...)، وأيضا بالوسائل النضالية لتحسين الأوضاع في حق الانتماء النقابي والإضراب، بالمقابل حرمت العمال في أقطار المغرب العربي الثلاثة من الإفادة المطلقة والشاملة من تطبيق هذه النصوص سواء على مستوى الحقوق وتطويرها لما هو أفضل[2]، لكن الأوضاع شهدت مجموعة من التغييرات، إذ يمكن اعتبار اندماج النقابات العمالية المستقلة مع الجامعة العامة للموظفين التونسيين في صلب الاتحاد العام التونسي للشغل خلال مؤتمر 20 جانفي 1946، مكسبا هاما وقفزة نوعية في النضال الاجتماعي للأجراء التونسيين، لأن توحيد صفوف العمال والموظفين في إطار تنظيم نقابي تونسي موحَد لم يحصل من قبل إذ لم تتمكن جامعة عموم العملة التونسية من تجسيد هذه الوحدة التي ساهمت بدون أي شك في تدعيم مطالب وتحركات الطرفين، رغم أن تأسيس الجامعة العامة للموظفين التونسيين يعود إلى ديسمبر 1936،[3] لقد أقرَ الاتحاد من بين مبادئه كفاح العمال الاجتماعي وهو في الوقت نفسه كفاح سياسي وطني، فواجب على العامل أن يناضل من أجل حقوقه وأهدافه وبغية التغيير الاجتماعي واكتساب الحق المشروع، كما أبرز الاتحاد

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص205.

[2]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص107.

[3]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص134.

العام للعمال التونسيين بأنهم واقعون تحت سيطرة الاستغلال الرأسمالي والمتعلق بوسائل الملكية ووسائل الإنتاج، وفوق هذا الاستغلال هناك استغلال استعماري يستولي على البلاد المغلوبة على أمرها.[1]

من هنا اتخذ الاتحاد العام التونسي للشغل على عاتقه مسؤولية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما عارض بشدة المحاولات الرامية إلى تهميش الحق النقابي من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي، فدعا الاتحاد العام لتحقيق هذه الأهداف إلى إتباع سياسة التشغيل الكامل، بوضع مخطط عام للتجهيز يلبي حاجيات العمال وبإنجاز برنامج أشغال كبير يوفر التجهيزات الصناعية، الصحية، والتعليمية للبلاد، كما طالبت المنظمة الشغيلة بأن يسترجع الشعب التونسي سيطرته على المناجم، المواصلات، الغاز، الماء والكهرباء،البنوك والأراضي الفلاحية، وبأن يقع تسيير هذه القطاعات بطريقة تضمن مساهمة العمال،[2] لقد احتلت المسائل الاجتماعية الصدارة لدى الاتحاد العام التونسي للشغل، ففي المؤتمر الأول للاتحاد والمنعقد في جانفي 1946، حيث تقدَم بمجموعة من المطالب منها: الزيادة العامة في الأجور والمنح العائلية، والعطل الخالصة الأجر إضافة إلى تحسين وضعية العمال الفلاحين، كما كان الاتحاد يدعو العمال للتوحد والتعاون فيما بينهم، ومن ذلك الخطاب الذي قام بإلقاءه أحد القادة النقابيين "حشاد"، أمام طلبة شمال إفريقيا في 20 ديسمبر 1946، أين رسَخ لدى الجماهير ضرورة التكافل والوحدة، أما في 20 جويلية 1947، فقد قام الاتحاد بتنظيم اجتماع بتونس حضره 2000 عاملا، فقام القادة النقابيون بتقرير تنظيم الإضراب العام يوم 05 أوت، وذلك للمطالبة بالرفع من الحد الأدنى المعيشي للعمال، أما في المؤتمر الثالث للاتحاد والذي كان في أفريل 1949، فقد ركّز الاتحاد على جوانب اجتماعية واقتصادية من شأنها أن توفر حياة أحسن للعمال، عندما طالب بتأميم المؤسسات الكبرى، فبدأت الحركة النقابية التونسية تتلمَس أولى معالم طريق بلورة برنامج اجتماعي واقتصادي يعبر عن مصالح الطبقة العاملة، وقد تبنَى ذلك المؤتمر الرابع للاتحاد

[1]. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص203.

[2]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص135.

العام التونسي للشغل في مارس 1951، حينما طرح برنامجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، اعتبر التحرر الوطني أداة للتحرر الاجتماعي ومن هذه المكاسب نجد:

أ. تحسين شروط العمل والحياة للعامل:

حيث ضمنت تشريعات الأجر التي طرحها الاتحاد العام التونسي للشغل في كل مؤتمر تقريبا لتحقيقها وتطبيقها، أنه لكل عامل مستوى يتناسب مع نوع عمله ومؤهلاته ومستوى الأسعار والأجور في المجتمع، كما سعى الاتحاد إلى تحقيق توازن صعب، يهدف الأول فيه إلى رفع مستويات المعيشة، وزيادة الإنتاجية وتحسين توزيع المداخيل، وفي الوقت نفسه، يهدف الثاني إلى خفض كلف الإنتاج وما يتضمنه ذلك من زيادة فرص الاستثمار، تشجيع الصادرات، والسياحة والإفادة من تدني الأجور فينتج من إجراءات الاتحاد حماية العامل داخل وخارج عمله والحفاظ على مستوى الإنتاج.[1]

ب . تطوير قوة العمل وتوفيرها:

يعد هذا مدخلا أساسيا لانجاز العمل وتحقيق أهدافه، وهو يمكن أيضا من تحسين مستوى أداء العامل، إضافة إلى تحسين دخله وتقوية انتماءه إلى عمله ومؤسسته، والجدول الآتي لعائدات الزراعة لسنة 1955 يوضح لنا ذلك:[2]

المزارعون	العدد بالآلاف	إجمالي العائدات الزراعية(بمليارات الفرنكات)	عائدات الفرد(بآلاف الفرنكات)
العمال المزارعون	**135**	**10**	**74**
صغار المزارعين	**80**	**07**	**90**
المزارعون المتوسطون	**105**	**15**	**150**

[1]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص109.

[2]. المصدر نفسه، ص110.

كبار المزارعين التونسيين	**45**	**20**	**450**
الأوروبيون	**05**	**16**	**3200**
المجموع	**370**	**68**	**3964**

ج . ربط قضايا العمال مع قضايا التنمية:

شمل هذا المكسب التنسيق والتوافق بين العمل والعمال وقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالتالي انتهاج إستراتيجية للتنمية وخطتها الشاملة، كما يستلزم ذلك دراسة شمولية تضم مختلف الميادين أهمها ضرورة تحسين دخل العامل وظروفه الحياتية، إلى جانب ضرورة تحسين العملية الإنتاجية ومتابعتها، وما يولَده من فوائض تسمح باستمرارية العملية الإنتاجية،[1] وهكذا ارتبطت المسائل الاجتماعية بالمسائل الاقتصادية ارتباطا وثيقا، وطالب الاتحاد العام التونسي للشغل بتغيير جذري للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد حسب برنامج منسق يُرجى من ورائه تحسين اقتصاد البلاد لاستثمار مواردها وعبادها.[2]

ثالثا: دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الخارج.

رأينا بأن الاتحاد العام التونسي للشغل وخلال الحقبة الاستعمارية، قد ساهم في النضال ضد المستعمر، إضافة إلى دوره الاجتماعي من خلال الإضرابات والمصادمات الدامية مع قوات الاحتلال، ومواقف قادته من مختلف القضايا المطروحة على الساحة التونسية،[3] لأن الاتحاد كان يؤمن أيضا بضرورة إقامة علاقات أخوية مع جميع الأقطار المغاربية والعربية والدولية، بهدف نشر النقابات في تلك الأقطار وتوحيد العمال تحت راية نقاباتهم.[4]

---

[1]. سعد توفيق البزاز، مصدر سابق، ص113.

[2]. نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص135.

[3]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية الاتحاد العام التونسي للشغل(1946. 1956)، مجلة كلية التربية الأساسية، ع:13، جامعة الموصل، 2013، ص01.

[4]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، المصدر نفسه، ص123.

فمنذ تأسيس الاتحاد العام سعى قادته إلى طرح القضية التونسية وإسماع صوت التونسيين للعالم وذلك من خلال انضمام الاتحاد العام بالاتحاد العالمي للنقابات الحرة، بعدما كان تابعا للاتحاد النقابي العالمي، كما كان يشجع فكرة إنشاء نقابات يحقق بها العالم العربي مشروع الوحدة إضافة إلى مشروع الوحدة المغاربية، التي اعتبرها ضرورية للوقوف في وجه السياسة الاستعمارية والقضاء على مخططاتها، هذا ما سنتطرَق إليه في هذا الجزء أي نشاط الاتحاد العام التونسي للشغل على المستوى الخارجي، حيث سنتعرَف على أهم إسهامات ذلك التنظيم في الساحة المغاربية، كما سنذكر نشاطه مع الدول العربية مثلا " دولة مصر" وموقفه من القضية الفلسطينية، ثم كيف برز الاتحاد في المنظمة العالمية للنقابات الحرة أي دوره العالمي.

أ. دور الاتحاد في المغرب العربي:

كان الإيمان بضرورة وحدة الحركة النقابية في المغرب العربي يترسَخ في أذهان القادة النقابيين الذين أدَوا دورا ريَاديَا فيه بين أعوام 1946. 1956،[1] فحاولوا جاهدين للتوحيد بين أقطار المغرب العربي، والعمل داخل إطار نقابي واحد يسعى ويقوم على الأهداف نفسها، ففي العشرين من ديسمبر 1946، قام " حشاد" بإلقاء محاضرة في مقر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بباريس، وضَح من خلالها طموحات الاتحاد ورغبته في توحيد جهود الحركة النقابية بالمغرب العربي،[2] حين صرَح :" **إن هذا المشروع عزيز علينا طالما حلمنا به ..إن حظ بلدان شمال إفريقيا الثلاثة وثيق الارتباط وقضيتها واحدة على وجه الإطلاق، وعلى هذا يجب إحكام عقد الرباط الأخوي المتين الذي يربط بين الطبقة العمالية في الأقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية شمال افريقية، وهكذا يمكننا تنظيم جامعة قادرة على الدفاع عن مصالح الطبقة العمالية في الأقطار الثلاث ذات المصير المشترك**"، وهذا يعني أن انجاز تكوين الرابطة النقابية لإفريقيا الشمالية أصبح مطمح القادة النقابيين، الذين شعروا بوجوب تكتلهم للقيام بواجبهم، وكخطوة ثانية من أجل تحقيق مشروع الحركات النقابية المغاربية، ففي 1947، قام الكاتب العام للاتحاد بتوجيه نداء إلى عمال المغرب العربي

[1]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، مصدر سابق، ص124.

[2]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص01.

والتأكيد على وضرورة توحيد الأقطار المغاربية بإضافة ليبيا إلى الخارطة السياسية للمنطقة،[1] ووجَه في هذا الصدد الكاتب العام خطابه فقال:" إن حظ شغَالي إفريقيا الشمالية مشترك، هم يشتكون من نفس الآلام ويقاومون نفس الأعداء، ولذلك لن يتسنى لهم النجاح إلا بتحقيق وحدتهم واشتراكهم في بذل ما لديهم من القوى وإخلاصهم في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة.

لذا فإن الاتحاد العام التونسي للشغل، أول منظمة نقابية مستقلة في إفريقيا الشمالية، يوجه نداءه إلى كافة الشغالين الشمال إفريقيين، مهما كانت وضعيتهم، لينظموا داخل نقابات مستقلة بجميع أنحاء الجزائر والمغرب،[2] وقد كشف هذا النداء عن الأبعاد المغاربية لعمل الاتحاد العام التونسي للشغل ومسيرته، ومن خلال قادته وإيمانهم المطلق بالحتمية التاريخية لإرساء العمل النقابي المغربي بفضل اتصالاتهم المباشرة مع القيادات المحلية ومحاضراتهم وخطبهم وأفكارهم، ومن بين المحاضرات نجد المحاضرة التي تم إلقاؤها بمقر طلبة شمال إفريقيا في مارس 1947، أين مثلت الدعوة إلى التوحد والانضمام في نقابة مستقلة محور هذه المحاضرة، وكان لذلك التوجيه أثره الواضح في العمال المغاربة، فأدَى ذلك إلى تضامن عمال المغرب مع العمال التونسيين في أثناء الإضراب الدَامي يوم الرابع من أوت 1947، الذي حدث بسبب الصدامات التي وقعت بين العمال التونسيين والقوات الفرنسية في " صفاقس"، وقد عبَر عمال المغرب عن ذلك في برقية رفعت إلى الاتحاد العام التونسي للشغل معلنين احتجاجهم الشديد ضد تدخل القوات العسكرية الفرنسية لإفشال ذلك الإضراب، ونتيجة لذلك ازدادت ثقة العمال المغاربة باتحادهم(اتحاد العمال المغربي) وطالبوا عن طريقة برفع أجورهم محذرين من إعلان إضرابهم في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم وإعادة تضامنهم مع العمال التونسيين.[3]

---

[1]. بعدما كان مصطلح المغرب العربي قبل هذا التاريخ يقتصر على تونس والجزائر والمغرب الأقصى، وهو ما نرى فيه دلالة على أن شعوب المنطقة نجحت في العودة إلى هويتها الوطنية والقومية رغم كل الجهود التي بذلها الاستعمار لطمس تلك الهوية / أنظر: المختار الطاهر كرفاع، النضال السياسي للنقابات العمالية في المغرب العربي(1947. 1961)، جريدة ستار تايمز، ع: 37، 2015، ص03.

[2]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، مصدر سابق، ص124. 125.

[3]. المصدر نفسه، ص125. 126.

من هنا حيَا الاتحاد العام التونسي للشغل هذه الوقفة الشجاعة من العمال المغاربة واتحادهم في المؤتمر الثاني في 20 ديسمبر 1947، وعبَر من خلاله على ضرورة وحدتهم وتضامنهم بتوثيق الصلات بين الحركات النقابية المغاربية،[1] لقد شكّل تأسيس لجنة تحرير المغرب في جانفي 1948، التي انضم إليها كل الزعماء المغاربة خطوة مهمة في وحدة عمل الأحزاب الوطنية المغاربية، لأن الطبقات العاملة كانت خاضعة للهيمنة السياسية نفسها، وللاستغلال الاقتصادي نفسه الذي كان يمارسه الاستعمار الفرنسي، فنظرا لتقدم الحركة العمالية التونسية وقوَتها وتنظيمها بالنسبة لباقي بلدان المغرب العربي، فإن قادة الاتحاد العام كان عليهم أن يستخلصوا النتائج التي كان يفرضها الواقع السياسي بالمنطقة، وذلك بضرورة إرساء تنظيم نقابي مغاربي قادر على النضال بفعالية ضد الرأسمالية والنظام الاستعماري،[2] كما أكد المؤتمر الثالث في أفريل 1949 على أهمية تنسيق الأعمال النقابية في المغرب العربي، وذلك ضمن برنامج عمل محدد وإقامة مؤتمر نقابي للمغرب العربي لتكوين جبهة عمال شمال إفريقيا، وطالب الاتحاد بتأميم المؤسسات الكبرى ذات المصلحة العامة، ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي للشعب عن طريق التعليم الإلزامي أين أكد الاتحاد وقياداته بأن هذه المطالب لن تتحقق إلا بالكفاح الوطني بغية تحقيق الاستقلال الوطني ومنه تحرر البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.[3]

كان هدف الاتحاد العام التونسي للشغل خلق أرضية لالتقاء النقابيين التونسيين والجزائريين والمغاربة في سبيل خوض نضال مشترك، عن طريق وحدة العمل بين الأقطار الثلاثة وذلك بالدفاع عن مصالح الطبقة العاملة فيها وتوحيد صفوفها لمواجهة الاحتلال، وهي محاولة لتفكيك المنظمات النقابية الفرنسية وإزالتها من أقطار المغرب العربي عن طريق مساعدة العمال في المغاربة على تكوين منظمات مستقلة عن الفرنسيين، حيث أكد المؤتمرون بالقول :" **إن نجاح حركتنا لا يمكن أن ينتهي إلا متى ما حصلت الطبقة العاملة الشقيقة على حقوقها وأن هذه الحقائق تجعلنا نهتم بكل ما يلاقيه إخواننا العمال**

---

[1]. سعد توفيق البزاز ، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص03.

[2]. شكيب أرسلان، حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب(1943. 1952)، مجلة فصيلة ع: 13، 1986، ص27.

[3]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، مصدر سابق، ص127.

في المغرب والجزائر من عراقيل ومظالم"[1]، وهذا ما حصل حيث وجَه المجلس القومي للاتحاد في الخامس عشر من ديسمبر 1950 رسالة إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة يرفض فيها مشروعهم(وهو الانضمام إلى الجامعة النقابية الفرنسية C.G.T)، واستبشر بقيام العمال المغاربة بالتظاهر في باريس منفصلين عن العمال الفرنسيين، وتكوينهم لجنة نقابية خاصة بهم، في حين أصروا على مبدأ وحدة العمل النقابي الذي يعتبر من بين أهم أهداف الاتحاد العام.[2]

ولم يحل عام 1951، حتى غدا البعد المغاربي في فكر الاتحاد العام التونسي للشغل وعمله واضحا وبالغا أوجَه، فقد وقع إضراب عام احتجاجا على القمع الفرنسي في المغرب الأقصى، فأكد الاتحاد العام هذا التوجه الوحدوي على لسان زعيمه "حشاد" في المؤتمر الرابع إذ صرَح :" **إن الوحدة المغاربية شيء واقعي وعميق لا جغرافي فقط وإنما وحدة في المُصاب الذي سلطه الاستعمار على أقطارنا المغلوبة على أمرها، ووحدة الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل في العمل الذي سيُفضي في نهاية الأمر بفضل جهاد الشعوب المغاربية وتضحيتها إلى الفوز بحياة العزة والكرامة**" وإذا نظرنا إلى علاقات الاتحاد بدول المغرب العربي،" ليبيا" مثلا، فإنه على الرغم من قلة المصادر التي تحدَثت عن ذلك، فقد كان هناك اهتمام شديد من قبل قادة الاتحاد بليبيا التي يمكن عن طريقها أن يؤذوا دورا في توحيد الحركة النقابية في الوطن العربي عن طريق الجامعة العمالية للنقابات الحرة، حيث أيَد قادة الاتحاد اللائحة الخاصة بتكوين منظمة تابعة للجامعة في منظمة الشرق الأوسط، مطالبين إياها جميع أقطار المشرق والمغرب العربي عن طريق ليبيا، وخاصة بعد حصول ليبيا على استقلالها السياسي مطلع عام 1952، كما أكد قادة الاتحاد عن استعداد منظمتهم بأن تساعد في انجاز مهمتهم في ليبيا والمشرق العربي، إضافة إلى تقديم الدعاية النقابية والوفود في تلك المناطق التي يحتاج إليها العمال العرب لتنظيم أنفسهم من أجل تحقيق مطالبهم الاجتماعية وتحسين ظروف عملهم وحياتهم التي يطمحون إلى تحقيقها.[3]

---

[1]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص03.

[2]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، المصدر نفسه، ص128.

[3]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، المرجع نفسه.

في تلك الأثناء لم تكن السلطات الفرنسية غائبة عن كل تلك الأحداث، كما لم تكن راضية، لأن قادة الاتحاد العام كانوا يعتمدون في نضالهم الوطني على طبقة العمال وهي الطبقة الغالبة في البلاد، وبفضلهم أصبح التيَار الوطني المعادي للاستعمار الفرنسي على أوجَه، وعندما شعر الاستعمار وعملاؤه بخطورة نشاط الحركة النقابية المغاربية، كان التدبير لاغتيال الزعيم النقابي" فرحات حشاد" في الخامس من ديسمبر 1952، أين كان لصدى اغتياله الوقع الشديد على نفوس المغاربة، ففي الدار البيضاء وجميع المدن المغربية أُعلن الإضراب العام احتجاجا على ذلك الجُرم الذي اعتُبر ضربة موجهة لوحدة الحركة النقابية بالمغرب العربي، فقرر الاتحاد العام للنقابات المغربية باتفاق مع حزب الاستقلال المغربي إعلان الإضراب لمدة يوم واحد تعبيرا على استنكار الاغتيال، كما أصدر الاتحاد نداء ندَد فيه بهذا العمل ودعا إلى إعلان الحداد والإضراب يوم الثامن من كانون الثاني1952، ليقوم عمال السكك بالدار البيضاء بالإضراب، فوقعت صدامات بينهم وبين الشرطة، مما أودى بحياة 500 شهيد وجرح المئات.[1]

إزاء ذلك الموقف قررت الجماهير العمالية عقد تجمع لمواجهة الموقف فاعتقل على إثرها ثلاثة من القادة النقابيين، وهم "الطيب بوعزة"، "محمد التيباري" و"بلعيد بن عبد الله"، وقد عقد التجمع في المركز العام للنقابات، وضم آلاف العمال جميع النقابيين،[2] إلا أن تلك الإضرابات التي وقعت في المغرب كانت قد أكدت تلاحم المغاربة ووحدة كفاحهم والتفافهم حول كلمة واحدة، فنجد بأن إضرابات مشابهة حدثت في الجزائر، ففي التاسع من ديسمبر 1952، أعلنت الإضرابات في العاصمة الجزائرية ووهران، كما نُظمت مظاهرات احتجاجية على اغتيال الزعيم "حشاد"، الذي ورغم رحيله لم يتخلَ قادة الحزب عن واجباتهم ومبادئهم، إذ حرصوا على تدعيم العلاقات مع نقابات المغرب العربي، خاصة في إطار الجامعة العالمية للنقابات الحرة، ففي أوائل 1953 حصلوا على منحة من هذه المنظمة ساعدتهم في إعداد دروس باللغة العربية حول تنظيم النقابات وإدارتها، فحضر تلك الدروس 23 نقابيا تونسيا و10 من ليبيا، وقد تقدم الاتحاد بشكوى إلى المجلس الاقتصادي في

[1]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، مصدر سابق، ص130. 131.

[2]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص03.

المؤتمر الثالث للجامعة العالمية للنقابات الحرة، بسبب التعدي على الحريات النقابية في تونس والمغرب الأقصى.

وفي إطار مواصلة الاتحاد العام التونسي للشغل لكفاحه الوطني ودعمه لمشروع الوحدة المغاربية، نجد دعمه الكبير للقضية الجزائرية إبان ثورتها المجيدة في أول نوفمبر 1954 مساندة ودعما داخليا وخارجيا من قبل الاتحاد، كما أدان هذا الأخير القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية والمتمثل في إعلان حالة الطوارئ بالجزائر أين أصدر التصريح التالي:" **إن إعلان حالة الطوارئ في الجزائر يعتبر حقا أخطر الحوادث التي وقعت منذ شهر نوفمبر 1954، وستجتاز الجزائر الشقيقة مرحلة من الشدة نعرف جيدا مقدار ثقلها وكابوسها...ونحن لا يسعنا إزاء هذا الحادث الخطير إلا أن نعلق مقتنا الشديد لأساليب التعسف التي تتبعها السياسة الاستعمارية، وإننا نعلن لإخواننا الجزائريين في هذه الظروف الشديدة التي يتجاوزونها عن عميق تمنياتنا وأن يتجاوزوا هذا الظرف العصيب لما عرفوا به من قوة الصبر والمجادلة حتى ينبثق الفجر**".[1]

من خلال هذا التصريح، تبيَن لنا بأن القضية الجزائرية قد حظيت بالدعم والمساندة من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي اعتبرها قضيته ويظهر ذلك جليا من خلال الاجتماعات التي كان يقوم بها، والتي ما طفقت تتطرق في كل مرة إلى أوضاع الأهالي في الجزائر والجرائم التي يتعرضون لها من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي،[2] أما في المؤتمر الخامس للاتحاد العام التونسي للشغل الذي عُقد في جويلية 1954، وبعد تعيين "أحمد بن صالح" أمينا عاما خلفا لحشاد، أخذ العمل الاتحادي يأخذ طابع الشدة والصلابة، فأكد ضرورة توحيد الصفوف إذ قال:" **سنعمل على إنشاء نقابات حرة بالشمال الإفريقي لمقاومة الاستعمار البغيض**"، فكان ذلك حافزا لإنشاء نقابة حرة في المغرب مستقلة عن الاتحاد العام لنقابات العمال الفرنسية بالمغرب، ليتأسس بذلك الاتحاد المغربي للشغل عام 1955، وكان الاتحاد العام التونسي للشغل أول المهنئين للنقابيين الوطنيين في المغرب.[3]

---

[1]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص04.

[2]. حسن حبيب اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص194.

[3]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، مصدر سابق، ص133. 134.

أما في المؤتمر السادس للاتحاد العام والمنعقد في 20 مارس 1956، والذي أكد على أهم مبادئه في الوحدة لأبناء المغرب العربي، فكانت تعتلي منصة المؤتمر أعلام كل من دولة (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا)، وجاءت في التقارير المقدمة للمؤتمر حول قضية تحرير الجزائر ما نصه:" كفاح الجزائر كفاحنا القومي وأنتم على علم بموقف الشعب التونسي بأسره والاتحاد من ضمنه إزاء كفاح الجزائر الباسل، فالتأكيد مطلق في جميع الميادين في الداخل والخارج" [1]، كما أسهم الاتحاد التونسي لدى الجامعة العالمية للنقابات الحرة لمساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الموافقة لقبول انتسابه إليها بوصفه أحد الأعضاء، بل أسهم الاتحاد العام التونسي للشغل على مساعدة الثوار الجزائريين بالسلاح وعلى رأسهم "أحمد التليلي" الذي قام بنقل السلاح في شاحنات الحرس الوطني التونسي لدعم الثورة الجزائرية.[2]

ب . دور الاتحاد في الدول العربية:

من بين الجهات التي عمل الاتحاد العام التونسي للشغل على تكوين علاقات طيبة معها، تتمحور على التعاون والتضامن والاتحاد المشترك من أجل النهوض بالأوضاع التي يعاني منها العالم العربي وتحسينها، نجد علاقاته الجيدة مع دول المشرق العربي تحديدا مصر، فكانت هناك علاقات بين عمال القطرين التونسي والمصري نتيجة للرابط الديني والقومي والوطني الذي هدف لرفع المستوى الاجتماعي للعمال وتحقيق الاستقلال، وقد توطدت هذه الأواصر بعد المؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية العالمية بباريس في 25 سبتمبر 1945، الذي اشترك فيه ممثلون عن النقابات المصرية والتونسية، وجرت خلال المؤتمر اتصالات ولقاءات لتنسيق العمل والمواقف وسبل تطويرها، وفي منتصف جويلية 1946 دعت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التونسيين إلى تنظيم إضراب عام معادٍ لبريطانيا بمناسبة مرور 64 عاما على احتلالها لمصر، فأولت(منظمة الاتحاد الإقليمي) اهتماما كبيرا لما كان يحدث في مصر، وما تعرَضت له الطبقة العاملة من اضطهاد وقمع، كما

[1]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص05.

[2]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، مصدر سابق، ص134.

عبرت عن تضامنها مع العمال المصريين، في المقابل استنكر هؤلاء أعمال القمع التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في جوان 1946 في "صفاقس" بحق العمال التونسيين،[1]

كما أبدى الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه اهتماما كبيرا بالحركة النقابية المصرية، حيث اهتم (مركز البحوث الاقتصادية والنقابية)[2] بالبحث في تاريخ الحركة النقابية المصرية، لتتطور تلك العلاقات عام 1947 بوقوف الشعب المصري إلى جانب شقيقه التونسي، خلال أزمة المجاعة التي حلت به إذ أرسل الشعب المصري باخرة محملة بالقمع، لكن السلطات الفرنسية منعت الباخرة من إنزال حمولتها، بل أجبرتها على العودة لمصر، وهذه الحادثة دليل على الترابط بين الشعبين الشقيقين فكان الشعور الأخوي متبادل، موقف آخر يجسد لنا تكافل الطرفين وعلى اثر ظهور وباء "الكوليرا"، بادر التونسيون لمساندة إخوانهم المصريين حيث قامت الجامعة الوطنية للصحة التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل بالذهاب إلى مصر والمشاركة في مقاومة الوباء.[3]

وفي إطار الدعم الكبير الذي قدمه الاتحاد العام التونسي للشغل، أي مساندته للشعب المصري ففي فترة ما بين(1948. 1949)، في نضاله ضد الانجليز، فيما ساعد الاتحاد النقابة المصرية من خلال قبولها في الجامعة النقابية العالمية، مما أعطى لتلك العلاقات دعما قويا خاصة مع تصاعد أعمال القمع التي مارستها السلطات المصرية المتعاونة مع البريطانيين بهدف القضاء على قادتها، كما لم تسمح لممثلي النقابة المصرية(الجامعة النقابية) المشاركة في أعمال مؤتمرها الثاني في " ميلانو" بتاريخ 10 جويلية 1949، مما أثار عاطفة العمال التونسيين عندما قام قادة الاتحاد العام بدعوة التونسيين لإحياء شجاعتهم وصلابتهم في النضال الذي يخوضونه.[4]

---

[1]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص04.

[2]. أنشأه الاتحاد العام التونسي للشغل في نهاية عام 1946 في جميع المدن الكبرى بالقطر التونسي وكان ينظم محاضرات نقابية تتناول موضوعات مختلفة / أنظر: سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، مصدر سابق، ص136.

[3]. سعد توفيق البزاز، المصدر نفسه.

[4]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، المرجع نفسه، ص05.

لقد أشار قادة الاتحاد إلى وجوب مساعدة العمال العرب وتنظيم نقاباتهم فيما أدان الحكومة المصرية مما يعانيه العمال المصريون من اضطهاد وقمع السلطة المحتلة، وحين سطرت منظمة الأمم المتحدة مؤتمرها الاجتماعي بالقاهرة في نوفمبر 1950، رحَب به قادة الاتحاد إذ حاولوا الحضور لطرح المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة، لكن السلطات الفرنسية منعتهم من ذلك، ووقفت في طريقهم،[1] إلا أن ذلك لم يثبَط من عزيمة القادة النقابيين، ففي عام 1951 طلب هؤلاء من الجامعة العالمية للنقابات الحرة أن تتدخل من أجل مساندة الشعب المصري وحل النزاع حول مسألة قناة السويس والسودان.

وفي سبيل المساعي التي بذلها الاتحاد، قام قادته بزيارة للقاهرة مثل " أحمد التليلي" و" حشاد" و" محمود المسعدي"[2] بغرض إقناع الحركة العمالية في مصر للانضمام للجامعة العالمية للنقابات الحرة، ومع قيام ثورة جويلية 1952" طلبت هاته الأخيرة من الاتحاد العام التونسي للشغل القيام بحملة لصالحها في مصر والسودان، فقام أحمد بن صالح ممثلا عن الاتحاد العام ومساعده "بيكر" ممثلين عن الجامعة العالمية بزيارة مصر، وبين عامي 1953. 1954 شهدت العلاقات بين عمال الدولتين نوعا من البرود، حيث كانت تونس تمر بأزمة داخلية في الاتحاد العام التونسي للشغل بعد اغتيال زعيمه، أما في مصر فقد كانت الأوضاع متوترة مع الانجليز بين المد والجزر، فبين عامي 1955. 1956، قام " بودالي" وهو ممثل الجامعة العالمية للنقابات الحرة بزيارتين إلى مصر في أكتوبر 1955، لمساعدتهم على تكوين منظماتهم النقابية، ثم استدعي لحضور اجتماع الهيئة الإدارية لاتحاد العمال المصري الذي يضم جميع الاتحادات النقابية في مصر كما قرروا زيارة جميع الأقطار العربية وفي مقدمتها تونس عام 1956.

وإذا تحدثنا عن علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بدولة "فلسطين" فقد كانت القضية الفلسطينية تمثل الاهتمام الأول الذي عُني به، واعتبِرت قضية الأمة الإسلامية كافة بالنسبة

[1]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، مصدر سابق، ص138.

[2]. Mustapha KRAIEM," aluGTT et le Moavement syndical maghrebin avant Iassassinat de Farhat Hached "Revule de Histoire Maghrebine 7eme annee (17-18)ianvier, Tunis 1980, p:42.

له،[1] فمنذ أن أصدرت هيئة الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين بتاريخ 29. 11. 1947، بادر المناضلون في الاتحاد بالتحرك من أجل مساندة النضالات الفلسطينية بغية التصدي للخطر المحدق بها.

ففي شهر ديسمبر 1947، شارك الاتحاد العام التونسي للشغل وأعضاء من الحزب الحر الدستوري والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والاتحاد العام للفلاحين في تكوين لجنة لتنظيم عمليات المساندة للمقاومين العرب الفلسطينيين في تصديهم لقوات الغزو الصهيوني وهو ما أثمر عن تكوين العديد من اللجان الجِهوية وكان الاتحاد العام التونسي للشغل يحتضن أغلبها،[2] فقد كوَن عدد من المناضلين لجنة جِهوية لمساعدة فلسطين، ففي قفصة مثلا وخلال شهر جوان 1948، كان من بين مُكونيها العديد من المسؤولين النقابيين ومنهم " أحمد التليلي" وتولّت طبع مقتطفات تبرع، كما نظمت جمع الأموال، تبرّع حينها أحد المواطنين يُدعى " عبد الرحمان تاج" بخمسين ألف فرنك كانت ثمن بيع منزله، قدمها كاملة لأمين مال اللجنة إضافة إلى تبرعات العديد من النسوة بقطع من الحلي فضلا عن توديع أبنائهن المتطوعين بالزغاريد لحثهم على رفع راية الجهاد ضد الصهاينة دفاعا عن فلسطين، فقد كانت حرب 1948 كارثة على شعبها وطبقتها العاملة الذين أُجبروا على ترك العمل النقابي واندمجوا في صفوف النضال، إذ شهد عام 1949 تحولا خطيرا وغير مفهوم لدى الاتحاد العام التونسي للشغل من القضية الفلسطينية، وخاصة في المؤتمر الثاني للجامعة النقابية العالمية، أين كان موقف الاتحاد سلبيا، وربما يعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

. الهزيمة التي أصابت العرب في 1948 التي على إثرها تم تكوين دولة إسرائيل.

. عدم حصول التونسيين على دعم قضيتهم من جامعة الدول العربية.

[1]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص05.

[2]. أحمد الكحلاوي، مرجع سابق، ص15.

. موقف بعض الاتحادات النقابية(الشيوعية) المؤيدة للحركة الصهيونية ولإسرائيل واعتبار العمال اليهود(الهستدروت)[1] عنصرا تقدميا في الشرق الأوسط،[2] وطوال أعوام 1949. 1956 لم تكن هناك أية اتصالات بين قادة الاتحاد العام التونسي للشغل والحركة النقابية الفلسطينية، وذلك راجع لانشغال الاتحاد العام بقضايا بلاده التحررية أو تلاشي ما يسمى بالحركة النقابية الفلسطينية، لكن الأمر المؤكد أن الاتحاد العام التونسي للشغل سعى وبخطوات حثيثة لمساندة الشعب الفلسطيني ودعم كفاحه التحرري واعتبر بأن القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب والمسلمين كافة.[3]

ج . دور الاتحاد العالمي:

رأى الاتحاد العام التونسي للشغل بأن تحرير الشعوب من الاستعمار هو مهمة من مهام الحركة العمالية، ذلك من خلال انطلاق دعوته للنضال المشترك ضد الامبريالية والتخلص من الهيمنة الاستعمارية، فنلاحظ أن الاتحاد العام ساهم في حركات السلم العالمية، وفي سنة 1949، برزت العديد من التحركات النضالية المشتركة وكان الالتقاء في صلب الكنفدرالية النقابية العالمية، كما أن التضامن الدولي كانت له دوافع سياسية فقد اعتبر قادة الاتحاد بأن حرية الشعوب تطرح عبر التنظيم النقابي الدولي، ورأوا بأنه لا قيمة للانجازات الاقتصادية والاجتماعية لدى شعب محروم من الديمقراطية والحريات الفردية، أين دعوا إلى ضرورة التمسك بالدفاع عن الديمقراطية، فالعمل النقابي مرتبط بمسألة السلم في العالم،[4]

من ذلك المنطلق، قرر الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال قادته الانفصال عن الاتحاد النقابي العالمي (F.S.M)، والانخراط في الاتحاد العالمي للنقابات الحرة (SISL) في جويلية 1951، بعدما تحول الاتحاد النقابي العالمي إلى أداة لخدمة مصالح الدول المحتلة، وعدم موافقة الشركات الاستعمارية على حق الإضراب وعدم تحقيقه لأي مطلب من

---

[1]. وهي حركة نقابية صهيونية كانت تضم العمال اليهود، تأسست عام 1920 ورفعت شعار عبرية العمل ويقصد بذلك إقصاء العمال العرب عن العمل في المشاريع اليهودية الزراعية والصناعية والهدف منها هو السيطرة على فلسطين واستيطانها / أنظر: سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية ، مصدر سابق، ص143.

[2]. المصدر نفسه، ص144.

[3]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص06.

[4]. سعيدة بوهلال، الزعيم فرحات حشاد والتضامن العمالي الوطني والدولي، جريدة الصباح، [د. ع]، 2007، ص03.

مطالب الاتحاد العام التونسي للشغل، مثل تحديد ساعات العمل وحق الإضراب، أين تأكد قادة الاتحاد العام بأن الانضمام للاتحاد العالمي للنقابات الحرة ليس خيارا إيديولوجيا بمعنى اختيار أحد المعسكرين الشرقي أو الغربي، بل هو وليد اعتبارات عدة فالتضامن الدولي أصبح غير ممكن ومنه استوجب البحث عن منظمة تعطي حرية وضمانات أكثر، فكانت الو.م.أ حينها تساند الشعوب في حق تقرير المصير لكل دولة، وانطلاقا من إدراك قادة الاتحاد بأن" السيزل" أي الاتحاد الدولي للنقابات الحرة بمثابة عامل يحرك الحياة الدولية، إضافة إلى تأثيره تأثيرا كبيرا على القرارات التي يرتبط بها مصير الإنسانية،[1] فقد قرَروا خوض نضالهم في قلب العالم الغربي(الولايات المتحدة الأمريكية).

على الرغم من أن الحرب الباردة كانت في أوجها، ففي عام 1951، قام مؤسس الاتحاد العام " حشاد" بحضور مؤتمر النقابات الأمريكية (A.F.L)، الذي عُقد في" سان فرانسيسكو"، وفي أفريل 1951، قام "حشاد" وقبل اغتياله بزيارة ثانية إلى الو.م.أ ليسهم وبشكل فعال في توحيد الحركة النقابية الأمريكية، أين أثارت هذه الزيارة ضجة في الأوساط الفرنسية، فقررت منعه من مغادرة البلاد وبالمقابل قام الاتحاد الدولي للنقابات الحرة بالاحتجاج جراء هذا الموقف.[2]

ومن خلال المؤتمر الدولي لاتحاد التجارة الحرة والذي عُقد في جوان 1952، عرض الاتحاد سياسة فرنسا تجاه العمل النقابي في تونس، ووصفوها بأنها سياسة لا تمد للحضارة بأية صلة، وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار إرادة العامة التي ترغب في ممارسة رأي حُر ديمقراطي، كما عبر قادة الاتحاد عن ثقة التونسيين في الرأي العام الأمريكي ومساندته ودعمه للعمل النقابي في تونس،[3]

أما في بروكسل، فقد أصدر الاتحاد العام التونسي للشغل مقالا باللغة الفرنسية في مجلة "سن ثيسز"(Sun Theses)، تحت عنوان الحركة النقابية في شمال إفريقيا، تعرّض فيه للوضع في المغرب الأقصى ثم الجزائر وأخيرا في تونس، كما نبّه على أن العامل في هاته

[1]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، مصدر سابق، ص146.

[2]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص06.

[3]- Farhat Hached : Tunisian Workers Resist Colonial Repression, international free trade union news , N : 06 , 1952 , p 02 .

الأقطار الثلاثة يضطلع بمسؤوليتين، الأولى هي التحرر الاجتماعي والثانية هي التحرر الوطني،[1] كما أن الاتحاد العام قام بتقديم لائحة عرضها أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الثالث للنقابات الحرة في 1953، عرض من خلالها القمع الاستعماري وزيادة تعسفه على النشاط النقابي في كل من تونس والمغرب الأقصى، مطالبا النقابات الحرة بالنظر في هذا الموضوع وتقديم المساندة بهدف بقاء العمل النقابي على استمرار.[2]

من هنا يمكن القول بأنه كانت للاتحاد العام التونسي للشغل خطوات ايجابية في إطار علاقاته سواء داخل الوطن أو خارجه، كما أنه لم يُوفق في بعض الخطوات بين عامي 1946 و1956، فمن الايجابية نجاح الاتحاد في تكوين جبهة عمال شمال إفريقيا في المغرب ومساعدة الجزائر بإيصال السلاح لها أثناء الثورة المجيدة، كما امتدَ الدعم لليبيا عندما أرسل لجانا نقابية لبث الدعاية ومساعدة العمال الليبيين على تنظيم أنفسهم، أما مشرقيا فقد أقام الاتحاد علاقات ودية مع العمال المصريين، ليس هذا فقط بل ومساندته الكبيرة للقضية الفلسطينية عندما قام بإرسال الجنود والمُعِدَات أثناء الحرب التي خاضها العرب ضد الكيان الصهيوني، وإذا نظرنا إلى نشاط الاتحاد على المستوى العالمي، فنجده قد نجح بإقامة علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية لإيصال صوته إلى العالم الغربي وانضمامه إلى هيئة الأمم المتحدة.

أما الخطوات التي لم يوفَق فيها الاتحاد خلال مسيرته فكانت بسبب وجود المحتل الفرنسي الذي قمع الحركة النقابية واعتقل قادة الاتحاد واغتال النقابيين ما سبّب تعثّرا في عمل الاتحاد، وخلال عامي 1953. 1955 أصاب البرود العلاقات التونسية المصرية بسبب حادثة اغتيال الزعيم النقابي " فرحات حشاد"، فضلا عن ظروف الحزب الحر الدستوري التونسي خاصة الصراع بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، كما كانت الأوضاع متوترة في مصر نظرا لوجود الانجليز، أما ليبيا فكانت غير مهتمة بمشاريع المغرب العربي الكبير، وخلال أعوام 1949. 1956 كان هناك فتور في العلاقات التونسية الفلسطينية بسبب هزيمة العرب عام 1948 وعدم حصول التونسيين على دعم قضيتهم من

[1]. سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص06.

[2]. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية، مصدر سابق، ص146. 147.

جامعة الدول العربية، كما كان موقف الأحزاب الشيوعية الفلسطينية مؤيدا للحركة الصهيونية واعتبار " الهستدروت" عنصرا متقدما في الشرق الأوسط فضلا عن انشغال التونسيين في ذلك الوقت بقضية بلدهم التحريرية وتلاشي الحركة النقابية الفلسطينية.

خاتمـــــــــة

بعد هذه الدراسة المتواضعة " إسهامات الحركة العمالية في الثورة التونسية (1924-1956) "، قمت باستخلاص جملة من النتائج تم تلخيصها في النقاط التالية:

- يُعد الاتجاه الاجتماعي والحركة العمالية من ضمنه، من أبرز الاتجاهات في النضال الوطني ضد الاستعمار وسياسته تجاه الشعوب، ذلك أن المعاناة الخاصة(التمييز الاجتماعي والتمييز في الأجور وغيرها)، تدفع وفي ظل المعاناة العامة للشعب من الاحتلال وسياسته إلى تشديد النضال لانتزاع الحقوق الخاصة والعامة، وتداخل الاثنين معا في النهاية، ويدفع الحركة العمالية إلى التلاحم مع قطاعات الشعب المتعددة للدفاع عن الحرية والاستقلال الوطني.
- أن الحركة العمالية في تونس، لم تكن بعيدة عن هذا التصور في النضال الوطني لتونس على كافة الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فقد انطلقت منذ البداية في فترة الحرب العالمية الأولى مجسدة في جامعة عموم العملة التونسية الأولى (1924. 1925)، وجامعة عموم العملة التونسية الثانية (1937. 1938)، لتؤكد التلاحم المصيري بين نضالها المهني ونضالها الوطني ضد اتحاد العمال الفرنسي وسياسته في البلاد التونسية، إلا أن ضغط الإدارة الفرنسية واحتضانها لاتحاد العمال الفرنسي لم يمكّن التونسيين من تشكيل الواجهات النقابية المعبرة عن حركتهم العمالية والمطالبة بحقوقهم المهنية والوطنية.
- كانت نهاية الحرب العالمية الثانية، بداية لاشتداد ساعد الحركة العمالية التونسية فقد خرجت فرنسا منهوكة القوى من جراء الحرب، وبدأت حركات التحرر الوطني في سائر العالم المستعمر تضغط وبشدة على القوى الاستعمارية، فبدأت الحركة الوطنية التونسية تشدد من نضالها وكفاحها السياسي والعسكري ضد الاحتلال الفرنسي

وسياسته، وعليه فقد تصلب عود الحركة العمالية التونسية، وبدأت تبحث عن إطار تنظيمي يقودها ويوجهها نحو تحقيق أهدافها المهنية والوطنية فكانت البداية لانبثاق الاتحاد العام التونسي للشغل عام 1946.

- لم يكن الاتحاد العام التونسي للشغل وطوال عقد من الزمان(1946. 1956)، مجرد واجهة نقابية للحركة العمالية التونسية، والمدافع عن حقوقها والعامل من أجل تحقيق أهدافها المهنية، بل كان أيضا أحد واجهات الرأي العام، وتيارا اجتماعيا مندمجا في أوسع التيارات السياسية والعسكرية، وهذا الدور الفاعل جعل الإدارة الاستعمارية تنظر بعين الاهتمام إلى قادة الاتحاد محاولة تحييدهم عن الإسهام في النضال الوطني.
- أن الحركة العمالية التونسية، وتنظيمها النقابي والمتمثل في الاتحاد العام التونسي للشغل، لم يقف عند حدود القضية الوطنية التونسية، إنما سعى إلى توحيد الجهد الوطني بالجهد الإقليمي في المغرب العربي وعبر محاولة العمل على إنشاء جامعة ثقافية في المغرب العربي ككل تهتم بالحركات العمالية وتدافع عن قضية الحرية والاستقلال، وحتى وحدة الأقطار المغاربية، فضلا عن الجهود المتناغمة والمتلاحمة مع الجهود العمالية العربية في محاولة الدفاع عن حقوق العمال العرب وقضاياهم المصيرية.
- وأخيرا يمكن القول أن الحركة العمالية التونسية، من خلال التنظيمات النقابية والاتحاد العام التونسي للشغل، وطوال الفترة الممتدة من 1924 وحتى 1956، كانت في انطلاقتها وفكرها وتنظيمها وأهدافها، ممثلا حقيقيا لقضية الشعب التونسي ونضاله الوطني ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته الجائرة، كما كانت الحركة ممثلا للكفاح الوطني في أقطار المغرب العربي، والتي هي وليدة الحركة الوطنية التونسية.

الملاحق

ملحق رقم (1): صورة توضح العدد الأول للمجلة الصادقية في 1926.

المجلة الصادقية

لسان جمعية قدماء الصادقية

تصدر مرة واحدة شهرين

يحرر بتحريرها نخبة من الكتاب التونسيين

فهرست

نور الدين الدقي، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، مصدر سابق، ص 93.

ملحق رقم :(2) شعار وبطاقة الانخراط لجامعة عموم العملة التونسية.

نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص128.

ملحق رقم(3): صور لأبرز قادة الإتجاه الإصلاحي في الحركة الوطنية التونسية .

البشير صفر(1856 – 1917)

محمد الأصرم (1858 – 1925)

علي باش حامبة (1876 – 1918)

الدقي نور الدين ، مصدر سابق ، ص ص 68 – 70 .

ملحق رقم(4) :صورة توضح الجرائد الفرنسية وهي تتابع القضية التونسية بداية 1952.

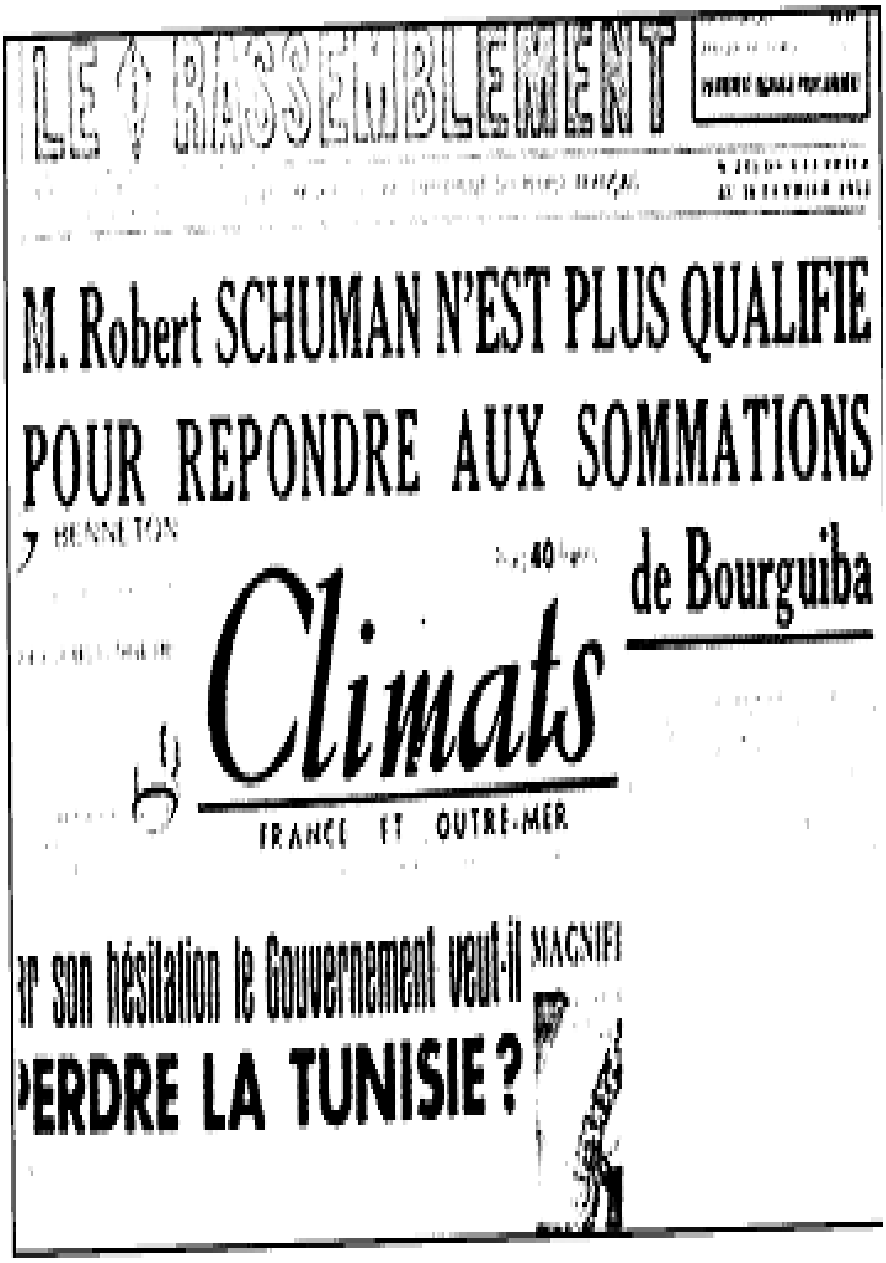
LE RASSEMBLEMENT

M. Robert SCHUMAN N'EST PLUS QUALIFIE POUR REPONDRE AUX SOMMATIONS de Bourguiba

Climats

FRANCE ET OUTRE-MER

ar son hésitation le Gouvernement veut-il PERDRE LA TUNISIE?

نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص152.

ملحق رقم:(5) صورة لرائد الإصلاح في تونس خير الدين التونسي(1810.1879).

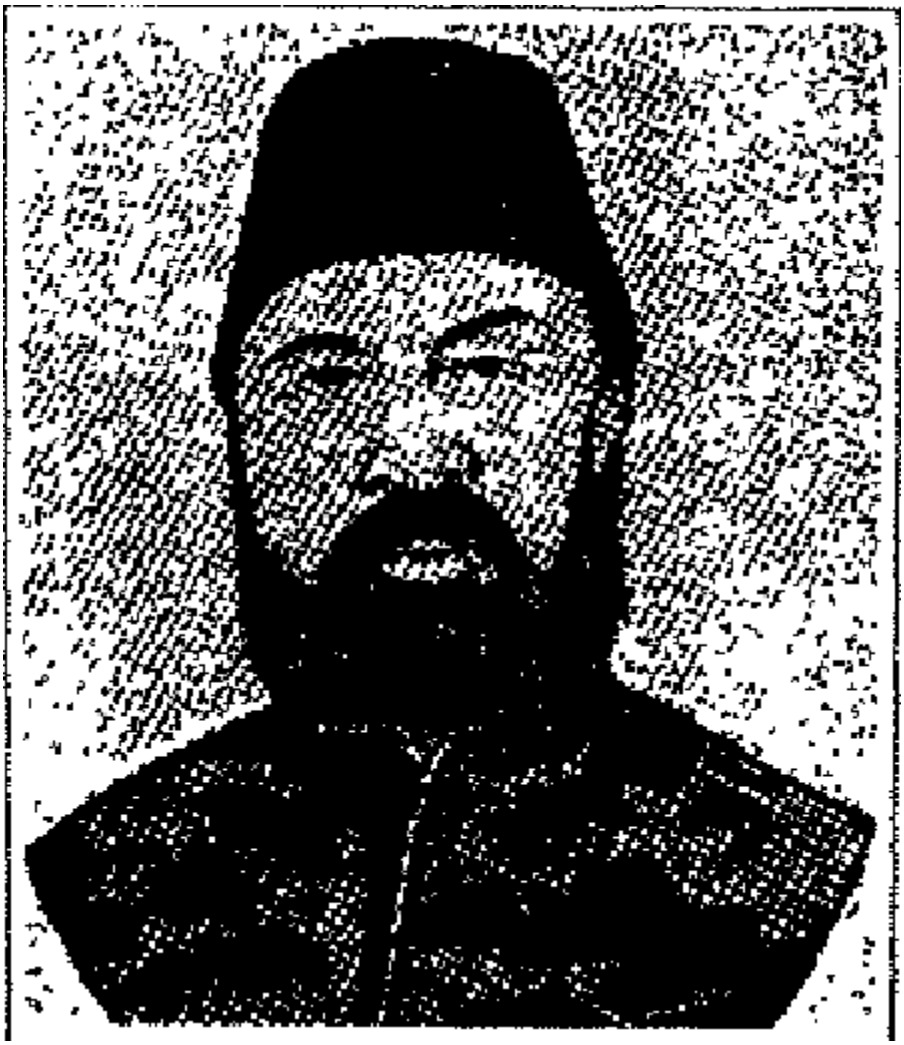

سمير أبو حمدان، خير الدين التونسي، مصدر سابق، ص 01.

ملحق رقم (6):صورة لعبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الدستوري التونسي في 1920.

عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، مصدر سابق، ص01.

ملحق رقم :(7) صورة لجانب من الوفد الدستوري الثاني الذي قابل المقيم العام لوسيان سان في 21 جانفي 1921.

نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص 88.

ملحق رقم (8): محمد علي الحامي مؤسس جامعة عموم عملة تونس الأولى (1924.1925)

عباس صابر، أحبك يا شعب الإتحاد العام التونسي للشغل، جريدة مذكرات الحرية، ع:03، نشرت بتاريخ: 03. 08. 2012، ص01.

ملحق رقم:(9) بلقاسم القناوي مؤسس جامعة عموم عملة تونس الثانية (1938.1937).

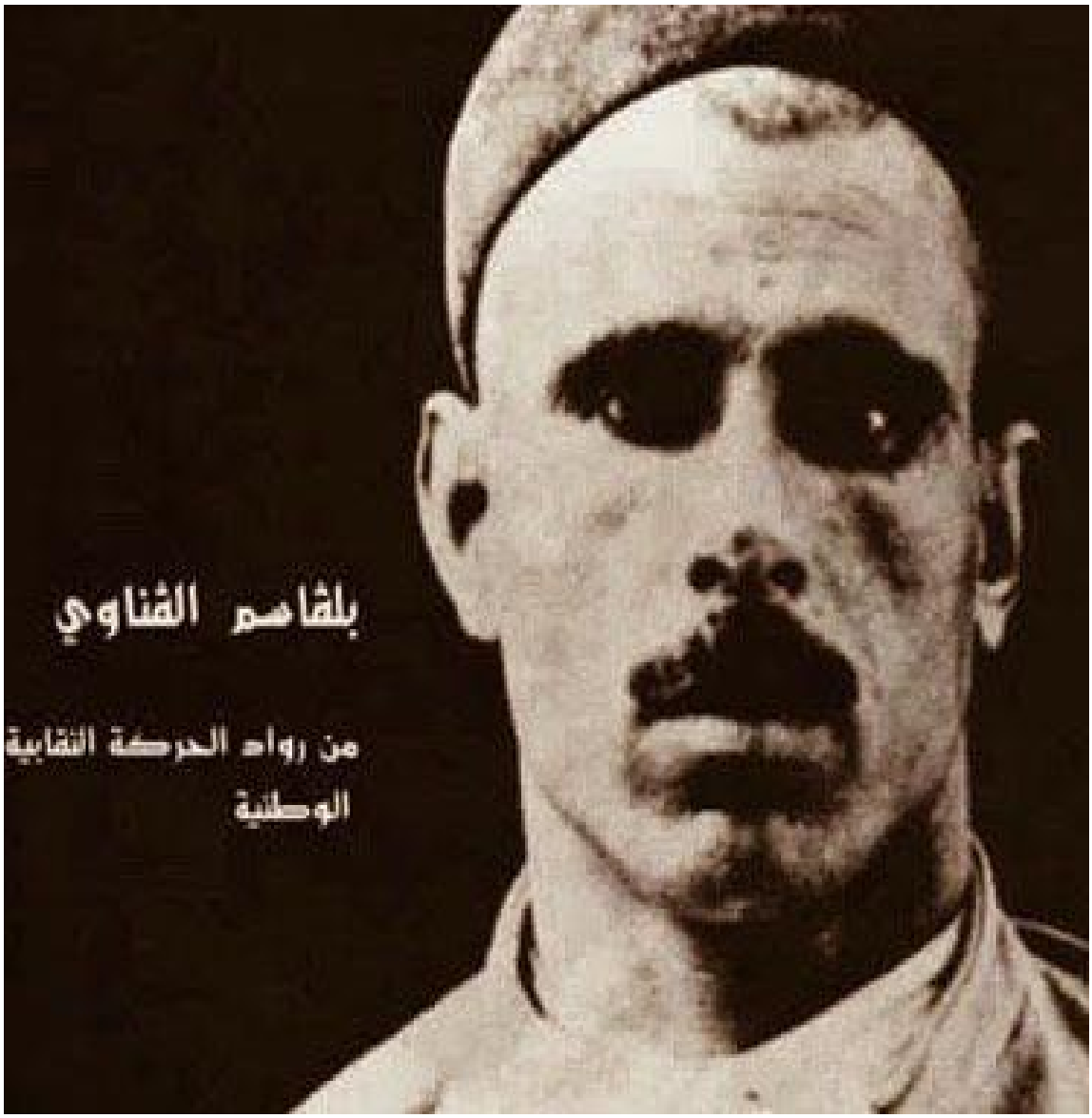

سفيان الأسود، صفحات من تاريخ الحركة النقابية في تونس، جريدة الشروق، ع:02، تونس، نشر بتاريخ: سبتمبر 2016.

ملحق رقم :(10) الزعيم النقابي فرحات حشاد مؤسس الإتحاد العام التونسي للشغل في 1946.

نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص 133.

ملحق رقم :(11) صورة للمناضل أحمد التليلي اثر اعتقاله في 14 فيفري 1952.

نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص 145.

ملحق رقم :(12) صورة للهادي نويرة أبرز قادة الحركة الوطنية أثناء اندلاع الثورة في أفريل1953.

نور الدين الدقي، مصدر سابق، ص 149.

ملحق رقم(13): شعار الإتحاد العام التونسي للشغل 1946.

صابر عباس، مرجع سابق، ص01.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب بالعربية:

أ . المصادر و المراجع

1. أبو حمدان سمير، خير الدين التونسي، دار الكتاب العالمي، بيروت، 1993.
2. أبو زكرياء يحيى، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي، دار الفكر للنشر، تونس، 2003.
3. أبو عمرو مصطفى أحمد، علاقات العمل الجماعية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2005.
4. أندري جوليان شارل، افريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: السوداني فريد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.
5. أندري جوليان شارل، المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تع : بن سلامة البشير ومزالي محمد، ط2، الشركة التونسية للنشر، تونس، 1985.
6. البزاز سعد توفيق، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924. 1956)، زهران للنشر، الأردن، 2015

7. بن حميدة عبد السلام، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924 . 1956)، تر، رضا بسباس وآخرون، ج2، دار محمد علي الحامي للنشر، تونس، [د.س].
8. بن صالح أحمد، تونس التنمية والمجتمع، حوار مارك نرفان ، دار الكلمة للنشر، تونس، 1890.

9. بن يونس الشريف محمد، عظماء منسيون، ج2، دار الأندلس الخضراء، تونس، 2010.
10. ثامر الحبيب، هذه تونس، مكتب المغرب العربي للنشر، تونس، [د. س].
11. الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، تر، تقد: الجندي سامي، دار القدس، لبنان، 1975.

12. الجمل شوقي عطا الله، عبد الرزاق عبد الله، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للتوزيع، القاهرة، 2000.
13. جوهر محمد حسن، تونس، دار المعارف، مصر، 1961، ص 51.
14. حمدان جمال، استراتيجية الاستعمار والتحرر، دار الشروق، بيروت، 1983.
15. خالد محمد، الحركة النقابية بين الماضي والحاضر، مؤسسة دار التعاون للنشر، القاهرة، 1975.
16. الخرفي صالح، عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1995[
17. داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب للنشر، دمشق، 2004.
18. الدقي نور الدين، تونس عبرالتاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، اش: الشاطر خليفة، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.
19. الذوادي زهير، تطور الحركة الوطنية التونسية (1929. 1939)، دار التقدم للنشر، تونس، 1982.
20. الزمرلي الصادق، أعلام تونسيون، تق وتع: الساحلي حمادي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، [د. س].
21. الزيدي مفيد، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة للنشر، الأردن، 2010.
22. السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط2، دار أقلام للنشر، القاهرة، 2011.
23. السيد سالم محمد، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2002،.
24. شاهين محمود، الحق في التنظيم النقابي، الدار الفلسطينية للنشر، رام الله، نيسان، 2004.

25. شترة خير الدين، اسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900. 1939)، دار البصائر، 2009.
26. الشريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع : الشاوش محمد ومجينة محمد، ط3، سراس للنشر، تونس، 1993.
27. الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، دار روتابرينت للطباعة، مصر، 1996.
28. الصادقي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرَفة، رياض الريَس للنشر، لبنان، 2000.
29. عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قوية جديدة (1830. 1956)، ط2، دار المعارف، تونس،[د. س]،
30. عبد الهادي جمال وآخرون، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ، دار الوفاء للنشر، أم القرى، [د. س].
31. العجيلي التليلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881. 1939)، مج:02، منشورات كلية الآداب، تونس، 1992.
32. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993.
33. عودة محمد عبد الله، الخطيب ابراهيم ياسين، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر، الأردن، 1979.
34. عيد عاطف، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس الجزائر، Edeps Creps International، بيروت، 1998،
35. غانياج جون، ثورة ابن غذاهم 1864، تر: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965،
36. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2003.
37. القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر(1881. 1956)، تع : الساحلي حمادي، الشركة التونسية للنشر، تونس، 1986.

38. اللولب حسن حبيب، التونسيون والثورة الجزائرية، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009.

39. مالكي أمحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

40. المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع : بن ضو عمر وقرقوري حليمة، سراس للنشر، تونس، 1986.

41. المحجوبي علي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904. 1954)، تع: عبد الحميد الشابَي، بيت الحكمة للنشر، تونس،1999.

42. المساوي محمد العربي، محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة إلى الوطن، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2012.

43. مشورب ابراهيم، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.

44. منصور محمد حسين، قانون العمل في مصر ولبنان، دار النهضة للنشر، بيروت، 1995.

45. الموسوي ضياء مجيد، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

46. موسى فيصل، موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، مر: المقرحي ميلاد، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997.

47. ياغي اسماعيل أحمد، شاكر محمود، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993.

الكتب بالأجنبية:

1. KRAIEM Mustapha,” aluGTT et le Moavement syndical maghrebin avant Iassassinat de Farhat Hached “Revule de Histoire Maghrebine 7eme annee (17-18)ianvier, Tunis 1980.

2.Farhat Hached : Tunisian Workers Resist Colonial Repression, international free trade union news , N : 06 , 1952 .

ب . المذكرات:

1. الشيخ مليكة، العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا خلال القرن الثامن عشر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012

2. مظلوم عزيز عبد الله، سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في افريقيا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الساسية، جامعة سان كليمنتس، بغداد، 2011.

ج . الدوريات العلمية:

1. أرسلان شكيب، حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب(1943. 1952)، مجلة فصيلة، ع: 13، 1986.

2. ايفانوف، ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية (1924. 1925)، تر: عمايرية حفناوي، جريدة الشعب، [د. ع]، 2007.

3. بالطيب نور الدين، الطاهر الحداد في قبضة المتشددين، مجلة الأخبار، ع : 25، الاثنين، 09 شباط،2010.

4. البزاز سعد توفيق، العلاقات الخارجية الاتحاد العام التونسي للشغل(1946. 1956)، مجلة كلية التربية الأساسية، ع:13، جامعة الموصل، 2013.

5. بوفلاقة محمد سيف الإسلام: حشاد فرحات في مرآة المفكر المجاهد مهد عبد الحميد، مجلة المستقبل العربي، ع17، بيروت، جوان 2012.

6. بوهلال سعيدة، الزعيم فرحات حشاد والتضامن العمالي الوطني والدولي، جريدة الصباح، [د. ع]، 2007.

7. التكريني غيلان سمير طه، الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين (1918. 1939)، مجلة آداب الفراهيدي، ع: 13، كانون الأول، 2012

8. الحداد خالد، صفحات من تاريخ العمل النقابي في تونس، جريدة تونس الشروق، [د. ع]، 19. 02. 2017.

9. حشاد نور الدين، فرحات ، حشاد وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، مجلة الثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ع: 86 ، الجزائر ، مارس، 1985.

10. الذهبي عبد الجبار، الندوة الوطنية حول المناضل النقابي والوطني المرحوم مختار العياري، جريدة الشعب، [د. ع]، 11. 12. 2010.

11. سفيان الأسود، صفحات من تاريخ الحركة النقابية في تونس، جريدة الشروق، ع:02، تونس، نشر بتاريخ: سبتمبر 2016.

12. عباس صابر، أحبك يا شعب الإتحاد العام التونسي للشغل، جريدة مذكرات الحرية، ع:03، نشرت بتاريخ: 03. 08. 2012، ص01.

13. عثمان فرحات، حفريات حول دور الحركة النقابية في النضال السياسي بتونس ، مجلة نواة، [د. ع]، 23. 07. 2013.

14. كرفاع المختار الطاهر، النضال السياسي للنقابات العمالية في المغرب العربي(1947. 1961)، جريدة ستار تايمز، ع: 37، 2015.

15. كريم مصطفى، قضية الحقوق النقابية بتونس 1881. 1832، المجلة التاريخية المغربية، ع:03، تونس 1975.

د. المعاجم:

1. الميداني عبد الرحمن حسن حبنكة، المعجم الوسيط، أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها (التبشير. الاستشراق . الاستعمار)، ط8، دار القلم للنشر، دمشق، 2000.

هـ. الموسوعات:

1. عبد الفتاح عبد الكافي اسماعيل، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، دار الوفاق للنشر، بيروت، 1998.
2. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج6، دار الفارس للنشر، عمان، 1995.
3. آدو بواهن، تاريخ افريقيا العام، افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية، مج:07، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990.
4. الطالبي محمد، دائرة المعارف التونسية، بيت الحكمة، تونس، 1994.

الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1899.

و. المواقع الإلكترونية :

1. خالد أحمد، ميلاد جامعة عموم عملة تونس، جريدة الشعب،[د. ع]، 02. 12. 2006 على الخط المباشر:[http://www.achaab:info.tn]
2. الكحلاوي أحمد، المضامين العروبية الإسلامية في الحركة النقابية التونسية المستقلة ونضال الشيخ بن عاشور الفاضل، جريدة الشعب، [د.ع]، نشر بتاريخ 21 . 03 . 2013 على الخط المباشر: [http://www.echaab.info.tn]
3. المناعي محمد، الحركة النقابية وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، جريدة الشباب النقابي العربي،تونس،نشر بتاريخ:2015.11.27 على الخط المباشر [http //manai.over.blog.com]
4. منتدى الأوزبكية، اتحاد المغرب العربي الحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية، يونيو، 2001، ص 86، على الرابط http:// twitter.com / sour AlAzbakya.

فهرس الموضوعات

اهداء

شكر و عرفان

مقدمة ..... **أ – هـ**

الفصل التمهيدي : الاحتلال الفرنسي لتونس 1881 ..... 7- 33

أولا : الاحتلال الفرنسي لتونس 7- 13

ثانيا : السياسة الاستعمارية في تونس 13

أ – السياسة الإدارية 14

ب – السياسة التعليمية..... 18

ج – سياسة التجنيس 22

د – سياسة الاستيلاء على الأوقاف 26

ثالثا : الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في تونس خلال الإحتلال 28

أ – الأوضاع الإقتصادية 28

ب – الأوضاع الإجتماعية 31

الفصل الأول : العمل النقابي في تونس(1924 – 1938) .....35 – 65

أولا : الحركة الوطنية في تونس 35

ثانيا : العمل النقابي و بدايته في تونس..... 44

أ – مفهومه 44

ب – بدايته 45

ثالثا : جامعة عموم عملة تونس الأولى (1924 – 1925) 47

أ – ارهاصاتها الأولى 47

ب – تأسيسها 49

ج – حل الجامعة 54

رابعا : جامعة عموم عملة تونس الثانية (1937 – 1938) 58

أ – ارهاصاتها الأولى 59

ب – تأسيسها 60

ج – حل الجامعة 62

الفصل الثاني : الحركة العمالية التونسية (1946 – 1956) .....67 – 121

لمحة عن ظهور الإتحاد العام التونسي للشغل 67

أولا : الإتحاد العام التونسي للشغل 71

أ – تأسيسه 71

ب – هيكله التنظيمي 74

ج – مبادئه و أهدافه 80

د – علاقته بالأحزاب السياسية الأخرى 85

ثانيا : دور الإتحاد العام التونسي لشغل في الداخل 95

أ – دوره السياسي و الثوري 95

ب – دوره الإقتصادي و الإجتماعي 104

ثالثا : دور الإتحاد العام التونسي للشغل في الخارج 107

أ – دوره في دول المغرب 108

ب – دوره في الدول العربية 114

ج – دوره العالمي 118

الخاتمة 123

الملاحق 126

قائمة المصادر و المراجع 140

فهرس الموضوعات 147